ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⵙⴰⵡⴰⴹⵜ
KINGDOM OF MOROCCO
MINISTRY OF COMMUNICATION
المملكة المغربية
وزارة الاتصال
ROYAUME DU MAROC
MINISTÈRE DE LA COMMUNICATION



تقرير سنوي حول جهود النهوض بحرية الصحافة 2013

Français-English-español

www.mincom.gov.ma



صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

«وعندما نقول الحرية، فلأنه لا سبيل لنهوض وتطور صحافة جيدة دون ممارسة لحرية التعبير. كما أن التأكيد على ملازمة المسؤولية للحرية، مرده إلى اعتبار أنه لا يمكن للإعلام أن يكتسب المصداقية الضرورية، وأن ينهض بالدور المنوط به، ويتبوأ المكانة الجديرة به في حياتنا العامة، ما لم تمارس هذه الحرية في نطاق المسؤولية»

مقتطف من نص الرسالة الملكية السامية
الموجهة إلى أسرة الصحافة والإعلام
بمناسبة اليوم الوطني للإعلام

الرباط 15 نونبر 2002





الملخص التنفيذي

مقدمة

يستند هذا التقرير حول جهود النهوض بحرية الصحافة 2013 في رصد حالة حرية الصحافة بالمغرب على مختلف المؤشرات التفصيلية المتعلقة بحرية الصحافة من إطار مرجعي عام، والتي تتجلى أساسا في مدى احترام سيادة القوانين المنظمة لقطاع الصحافة، ثم درجة حرية الممارسة الصحفية، وكذا حق الحصول على المعلومات الخاصة بالمجال العمومي. إن هذه المؤشرات التي نحتكم إليها لوصف حالة المغرب في مجال الإعلام والصحافة هي ذاتها المؤشرات المتعارف عليها عالميا.

إنها مؤشرات تستحضر أيضا مدى حياد وشفافية الدعم العمومي للصحافة المكتوبة والإلكترونية وأثره على تعزيز تعددية واستقلالية الصحافة، ثم استقلالية وديمقراطية التنظيم الذاتي للصحافة، إلى جانب التعددية اللغوية والثقافية والسياسية والمدنية في الإعلام العمومي، إضافة إلى علاقة القضاء بالصحافة، ثم الضمانات المؤسساتية لحماية الصحفيين، كما أن من المؤشرات التي يستند عليها تقرير جهود النهوض بحرية الصحافة 2013 هناك الشفافية في سوق الإشهار والتوزيع، وكذا العلاقة مع وسائل الإعلام الأجنبية، ثم المقاربة التشاركية في العلاقة مع الهيئات المهنية، إضافة إلى العروض الخاصة بالتكوين والتكوين المستمر.

لقد قدم الدستور الجديد إطارا متقدما في مجال النهوض بحرية الصحافة من خلال المبادئ والالتزامات الواردة في ديباجته والمتعلقة بحقوق الإنسان بصفة عامة وفي عدد من فصوله، كما تعتبر الحكومة أن النهوض بحرية الصحافة يمثل أولوية في برنامج عملها، من خلال عدد من الالتزامات التي رسمتها في برنامجها الحكومي 2012-2016 وتتجلى أساسا في العمل على تطوير قانون الصحافة والنشر على أساس من الحرية والمسؤولية، وإحداث آليات للتنظيم الذاتي للمهنة، مع الاستمرار في تحديث المقاولة الصحفية، و تطوير صحافة الوكالة، إضافة إلى العمل على النهوض بالأوضاع المهنية والاجتماعية للصحفيين والعاملين في هذا القطاع. كما التزمت الحكومة بالرفع من أداء الشركات العمومية للإعلام السمعي البصري، وعصرنة وتطوير قطاع الإشهار. كل ذلك في سياق اعتماد مقاربة جديدة قوامها الحكامة الجيدة والتشارك الفعلي مع المتدخلين في قطاع الإعلام، وكذلك في إطار توطيد الحوار الصريح والبناء على الصعيد الدولي، ولاسيما مع آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

إن واقع حريات الصحافة ببلادنا عرف تقدما متصاعدا خلال سنة 2013، استنادا أولا إلى قياس واقع الصحافة والإعلام ببلادنا لمجمل المؤشرات المعتمدة في أنظمة قياس حريات الصحافة دوليا، و ثانيا التقدم يبدو جليا اعتمادا على مقارنة رقمية بين مؤشرات 2013 مع حالة سنة 2012، كل ذلك مع الإقرار بوجود تحديات ورهانات الكل مدعو للانخراط في مواصلة الإصلاحات بمقاربة جماعية وتشاركية والتقدم بمشاريع الإصلاح والغاية تعزيز صورة المغرب ونموذجه الريادي على المستوى الإقليمي.

لقد تميزت مؤشرات حريات الصحافة والإعلام ببلادنا خلال سنة 2013 بتتبع ورش إقرار مدونة حديثة للصحافة والنشر، والاعتراف القانوني بالصحافة الإلكترونية، كما يسجل تناقص عدد حالات التضييق على الصحفيين وعدم تسجيل أي مصادرة للصحف الوطنية، وكذا تراجع قضايا الصحافة المعروضة أمام القضاء. كما تميزت سنة 2013 بانطلاق عملية تنزيل عدد من مقتضيات دفاتر تحملات الإعلام السمعي البصري العمومي، خاصة إرساء نظام طلبات العروض بالإضافة إلى تعزيز الشفافية و الحكامة.

كما شهدت سنة 2013 إقرار عقد جديد لدعم الصحافة المكتوبة، وتقوية القدرات المهنية للصحفيين، إضافة إلى تسجيل حصول تقدم على مستوى إقرار التعددية السياسية والثقافية واللغوية في الإعلام الوطني. كما تميزت سنة 2013 بتعزيز الشراكة مع الهيئات المهنية العاملة في القطاع.

وتعد سنة 2014 سنة انعطاف بالنسبة لعملية استكمال الإصلاح في مجمل الأوراش التي فتحها المغرب على مستوى مشهده الإعلامي منذ إقرار دستور 2011، ذلك أن السنة الحالية تعد سنة حاسمة ومفصلية من أجل تعميق ما أنجز خلال السنوات الأخيرة في مجال تعزيز حريات الصحافة والإعلام وتعزيز حكامة القطاع بغاية تقوية مداخل التعددية والحرية والاستقلالية والشفافية في قطاع الصحافة والإعلام ببلادنا، وتقوية تنافسية الإعلام الوطني على مختلف الأصعدة عربيا وإقليميا ودوليا.

ونتوقف عند أهم مؤشرات التقدم الحاصل في حرية الصحافة بالمغرب خلال سنة 2013 من خلال المحاور التالية:

1- تتبع ورش إقرار مدونة حديثة للصحافة والنشر

على مستوى قانون الصحافة، تم خلال سنة 2013 استكمال وضع مشروع مدونة حديثة للصحافة والنشر خالية من العقوبات السالبة للحرية تتضمن سلسلة مقتضيات تهم توسيع ضمانات ممارسة الصحافة بالإضافة إلى تعزيز دور القضاء، ومراجعة منظومة الزجر والمتابعة في قضايا التشهير والقذف، وتحقيق الاعتراف القانوني لقطاع الصحافة الإلكترونية.

وقد بلورت اللجنة العلمية المكلفة بالتشاور والحوار حول المشاريع ذات العلاقة بالصحافة والنشر، في إطار توسيع المقاربة التشاركية، أزيد من 100 ملاحظة واقتراح تعديل بخصوص مشاريع النصوص القانونية التي قدمت إليها، وتتضمن المدونة نصوص تشريعية تهم مشروع قانون الصحافة والنشر، ومشروع قانون الصحفي المهني، وكذلك مشروع المجلس الوطني للصحافة كإطار للتنظيم الذاتي للقطاع، إضافة إلى مشروع قانون يشمل المهن المرتبطة بالصحافة وخصوصا الطباعة والتوزيع والإشهار في الصحافة المكتوبة. وستعرف سنة 2014 تتبع المسار التشريعي من أجل تمتيع المغرب بمدونة للصحافة حديثة وعصرية.

2- تعزيز الحق في الحصول على المعلومات

تم عرض مشروع قانون شامل حول الحق في الحصول على المعلومات على المجلس الحكومي في فاتح غشت 2013 من أجل المصادقة عليه، وذلك في إطار تنزيل أحكام الفصل 27 من الدستور الذي ينص على هذا الحق كحق من الحقوق والحريات الأساسية، وكذا في إطار تنفيذ الالتزامات الدولية للمغرب، ولاسيما المادة 19 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما تم إعداد مشروع مقتضيات قانونية تضمن حق حصول الصحفيين على المعلومات ونشرها.

3- تحقيق الاعتراف القانوني بالصحافة الإلكترونية

تم خلال سنة 2013 إعداد مشروع إطار قانوني للصحافة الإلكترونية على ضوء توصيات اللقاء الدراسي لـ 10 مارس 2012 من طرف لجنة خبراء. ويأتي هذا المشروع، المقرر أن يدمج في إطار مشروع قانون الصحافة والنشر، لتعزيز وترسيخ الممارسة المهنية القائمة على مبدأ الحرية والمسؤولية من خلال وضع تعريفات دقيقة تحدد ماهية الصحافة الإلكترونية بمعزل عن أي نوع من أنواع النشر الإلكتروني الأخرى وحماية الملكية الفكرية والمواد الإعلامية الإلكترونية الأصلية والحقوق المادية والمعنوية لأصحابها وتوسيع سلطة القضاء، إضافة إلى إلغاء العقوبات السالبة للحرية.

كما تم بتاريخ 4 أبريل 2013، تقديم الكتاب الأبيض للنهوض بالصحافة الإلكترونية بهدف مواكبة تطورات الصحافة الإلكترونية وإحاطة أفضل بالتحديات التي تواجهها. ويقترح الكتاب مجموعة من التوصيات لتأهيل الصحافة الإلكترونية المغربية والنهوض بها بلغت 118 توصية منسجمة وقابلة للتطبيق، كما تميزت سنة 2013 أيضا بإدراج الصحافة الإلكترونية في منظومة الدعم العمومي المخصص للصحافة المكتوبة في إطار عقد البرنامج الجديد 2013-2017 بهدف الارتقاء بجودة الصحافة الإلكترونية.

4- تراجع وندرة حالات التضييق على الصحفيين

بحسب المعطيات الواردة في تقرير النقابة الوطنية للصحافة المغربية لسنة 2013 سجل تراجع هام في الحالات التي تصنف ضمن خانة التضييق على الصحفيين أثناء مزاولة عملهم، بحيث بلغ عدد الصحفيين الذين تعرضوا للتضييق أثناء مزاولة عملهم 14 صحفيا، مقابل 20 صحفيا خلال سنة 2012. وبالنسبة لعدد الاعتداءات التي تم تسجيلها خلال سنة 2013، فإنها لم تتجاوز 9 حالات، مقابل 15 حالة سجلت سنة 2012، علما بأن المغرب يشهد تنظيم 20.000 وقفة احتجاجية كل سنة. وقد صرح السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة غير ما مرة بأن حالات التضييق على الصحافيين غير مقبولة وغير مشرفة في إطار التزام حكومي بتسهيل ظروف اشتغال الصحفيين.

أما بخصوص المؤشرات المتعلقة بالعنف الخطير الممارس ضد الصحفيين التي تعتمدها المنظمات الوطنية والدولية الناشطة في مجال حماية الصحفيين لم تسجل في المغرب، بحسب تقرير منظمة مراسلون بلا حدود الصادر في سنة 2014، أي حالة تعذيب أو اختطاف أو الهرب بسبب تهديدات، أو لجوء الصحفيين لإجراءات خاصة لضمان سلامتهم، أو التوقف عن الأنشطة المهنية بسبب ضغوطات سياسية أو منع الصحفيين من ممارسة مهنتهم لأسباب تتعلق بالجنس أو الأصل أو الدين، كما لم يتعرض أي صحفي للقتل أو السجن دون محاكمة.

5- عدم مصادرة أو منع أية صحيفة وطنية وعدم إغلاق أي صحيفة إلكترونية

خلال سنة 2013 لم يتم تسجيل أي حالة منع أو مصادرة أي وسيلة إعلامية وطنية، كما لم يسجل خلال نفس السنة أي تدخل قد يفضي إلى الحد من استقلالية أو التأثير في الخط التحريري لأي من الصحف أو الإذاعات أو القنوات التلفزية. كما أنه خلال سنة 2013، لم يتعرض أي موقع إلكتروني للإغلاق بحكم قرار إداري أو لمنع الولوج بسبب إجراءات لحظر الولوج أو الإغلاق من قبل السلطات. مع التذكير إلى أنه يتواجد في المغرب حوالي 500 موقع إلكتروني إخباري وفي كل جهات المغرب، مع الإشارة أيضا إلى أن الحالة الوحيدة لإغلاق موقع الكتروني إخباري هو موقع "لكم" جاءت على خلفية طلب تقدم به محامي مدير الموقع إلى الوكيل العام للملك، على إثر بلاغ صادر بتاريخ 14 أكتوبر

2013 عن مدير الموقع أعلن من خلاله " عن التوقيف المؤقت لموقع لكم استشعارا مني كمدير للنشر وكرئيس تحرير به، بانتفاء امكانية تحمل مسؤوليتي الأدبية والقانونية في علاقة بما ينشر به بموازاة تواجدي رهن الاعتقال".

وجدير بالذكر أن بلاغا صادرا عن وزارة العدل والحريات بتاريخ 17 شتنبر 2013 قررت من خلاله الحكومة المغربية مقاضاة جريدة "الباييس" الاسبانية، التي نشرت الشريط بصيغته الأصلية باللغة العربية، لدى الجهات القضائية الاسبانية المختصة.

6- تراجع قضايا الصحافة المعروضة أمام القضاء وعدم صدور أي حكم نهائي بالسجن ضد صحفيين

سُجل خلال سنة 2013 تراجع في عدد قضايا الصحافة المعروضة على القضاء. بحيث عرضت 98 قضية تهم الصحفيين على القضاء خلال سنة 2013 في حين سجلت 106 قضية سنة 2012 و119 قضية سنة 2011. وتتوزع هذه القضايا على متابعات مثارة من قبل النيابة العامة (5)، منها الرائجة (3) وفي طور البحث (2)، في حين بلغ عدد الشكايات المقدمة أمام النيابة العامة من طرف المتضررين 47 قضية، أما الشكايات المباشرة المقدمة إلى رئاسة المحكمة فقد بلغت 46 قضية. ومن بين 98 قضية التي سجلت برسم سنة 2013، 66 قضية ما زالت رائجة، في حين حفظت 15 قضية. كما بلغ عدد القضايا المحكومة بالغرامة فقط 13 قضية هذه السنة.

مع التذكير على أن أغلب القضايا المتعلقة بالصحافة والتي سّجلت سنة 2013، تمت إثارتها بموجب قانون الصحافة. أما بخصوص حالة مدير الجريدة الإلكترونية "لكم.كوم" فقد تم تمتيعه بالسراح المؤقت يوم الجمعة 25 أكتوبر 2013. مع التأكيد على أنه خلال سنة 2013 لم يصدر أي حكم نهائي بالسجن ضد صحفيين.

كما تم تكريس التوجه نحو إبطال متابعة الصحفيين لمجرد وجود عيب شكلي، وكذلك تشجيع الصلح بين الأطراف في النزاعات الصحفية. كما أنه خلال سنة 2013 لم تسجل أية حالة موثقة للاستعمال المتكرر للغرامات أو الاستدعاءات أو الإجراءات القانونية المتخذة ضد الصحفيين أو وسائل الإعلام. كما شهدت السنة تبني خلاصات الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، الذي تم تقديمه في شهر شتنبر 2013، حيث تم التنصيص على توصيات تهم أساسا تكوين القضاة في ميدان الصحافة، وإحداث منصب داخل المحاكم مكلف بالعلاقة مع الصحافة، وتكريس الحق في الحصول على المعلومات، وحماية المصادر، وتعميم التخصص القانوني في قضايا الصحافة. .

7- إقرار عقد برنامج جديد شفاف وتعددي ومحايد لدعم الصحافة المكتوبة

في 8 مارس 2013 تم التوقيع على عقد البرنامج لتأهيل المقاولة الصحفية 2013-2017 بين وزارة الاتصال والفيدرالية المغربية لناشري الصحف. ويهدف هذا العقد الجديد إلى تطوير الإطار المؤسساتي لحكامة منح الدعم العمومي للصحافة الوطنية، واعتماد نظام دعم متنوع وفعال وشفاف وتعاقدي، وتدعيم الأداء الاقتصادي للمقاولة الصحفية، وتحديث بنيات التوزيع وتوسيع الانتشار ونسب المقروئية، وتعزيز الحق في الحصول على المعلومات، وتحقيق جودة وتنوع المضمون، و كذا دعم جهود مواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية في قطاع الاتصال.

كما يهدف نظام الدعم إلى النهوض بالموارد البشرية، وتأهيل الصحافة الجهوية، ودعم الصحافة الإلكترونية، بالإضافة إلى دعم التعددية السياسية واللغوية والثقافية في إطار التنوع والوحدة.

في هذا الإطار، تم منح الدعم العمومي للصحافة المكتوبة الخاص بالفصول الثلاثة الأولى من سنة 2013 لـ74 منبرا إعلاميا، كما تستفيد عدد من الصحف الجهوية والمحلية ذات السحب الضعيف طبقا لما هو منصوص عليه في عقد البرنامج لتأهيل المقاولة الصحفية من الدعم العمومي للصحافة المكتوبة. وقد بلغ عدد الصحف الجهوية المستفيدة من الدعم 15 منبرا جهويا خلال سنة 2013، مقابل 11 منبرا جهويا استفاد خلال سنة 2012.

8- تعزيز أنظمة حكامة وشفافية الإعلام السمعي البصري العمومي

شهدت سنة 2013 تعزيز أنظمة حكامة وشفافية الإعلام العمومي في إطار تنزيل بنود دفاتر التحملات، حيث عملت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد القناة الثانية على إرساء لجان الأخلاقيات وكذا على إرساء لجان انتقاء البرامج على مستوى الشركتين. كما تم تفعيل آليات الحكامة بالشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري، وذلك من خلال إحداث لجان المجالس الإدارية المحدثة مؤسساتيا والخاصة بالشركات وفق ميثاق الحكامة ويتعلق الأمر بلجنة الحكامة ولجنة تتبع العقد البرنامج ولجنة الافتحاص ولجنة الأجور ولجنة إستراتيجية الاستثمار، حيث تمت أجرأة الملاحظات والتوصيات الواردة في تقارير المؤسسات الرسمية. كما تميزت سنة 2013 بوضع دفتر تحملات يحدد شروط أشكال وضع عقود الإنتاج الخارجي أو الإنتاج المشترك لبرامج السمعي البصري، وكذا إطلاق العمل بنظام طلبات العروض في مجال الإنتاج الخارجي وتفعيل بوابة e-dépôt.

كما تم الشروع في العمل بنظام طلبات العروض، حيث أعلنت الشركة عن طلب العروض المتعلق بمشاريع البرامج الخاصة بالشبكة البرامجية لشهر رمضان 2013 بكل من القناة الأولى وقناة تمازيغت وكذلك قناة العيون الجهوية، حيث تجاوز عدد هذه المشاريع أكثر من 270 برنامجا استوفى من بينها 241 مشروعا شروط المرحلة الإدارية وتمكن 41 مشروعا فقط من اجتياز المرحلة التقنية والفنية بعد الدراسة المالية والمداولات النهائية للجنة حيث تم انتقاء 24 مشروع برنامج. نفس الشيء بالنسبة للقناة الثانية التي أسفر طلب العروض المتعلق بمشاريع البرامج الخاصة بشبكتها البرامجية لشهر رمضان 2013 بعد تطبيق مسطرة الانتقاء التي ينص عليها دفتر تحملاتها عن انتقاء 12 مشروعا. كما تم بعد ذلك إطلاق ثلاث عمليات طلبات عروض تهم قنوات الأولى وقناة تمازيغت وقناة العيون الجهوية. وقد مكن تفعيل نظام الحكامة من تحقيق العلنية بقرارات معللة قابلة للطعن ومسطرة بآجال محددة وترشيد الإنفاق العمومي.

9- تقوية التعددية السياسية واللغوية والثقافية في الإعلام الوطني

استمر العمل برسم سنة 2013 على تقوية التعددية السياسية في الإعلام السمعي البصري العمومي والخاص بولوج متزايد لأحزاب المعارضة إلى وسائل الإعلام السمعي البصري. وبحسب تقرير الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري للفصل الأول من سنة 2013، بلغت نسبة الحكومة والأغلبية بخصوص مجموع البرامج 67,88٪ والمعارضة28,99٪ برسم الأسدس الأول من 2013، مقابل 69,66٪ للحكومة والأغلبية و27,09٪ للمعارضة سنة 2012. أما بخصوص البرامج الحوارية، فقد بلغت نسبة الحكومة والأغلبية 58,30٪ والمعارضة 37,97٪ مقابل 62,57٪ للحكومة والأغلبية و33,15٪ للمعارضة سنة 2012. كما أنه في الفصل الأول من سنة 2013، كانت المعارضة أكثر حضورا في النشرات الإخبارية للإذاعات العمومية من أحزاب الأغلبية البرلمانية. وبخصوص النشرات الإخبارية استفادت 39 منظمة نقابية من 11 ساعة و50 دقيقة و47 ثانية. كما استفادت منظمتان مهنيتان من أزيد من 9 ساعات.

كما شهدت سنة 2013 تعزيز التنوع والتعددية في منتوج وكالة المغرب العربي للأنباء، حيث أكدت الإحصائيات السنوية برسم سنة 2013 الخط التحريري المهني للوكالة من خلال احترام التنوع والتعددية. فبحسب هذه الإحصائيات، لم تمثل القصاصات المتعلقة بالأنشطة الحكومية سوى 12 في المائة أي 4986 نشاطا. وتبرز التعددية والتنوع في عمل الوكالة، بشكل مميز في تغطية أنشطة الأحزاب السياسية والنقابات بشتى توجهاتها، فقد غطت الوكالة 1488 نشاطا للأحزاب السياسية و261 نشاطا يتعلق بالنقابات وأنشطة المجتمع المدني والجمعيات بـ4660 نشاطا. وبلغت الأنشطة الجهوية في المنتوج السنوي للوكالة، نحو 3774 نشاطا،، تليها الأنشطة الثقافية بـ3093 نشاطا. تضاف إلى ذلك القصاصات المتعلقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والرياضية.
كما قدم مجلس المنافسة دراسة في شهر شتنبر 2013 تدعو إلى تشجيع فتح السوق التلفزي أمام المبادرات الجديدة الخاصة وتطوير المنافسة في هذا المجال. وخلصت الدراسة إلى أن قطاع الاتصال السمعي البصري يتوفر على تشريع يشجع على التحرير ويدعم التعددية والتنوع في العرض وهو ما يسهم في تحقيق المنافسة. وتأتي هذه الدراسة لتكرس المقاربة التي تعتمدها الحكومة وذلك من خلال العمل على تأهيل قطاع السمعي البصري الوطني في أفق كسب رهان التحرير.

10- تطوير إعلام الوكالة

شهدت سنة 2013 تنويع العرض ورفع إنتاجية وكالة المغرب العربي للأنباء من خلال عدد من الخدمات منها خدمةMAP-TV و خدمة MAP-audio. كما تم تنفيذ عدد من البرامج نذكر منها على الخصوص إحداث مجلس التحرير بالوكالة كآلية فعلية للحكامة الجيدة، وقوة اقتراحية للمساعدة في تدبير مصالح التحرير إضافة إلى تقديم المشورة أو التوصيات بشأن كافة المسائل ذات الصلة بتسيير التحرير والحركية والتقييم والترقية والتكوين والانضباط والأخلاقيات، كما تم تعزيز الحضور الوطني والدولي للوكالة، إضافة إلى تأسيس مؤسسة بالوكالة تهتم بالمجال الثقافي والتكوين والخدمات الاجتماعية لفائدة العاملين بالوكالة والمتقاعدين، وكذا إعداد مشروع العقد البرنامج الخاص بالوكالة

كما شهدت سنة 2013 إطلاق موقع "mapamazighe.ma" على مستوى وكالة المغرب العربي للأنباء بهدف النهوض باللغة الأمازيغية، حيث بدأ بصفة يومية بث عشرات النشرات الأمازيغية بحرف تيفيناغ.

11- تعزيز إطار عمل الإذاعات الخاصة

في سنة 2013، لم تصدر أية عقوبة بقطع بث محطة إذاعية. كما يجدر الإشارة إلى أن حق منح رخص الاستغلال لمتعهدي الإعلام السمعي البصري يعود للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري كما أن القانون السمعي البصري المغربي لا يمنع إنشاء قنوات تلفزية أو إذاعات خاصة.

كما تميز المشهد الإعلامي السمعي البصري الوطني بإرساء نظام لقياس الاستماع في إطار الاستقلالية الكلية من طرف متعهدي الإذاعات الخاصة وقد عملت وزارة الاتصال على تشجيع هذه المبادرة، وهو ما مكن من الرفع من التنافسية في قطاع السمعي والسمعي البصري الوطني، وبالتالي الرفع من جودة الخدمات، حيث تغيرت خريطة البرامج ظهر تحسن على مستوى اللغة وطبيعة الضيوف وكذا عبر تدخل منطق المنافسة. وقد اصبح نظام قياس الاستماع والمشاهدة الذي يخضع له كل متعهدي الإعلام السمعي البصري الوطني، العام والخاص، إحدى أهم الوسائل لرصد حركية المشهد السمعي البصري ببلادنا كما يمكن فاعلي الإنتاج السمعي البصري والمستشهرين من التوفر على خريطة واضحة داخل المشهد. حيث تصدر بشكل أسبوعي ودوري مؤشرات حول نسب الاستماع

ونسب المشاهدة الخاصة بالقنوات التلفزية والإذاعات الخاصة، كما يرسم تقرير سنوي صورة عامة عن مشهد تنافسية قطاع السمعي البصري الوطني.

وبهدف تأهيل و تقوية الشراكة مع الإذاعات الخاصة تم يوم 28 فبراير 2013 توقيع اتفاقية بين وزارة الاتصال ووكالة المغرب العربي للأنباء وجمعية الإذاعات والتلفزات الخاصة واتفاقية شراكة أخرى بين وزارة الاتصال وجمعية الإذاعات والتلفزات الخاصة. وتهدف هاتين الاتفاقيتين إلى تحديد إطار للتعاون والشراكة من أجل تنمية وتطوير المنتوج الإذاعي والسمعي البصري وتأهيل وتطوير الإذاعات والتلفزات المستقلة بغية توسيع مجال الوصول للمعلومة والحصول عليها وتحقيق التعددية والتنوع.

12- ترسيخ الانفتاح الإعلامي للمغرب على الخارج

استمر التوجه الإعلامي الأجنبي للمغرب في التصاعد خلال سنة 2013، باعتباره بلدا منفتحا، لا يضع قيودا على حرية تنقل الصحفيين والمراسلين الأجانب، ويحرص على احترام استقلالية عملهم، وضمان تحركهم الحر والآمن عبر مختلف مناطق البلاد، وتمكينهم من تراخيص التصوير، وفق مسطرة سلسة تتسم بالمرونة الكافية. كما سجلت سنة 2013 استئناف شبكة الجزيرة لنشاطها بالمغرب، كما لم تسجل خلال هذه السنة أي حالة سحب الاعتماد. وفي هذا الإطار، فقد اعتمدت وزارة الاتصال خلال هذه السنة 101 صحفيا يتوزعون على 21 جنسية، يمثلون 61 مؤسسة إعلامية أجنبية، من ضمنهم 36 مراسلا لقنوات تلفزية، و35 مراسلا لوكالات الأنباء والتصوير الصحفي، و27 مراسلا لجرائد ومجلات، و3 مراسلين لإذاعات. كما سلم المركز السينمائي المغربي في 2013 ما مجموعه 1301 رخصة تصوير فوق التراب الوطني، حوالي 54٪ منها لفائدة قنوات ووسائل إعلام أجنبية. ومن ضمن هذه الرخص تم تسليم 652 رخصة تصوير لفائدة القنوات التلفزية وشركات الإنتاج الأجنبية من أجل إنجاز تقارير إخبارية وروبورتاجات وأفلام وثائقية حول المغرب، في حين تم برسم سنة 2012 منح 616 رخصة تصوير من هذا الصنف. كما عرفت سنة 2013 توزيع أزيد من 30 مليون نسخة لـ2172 عنوان صحفي أجنبي في المغرب أما حالات عدم السماح بالتوزيع فقد تعلقت أساسا بنشر صور إباحية تشكل خطرا على القاصرين في حال عرضها، أو بصور تمس برموز الأديان، وذلك استنادا للقوانين الجاري بها العمل بالمملكة وكذا لالتزامات المغرب الدولية وبالخصوص توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم 224/65 الخاصة بمناهضة تشويه صورة الأديان.

13- تقوية شفافية قطاع الإشهار والإعلانات

بلغت الاستثمارات الإشهارية في قطاعات الصحافة المكتوبة والإذاعة والتلفزيون حوالي 4,32 مليار درهم برسم سنة 2013 مقابل 4,11 مليار درهم برسم سنة 2012 حسب التقديرات الإجمالية الأولية لوكالة "أمبيريوم" التي تهتم بقطاع الاتصال. وتتوزع هذه الاستثمارات كما يلي: 2,02 مليار درهم بالنسبة للتلفزة، و 1,01 مليار درهم بالنسبة للإذاعات و 1,28 مليار درهم بالنسبة للصحافة المكتوبة.

وخلال سنة 2013 لم تسجل أية حالة لاستعمال المقاطعة الإشهارية كأداة للضغط على الصحف الخاصة. كما شهدت نفس السنة استمرار الحوار مع الهيئات المهنية لقطاع الإشهار بهدف تنظيمه وتطويره وتحقيق الشفافية وتكافؤ الفرص والمنافسة الحرة وإرساء آليات للضبط الذاتي لمهنة الإشهار.

كما شهدت سنة 2013 تعزيز شفافية توزيع الإعلانات الإدارية، حيث قامت وزارة الاتصال بتوزيع 7337 إعلانا إداريا على 21 جريدة بالإضافة إلى الإذاعة الوطنية، منها 17 جريدة يومية والباقي يصدر أسبوعيا.

في ذات الإطار تم تعديل أحكام المادة 44 الخاصة بالحساب المرصد لأمور خصوصية الذي أصبح يعرف بـ "صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات وبالنشر العمومي". وسيمكن هذا المقتضى من تدبير الموارد المالية للإعلانات القانونية والقضائية والإدارية من خلال معالجة إشكالية تأخر أداء أثمنة الإعلانات وبالتالي تراكم المتأخرات الخاصة بالنشر.

14- تفعيل أنظمة التكوين والتكوين المستمر لفائدة الصحفيين

خلال شهر شتنبر 2013 تم تعزيز التكوين المستمر للصحفيين، حيث تم إعداد دفتر تحملات يتعلق بتكوين الصحفيين المهنيين العاملين بالصحافة المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية، هدفها التنظيم المشترك لدورات تكوينية لفائدة الصحفيين المهنيين وإعداد أبحاث ودراسات بشكل مشترك تهم قطاع الإعلام والاتصال.

وفي إطار برنامج دعم قدرات الصحفيين من خلال الاطلاع على كيفية اشتغال المؤسسات الأوربية، تم تنظيم زيارتين خلال سنة 2013 لفائدة مجموعة من الصحفيين المغاربة لمقر الاتحاد الأوروبي ببروكسيل. الزيارة الأولى نظمت في شهر أبريل 2013 لفائدة 15 صحفيا يمثلون عدة منابر إعلامية، مع احترام مبدأ التنوع والتعددية الإعلامية واللغوية، منها 11 جريدة يومية و4 جرائد أسبوعية، 8 منها ناطقة باللغة الفرنسية و7 ناطقة باللغة العربية. أما الزيارة الثانية فتم تنظيمها في 15 شتنبر 2013 لوفد صحفي يتكون من 17 صحفيا يمثلون 6 جرائد أسبوعية و9 جرائد يومية وجريدتين إلكترونيتين، منها 7 جرائد ناطقة باللغة الفرنسية و10 ناطقة باللغة العربية.

15- تثمين الشراكة مع الهيئات الفاعلة في مجال الإعلام

تم خلال سنة 2013 التوقيع على عدد من اتفاقيات الشراكة وعقود البرامج بين وزارة الاتصال وعدد من الهيئات الفاعلة في مجال الإعلام. منها عقد برنامج مع الفيدرالية المغربية لناشري الصحف بهدف تأهيل المقاولة الصحفية، ثم اتفاقية شراكة مع الفدرالية المغربية للإعلام بهدف تطوير ميدان الإعلام والاتصال، وكذلك اتفاقية شراكة مع جمعية الإذاعات والتلفزات المستقلة بهدف تنمية وتطوير المنتوج الإذاعي والسمعي البصري، ثم اتفاقية شراكة مع الجمعية المغربية لحقوق المشاهد بهدف تحديد إطار للتعاون والشراكة بين الوزارة والجمعية المغربية لحقوق المشاهد.



الإطار الدستوري للحريات الصحفية

يقدم الدستور إطارا متقدما في مجال النهوض بحرية الصحافة من خلال المبادئ والالتزامات الواردة في ديباجته والمتعلقة بحقوق الإنسان بصفة عامة، وبصفة خاصة من خلال عدد من فصوله على النحو التالي:

الفصل 25

يشير إلى أن «حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها. حرية الإبداع والنشر والعرض في مجالات الأدب والفن والبحث العلمي والتقني مضمونة» .

الفصل 27

ينص على أن «للمواطنات والمواطنين حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام. لا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة ».

الفصل 28

ينص على أن «حرية الصحافة مضمونة، ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية. للجميع الحق في التعبير، ونشر الأخبار والأفكار والآراء بكل حرية، ومن غير قيد، عدا ما ينص عليه القانون بصراحة. تشجع السلطات العمومية على تنظيم قطاع الصحافة، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية، وعلى وضع القواعد القانونية والأخلاقية المتعلقة به. يحدد القانون قواعد تنظيم وسائل الإعلام العمومية ومراقبتها. ويضمن الاستفادة من هاته الوسائل، مع احترام التعددية اللغوية والثقافية والسياسية للمجتمع المغربي. وتسهر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري على احترام هذه التعددية، وفق أحكام الفصل 165 من هذا الدستور» .

الفصل 165

يتضمن تعزيز صلاحيات الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، حيث يؤكد على أن هاته الهيئة تتولى «السهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الرأي والفكر، والحق في المعلومة في الميدان السمعي البصري وذلك في إطار احترام القيم الحضارية الأساسية وقوانين المملكة».

الالتزامات الحكومية

تعتبر الحكومة أن النهوض بحرية الصحافة يمثل أولوية في برنامج عملها. وقد التزمت الحكومة في هذا الإطار بتنزيل مجموعة من الإجراءات تتمثل في:

أولا:

تطوير قانون الصحافة والنشر على أساس من الحرية والمسؤولية، وجمع النصوص المتعلقة بالصحافة والنشر في إطار قانون واحد بما يضمن حرية الرأي والتعبير والحق في الحصول على المعلومات وممارسة هذه الحرية في نطاق الالتزام بالمسؤولية والاحترام اللازم للقانون ومقتضيات الدستور الجديد؛

ثانيا:

العمل على إحداث آليات للتنظيم الذاتي للمهنة تحت إسم المجلس الوطني للصحافة بمثابة سلطة مرجعية مستقلة تضطلع بتنظيم المهنة والمساهمة في النهوض بها واحترام أخلاقياتها؛

ثالثا:

الاستمرار في تحديث المقاولة الصحفية من خلال تطوير نظام الدعم للصحافة المكتوبة والإلكترونية وفق عقد برنامج متقدم وتوسيع انتشارها؛

رابعا:

تطوير وكالة المغرب العربي للأنباء والرفع من أدائها وتنويع منتوجها وتحسين حكامتها ودعم حضورها وطنيا ودوليا؛

خامسا:

العمل على النهوض بالأوضاع المهنية والاجتماعية للصحفيين والعاملين في هذا القطاع؛

سادسا:

الرفع من أداء الشركات العمومية للإعلام السمعي البصري عبر مراجعة دفاتر تحملاتها وعقود برامجها وتنويع العرض العمومي ببرامج وقنوات جديدة وتشجيع الإنتاج الدرامي الوطني والعمل على تصديره دوليا من خلال مقاربة جديدة تنسجم مع الدستور الجديد؛

سابعا:

عصرنة وتطوير قطاع الإشهار بشكل يجعله يواكب المستجدات والتطورات ويتبوأ مكانته في الاقتصاد الوطني، واعتماد قانون يضمن قواعد الالتزام بالقيم الوطنية والشفافية والتنافسية وتكافؤ الفرص؛

ثامنا:

اعتماد مقاربة جديدة قوامها الحكامة الجيدة والتشارك الفعلي مع مختلف المتدخلين في القطاع، وتعميم التعاقد مع المؤسسات الفاعلة في القطاع؛

تاسعا:

الالتزام بمواصلة وتوطيد الحوار الصريح والبناء على الصعيد الدولي، ولاسيما مع آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

المؤشرات المرجعية

ينطلق هذا التقرير في رصد مختلف المؤشرات التفصيلية المتعلقة بحرية الصحافة من إطار مرجعي عام، يتمثل في:

- احترام سيادة القوانين المنظمة لقطاع الصحافة؛
- درجة حرية الممارسة الصحفية؛
- الحق في الحصول على المعلومات الخاصة بالمجال العمومي؛
- حياد وشفافية الدعم العمومي للصحافة المكتوبة والإلكترونية وأثره على تعزيز تعددية واستقلالية الصحافة؛
- استقلالية وديمقراطية التنظيم الذاتي للصحافة؛
- التعددية اللغوية والثقافية والسياسية والمدنية في الإعلام العمومي؛
- علاقة القضاء بالصحافة؛
- الضمانات المؤسساتية لحماية الصحفيين؛
- الشفافية في سوق الإشهار والتوزيع؛
- الانفتاح على وسائل الإعلام الأجنبية؛
- المقاربة التشاركية في العلاقة مع الهيئات المهنية؛
- العروض الخاصة بالتكوين والتكوين المستمر.

وقد تم إغناء هذا الإطار عبر دراسة مجموع المؤشرات التي تعتمدها منظمات غير حكومية وطنية ودولية معنية بحرية الصحافة والاستفادة منها.



مؤشرات حرية الصحافة 2013

I. قانون الصحافة

1. إعداد مشروع مدونة حديثة للصحافة والنشر خالية من العقوبات السالبة للحرية

وذلك على ضوء نتائج اللجنة العلمية المكلفة بالتشاور والحوار حول المشاريع ذات العلاقة بالصحافة والنشر، والتي بلورت أزيد من 100 ملاحظة واقتراح تعديل بخصوص مشاريع النصوص القانونية التي قدمت إليها[1]. وتتضمن هذه المدونة أربعة مشاريع قوانين أساسية تتمثل في مشروع قانون الصحافة يتضمن مقتضيات تهم الصحافة الإلكترونية ومشروع قانون الصحفي المهني، ومشروع قانون المجلس الوطني للصحافة، ومشروع قانون يتضمن مقتضيات تهم التوزيع والطباعة والإشهار في الصحافة المكتوبة ومقتضيات تهم حصول الصحافيين على المعلومات. ويشمل مشروع المدونة أربع توجهات كبرى تهم إلغاء العقوبات السالبة للحرية، وتحقيق الاعتراف القانوني لقطاع الصحافة الإلكترونية، وتشجيع المهنيين على التنظيم الذاتي للمهنة، ونقل بعض اختصاصات السلطة التنفيذية إلى القضاء في إطار تعزيز الدور الذي يضطلع به. وستتم إحالة هذه المشاريع على الأمانة العامة للحكومة قريبا، في أفق عرضها على مجلس الحكومة. كما ستتم إحالتها على مختلف الهيئات المهنية وعرضها على النقاش العمومي بموازاة تقديمها إلى البرلمان.

II. الحق في الحصول على المعلومات

2. إعداد مشروع مقتضيات قانونية تضمن حق حصول الصحفيين على المعلومات ونشرها

حيث تم إعداد مقتضيات قانونية ذات الصلة بحق الصحفيين في الحصول على المعلومات وفقا لما نص عليه الدستور، لتشكل جزءا من مشروع مدونة الصحافة والنشر، وتنص هذه المقتضيات على آجال الاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات، ومسطرة الحصول عليها، والجهات المسؤولة على تقديمها، والاستثناءات المحددة، وطرق الطعن، ومقتضيات الحق في إعادة استعمال هذه المعلومات.

---

[1] تقدم السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة بعرض بمجلس النواب بتاريخ 19 أبريل 2013 حول المستجدات المرتبطة بقوانين الصحافة والنشر: http://mincom.gov.ma/ar/textes-juridiques/-.html

3. تنظيم مناظرة وطنية حول الحق في الحصول على المعلومات

نظمت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة مناظرة وطنية حول الحق في الحصول على المعلومات، في 13 يونيو 2013، بمشاركة ممثلي مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والأساتذة الباحثين والمهتمين، وكذا خبراء دوليين. وقد شكلت هذه التظاهرة فرصة لاستكمال التداول والتشاور بخصوص مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات الذي كانت قد أعدته الوزارة في إطار لجنة مشتركة بين الوزارات، باعتباره أرضية يتم إثراؤها بالتوصيات والمقترحات التي تمخضت عن هذه المناظرة بغية وضع إطار قانوني موحد لضبط هذا الحق وضمان ممارسته بروح من المسؤولية والمواطنة الملتزمة تعزيزا لانفتاح الإدارة على محيطها، وترسيخا لثقافة الحكامة الجيدة[2].

4. عرض مشروع قانون شامل حول الحق في الحصول على المعلومات على المجلس الحكومي

يأتي هذا المشروع في إطار تنزيل أحكام الفصل 27 من الدستور الذي ينص على الحق في الحصول على المعلومات كحق من الحقوق والحريات الأساسية، وكذا في إطار تنفيذ الالتزامات الدولية للمغرب، ولاسيما المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وينص هذا المشروع على طبيعة هذه المعلومات وكذا مسطرة الحصول عليها والاستثناءات وطرق الطعن والتشكي وعلى إحداث اللجنة الوطنية لضمان الحق في الحصول على المعلومات من حيث تأليفها وتعيينها والمهام الموكولة إليها، كما ينص المشروع على التدابير الاستباقية من أجل ضمان نشر المعلومات.

5. إعادة هيكلة وتبويب البوابة الوطنية "maroc.ma" وفق المعايير الدولية

تم الانتهاء في أبريل 2013 من عملية تحديث البوابة الوطنية، بحيث اشتغلت لجنة بين وزارية تضم رئاسة الحكومة ووزارة الاتصال ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي على هذه العملية لمدة ست أشهر بقصد تحديث البوابة الوطنية وفق المعايير الدولية التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة. وتوفر هذه البوابة عدة معلومات بأربع لغات كما تشمل روابط نحو مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، كما توفر عدة خدمات إلكترونية متطورة.

III. حرية الممارسة الصحفية

6. تراجع عدد حالات التضييق على الصحفيين أثناء مزاولة عملهم بأزيد من 25٪

بحسب المعطيات الواردة في تقرير النقابة الوطنية للصحافة المغربية لسنة 2013[3] سجل تراجع هام في الحالات التي تصنف ضمن خانة التضييق على الصحفيين أثناء مزاولة عملهم، بحيث بلغ عدد الصحفيين الذين تعرضوا للتضييق أثناء مزاولة عملهم 14 صحفيا سنة 2013 مقابل 20 صحفيا في 2012. وبالنسبة لعدد الحالات التي

---

[2] التقرير العام لهذه المناظرة الوطنية متوفر على الرابط التالي:
http://www.mmsp.gov.ma/uploads/file/RapportColloqueDAI13_Juin.pdf

3 التقرير السنوي حول حرية الصحافة والإعلام في المغرب 3ماي 2012 – 2 ماي 2013: http://www.snpm.org/document.php

تم تسجيلها خلال سنة 2013، فإنها لم تتجاوز 9 حالات، مقابل 15 حالة سجلت سنة 2012، علما بأن المغرب يشهد تنظيم 20.000 وقفة احتجاجية كل سنة.

الحالات	تقرير 2012	تقرير 2013
عدد الحالات المسجلة	15	9
عدد الصحفيين الذين تعرضوا للتضييق	20	14
الاعتداءات المسجلة ضد السلطات العمومية	7	5
الاعتداءات المسجلة ضد أشخاص ذاتيين أو مجهولين أو جهة أجنبية	8	4

مقارنة بين معطيات سنوات 2012 و 2013 حول حالات التضييق التي تعرض لها الصحفيون أثناء مزاولة عملهم وفق التقارير التي أصدرتها النقابة الوطنية للصحافة المغربية.

7. عدم وجود أي حالة منع أو مصادرة لصحيفة وطنية

لم يتم تسجيل أي حالة منع أو مصادرة أي وسيلة إعلامية وطنية في سنة 2013.

8. غياب حالات للعنف الخطير أو الانتهاك الجسيم في حق الصحفيين

بخصوص المؤشرات المتعلقة بالعنف الخطير الممارس ضد الصحفيين التي تعتمدها المنظمات الوطنية والدولية الناشطة في مجال حماية الصحفيين، وخلافا لبلدان أخرى، لم يسجل المغرب خلال سنة 2013، وفق تقرير منظمة مراسلون بلا حدود الصادر في بداية سنة 2014[4]، أي حالة تعذيب أو اختطاف أو الهرب بسبب تهديدات، أو لجوء الصحفيين لإجراءات خاصة لضمان سلامتهم، أو التوقف عن الأنشطة المهنية بسبب ضغوطات سياسية أو منع الصحفيين من ممارسة مهنتهم لأسباب تتعلق بالجنس أو الأصل أو الدين، كما لم يتعرض أي صحفي للقتل أو السجن دون محاكمة.

9. عدم تسجيل أي حالة تتعلق بوضع صحفي تحت المراقبة

لم يسجل المغرب خلال سنة 2013 أي حالة تتعلق بوضع صحفي تحت المراقبة، خاصة عبر التنصت أو تتبع التحركات.

10. إحداث لجنة التحكيم لتسوية نزاعات الشغل بين الصحفيين ومشغليهم

تم تكوين لجنة تحكيم يرأسها قاض وتشمل في عضويتها صحفيين وناشرين فقط، وتهدف إلى تسوية نزاعات الشغل بين الصحفيين ومشغليهم طبقا للفصل 14 من قانون الصحفي المهني، وبإمكان هذه اللجنة أن تعقد مناظرات للنظر في إمكانية تعديل وتحديث اتفاقية الشغل الجماعية.

11. احترام الحق في تأسيس الجمعيات واحترام حق الإضراب بالنسبة للصحفيين

لم تسجل في سنة 2013 أي حالة انتهاك لهذا الحق المنصوص عليه في الدستور، بل تعمل السلطات على توفير الدعم للصحفيين في مجال تأسيس جمعيات مهنية.

[4] http://fr.rsf.org/report-maroc,160.html

12.تكريس الآلية التشاركية والشفافة لاعتماد الصحفيين

يتم منح بطاقة الصحافة بالنسبة للصحفيين الوطنيين عبر لجنة مشتركة تضم في عضويتها أربعة ممثلين عن الصحفيين وأربعة من ممثلي الناشرين. وقد تم برسم سنة 2013 منح بطاقة الصحافة لـ2110 صحفي، توزعت على الشكل التالي: 882 بطاقة مهنية للصحافة المكتوبة ومن ضمنها 26 بطاقة للصحافة الالكترونية، و619 بطاقة لصحفيي الإعلام السمعي البصري، و348 بطاقة مهنية لصحفيي الإعلام الإذاعي العمومي والخاص، و158 بطاقة مهنية لصحفيي وكالة المغرب العربي للأنباء، بالإضافة إلى 66 بطاقة لفائدة الصحفيين المستقلين و34 بطاقة لوكالات الإنتاج الإعلامي وثلاث بطائق خاصة بمصلحة التصوير بوزارة الاتصال. ويبلغ عدد النساء الصحافيات اللواتي حصلن على بطاقة الصحافة برسم هذه السنة 618 صحفية مقابل 1492 بطاقة للصحفيين الذكور.

13.توفير إمكانية الطعن في قرار منح بطاقة الصحافة وتعليله

تم برسم سنة 2013 إقرار الحق لأول مرة لأصحاب طلبات الحصول على بطاقة الصحافة التي جرى رفضها، أن يتقدموا بالطعن في قرارات الرفض، وذلك في الفترة ما بين فاتح يناير 2014 و 31 منه، حيث تم العمل على إحالة كل الطعون على أنظار لجنة بطاقة الصحافة. كما أنه تطبيقا لمقتضيات المادة السادسة من القانون 94-21 المتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين، التي تنص على وجوب أن يكون كل رفض لطلب تسليم بطاقة الصحافة معللا ويبلغ كتابة، فإن لجنة منح بطاقة الصحافة تعمل على إعداد قرارات معللة في شأن الطلبات التي تم رفضها.

14.التزام باحترام استقلالية وسائل الإعلام

لم تسجل خلال سنة 2013 أية حالة سلبية تمس الحد من استقلالية وسائل الإعلام. وقد تقدم السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة بعرض حول هذا الموضوع بالبرلمان وخاصة احترام التعددية والاستقلالية.

15.مسطرة إصدار الجرائد أو المطبوعات الدورية قائمة على التصريح من دون أي تدخل للسلطة التنفيذية

تتلخص مسطرة إصدار جريدة وطنية بالمغرب في تقديم تصريح يتضمن معلومات عن الجريدة أو المطبوع الدوري إلى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالمكان الذي يوجد فيه المقر الرئيسي للجريدة، بمقتضى الفصل الخامس من قانون الصحافة والنشر الحالي. و يتم تسليم وصل مؤقت فورا ثم وصل نهائي داخل أجل أقصاه 30 يوما وإلا جاز بعده إصدار الجريدة، بمقتضى الفصل السادس من نفس القانون.

16.ارتفاع عدد العناوين الوطنية إلى ما مجموعه 448 عنوانا وفق عملية الإيداع الإداري

بلغ عدد العناوين الوطنية الموزعة سنة 2013 ما مجموعه 448 عنوانا مقابل 321 عنوانا تم تسجيله خلال سنة 2012، ومن ضمن هذه العناوين 328 بالعربية و5 عناوين تهتم بالشؤون الأمازيغية و87 بالفرنسية وعنوان واحد بالحسانية و27 بلغات أخرى، أي بزيادة – حسب عملية الإيداع الإداري – تقدر نسبتها بـ 39,6 ٪ مقارنة مع السنة الماضية. وترجع هذه الزيادة إلى الإصدارات الجديدة التي سُجلت برسم سنة 2013 والتي يقدر عددها بـ 33 إصدارا، بالإضافة إلى شروع 94 منبرا إعلاميا ومن ضمنها جرائد غير منتظمة الصدور في القيام بعملية

الإيداع المنصوص عليها في الفصل الثامن من قانون الصحافة والنشر. كما يتم إحداث الصحف الإلكترونية بحرية ودون أي قيد، والتي يتجاوز عددها 500 موقع.

دورية النشر	المجموع
يومية	30
أسبوعية	118
مرتين فى الأسبوع	1
كل 25 يوم	1
نصف شهرية	55
شهرية	167
مرة كل شهرين	12
كل 4 أشهر	1
فصلية	10
دورية	6
نصف سنوية	2
سنوية	1
غير منتظمة	44
المجموع	**448**

توزيع العناوين حسب دورية الصدور

لغة الصدور	مجموع العناوين
العربية	328
الشؤون الأمازيغية	5
الحسانية	1
العربية والفرنسية	21
العربية والإسبانية	1
العربية والفرنسية والإنجليزية	1
العربية والفرنسية والإسبانية	2
الفرنسية	87
الإنجليزية	1
الفرنسية والإنجليزية	1
المجموع	**448**

توزيع العناوين حسب اللغة

IV. الصحافة والقضاء

17. تراجع متواصل في عدد قضايا الصحافة المعروضة على القضاء

سُجل خلال سنة 2013 تراجع في عدد قضايا الصحافة المعروضة على القضاء. بحيث عرضت 98 قضية تهم الصحفيين على القضاء خلال سنة 2013 في حين سجلت 106 قضية سنة 2012 و119 قضية سنة 2011[5]. وتتوزع هذه القضايا على خمس متابعات مثارة من قبل النيابة العامة، منها ثلاثة رائجة واثنتين في طور البحث، في حين بلغ عدد الشكايات المقدمة أمام النيابة العامة من طرف المتضررين 47 قضية، أما الشكايات المباشرة المقدمة إلى رئاسة المحكمة فقد بلغت 46 قضية. ومن بين 98 قضية التي سجلت برسم سنة 2013، 66 قضية ما زالت رائجة، في حين حفظت 15 قضية. كما بلغ عدد القضايا المحكومة بالغرامة فقط هذه السنة 13 قضية[6].

قضايا الصحافة المعروضة أمام القضاء	2011	2012	2013
الشكايات المباشرة المقدمة إلى رئاسة المحكمة	71	54	46
الشكايات المقدمة أمام النيابة العامة من طرف المتضررين	45	51	47
المتابعات المثارة تلقائيا من طرف النيابة العامة	3	1	5
المجموع العام	119	106	98

إحصاء بقضايا الصحافة المعروضة على القضاء (وفق معطيات وزارة العدل والحريات)

18. تعزيز ضمانات حرية الصحافة في الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة

بعد تنظيم الندوة الجهوية الحادية عشر للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة حول موضوع "الصحافة والقضاء"، خلص الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة[7]، الذي تم تقديمه في شهر شتنبر 2013، إلى مجموعة من التوصيات ذات الصلة بمجال الصحافة تهم أساسا دعم الغرف المتخصصة في مجال الصحافة والنشر والتواصل والإعلام بقضاة مكونين في هذا المجال وذلك في إطار دعم فعالية الأداء القضائي. كما نص الميثاق على تيسير الوصول إلى المعلومة القانونية والقضائية والنصوص القانونية والاجتهادات القضائية وتقارير أنشطة المحاكم والإحصائيات من خلال المنشورات والمواقع الإلكترونية للمحاكم، كما ينص على إحداث وحدات مكلفة بالتواصل مع وسائل الإعلام بما يساهم في تفعيل مبدأ الحق في المعلومة وإرساء إعلام قضائي متخصص.

19. عدم صدور أي حكم نهائي بالسجن ضد الصحفيين

لم يصدر خلال سنة 2013 أي حكم نهائي بالسجن ضد صحفيين. في حين توجد حاليا حالتان معروضتان على أنظار القضاء، تتعلق الحالة الأولى بمدير نشر مجلة "الآن"، مع التذكير في هذا الإطار بأن الدعوى لازالت جارية، وأن الحكم بالسجن في المرحلة الابتدائية غير نافذ وما زالت القضية في مرحلة الاستئناف، مع الإشارة إلى أن الدعوى المرفوعة على المجلة طلب خلالها الوزير المعني اعتذارا ودرهم رمزي من الطرف المدعى عليه.

---

[5] وفق الإحصاء الخاص بقضايا الصحافة خلال سنة 2013 الذي تعده مديرية الشؤون الجنائية والعفو بوزارة العدل والحريات

[6] أنظر الملحق الخاص بإحصاء قضايا الصحافة الرائجة أمام القضاء خلال سنة 2013

[7] الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة متوفر على موقع وزارة العدل والحريات على الرابط التالي: www.justice.gov.ma

أما الحالة الثانية فتتعلق بمدير موقع لكم، وهنا لابد من الإشارة إلى أن الملف ما يزال بيد القضاء ولم يصدر فيه أي حكم وهناك التزام بضمانات المحاكمة العادلة. وكان الملف محط نقاش و قد عبرت وزارة الاتصال في بيان صدر عنها يوم 23 شتنبر 2013 عن موقف واضح دعا إلى الالتزام بمقتضيات إعلان فيينا الذي اعتمد سنة 2009، والامتناع عن أي تدخل باعتبار أن القضاء يعتبر الجهة الوحيدة المخولة للبث في ذلك.

وفي بلاغ لمحامي مدير موقع لكم أكد هذا الأخير موقفه الثابت ضد الإرهاب وطلب من السلطات المعنية إيقاف موقعه الاليكتروني، وقد استجاب قاضي التحقيق لطلب دفاعه الداعي إلى متابعة مدير موقع لكم في حالة سراح في بلاغ صدر عنه يوم الثلاثاء 24 أكتوبر 2013 وبتمتيع مدير موقع "لكم" بـ"كافة الحقوق والضمانات التي يخولها له القانون والمواثيق الدولية المتعلقة بظروف وشروط المحاكمة العادلة".

20.إعمال قانون الصحافة أساسا في منازعات الصحافة في سنة 2013

تمت إثارة أغلب القضايا المتعلقة بالصحافة والتي سُجلت سنة 2013، بموجب قانون الصحافة. أما بخصوص حالة مدير جريدة لكم.كوم والذي تمت متابعته وفق قانون الإرهاب، فقد تم تمتيعه بالسراح المؤقت يوم الجمعة 25 أكتوبر 2013.

21.تكريس النهج المتمثل في التقليص الكبير في قيمة التعويضات

على غرار سنة 2012، كانت قيمة التعويضات المقررة بموجب الأحكام الصادرة ضد الصحفيين ذات قيمة ملائمة ومعتدلة خلال سنة 2013، ولم يكن لها عمليا أي تأثير على التوازن المالي للمقاولات الصحفية.

22.تكريس التوجه نحو إبطال متابعة الصحفيين لمجرد وجود عيب شكلي

اتسمت القرارات القضائية خلال سنة 2013 بالتوجه نحو إبطال متابعة الصحفيين بمجرد وجود عيب شكلي.

23.تشجيع الصلح بين الأطراف في النزاعات الصحفية

يتسم الاجتهاد القضائي في مجال القضايا المتعلقة بالصحافة بإفساح المجال غالبا أمام المتقاضين لنهج خيار الصلح وإصلاح الضرر.

24.عدم تسجيل أي حالة موثقة للاستعمال المتكرر للغرامات أو الاستدعاءات أو الإجراءات القانونية المتخذة ضد الصحفيين أو وسائل الإعلام

25.استمرار عملية التواصل بين مهنيي الصحافة والقضاء

بعد اليوم الدراسي الذي نظمته وزارتا الاتصال والعدل والحريات بشراكة مع النقابة الوطنية للصحافة المغربية والفيدرالية المغربية لناشري الصحف حول «إصلاح قانون الصحافة والعلاقة بين القضاء والإعلام» خلال سنة 2012، تميزت سنة 2013 بتخصيص الندوة الجهوية الحادية عشر للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، لموضوع "الصحافة والقضاء". وقد عمل المشاركون في هذه الندوة التي نظمت في شهر فبراير 2013، على تقديم أجوبة لقضايا هامة تتعلق بالضوابط التي تحكم تغطية المساطر القضائية، ووضوح الإجراءات القانونية خلال المحاكمات التي يكون الصحفيون طرفا فيها، والضمانة القانونية للتوازن بين حرية التعبير وحماية مصالح المتقاضين، وأهمية التشريعات الموازية لقوانين الصحافة والنشر كقانون الحق في الحصول على المعلومات وقانون الإشهار.

.VII الصحافة الأجنبية المعتمدة

26.توسع حضور الصحافة الأجنبية والوكالات الدولية

اعتمدت وزارة الاتصال خلال هذه السنة 101 صحفيا يتوزعون على 21 جنسية، يمثلون 61 مؤسسة إعلامية أجنبية، من ضمنهم 36 مراسلا لقنوات تلفزية، و35 مراسلا لوكالات الأنباء والتصوير الصحفي، و27 مراسلا لجرائد ومجلات، و3 مراسلين لإذاعات، وذلك في استمرار التوجه الإعلامي الأجنبي للمغرب، باعتباره بلدا منفتحا، لا يضع قيودا على حرية تنقل الصحفيين والمراسلين الأجانب، ويحرص على احترام استقلالية عملهم، وضمان تحركهم الحر والآمن عبر مختلف مناطق البلاد، وتمكينهم من تراخيص التصوير، وفق مسطرة سلسة تتسم بالمرونة الكافية. وقد عرفت سنة 2013 استئناف شبكة الجزيرة لنشاطها الإخباري بالمغرب.

27.الترخيص لأربع مجلات أجنبية للصدور بالمغرب

بناء على الفصل 28 من قانون الصحافة والنشر الذي يوجب على الصحافة الأجنبية الحصول على ترخيص بموجب مرسوم للصدور بالمغرب، فقد تمت الاستجابة لأربع طلبات خلال سنة 2013 وبالتالي الترخيص لـ 4 مجلات أجنبية متنوعة في توجهها وفي خطها التحريري.

28.تزايد عدد رخص التصوير الممنوحة

سلم المركز السينمائي المغربي في 2013 ما مجموعه 1301 رخصة تصوير فوق التراب الوطني[8]، حوالي 54٪منها لفائدة قنوات ووسائل إعلام أجنبية. ومن ضمن هذه الرخص تم تسليم 652 رخصة تصوير لفائدة القنوات التلفزية وشركات الإنتاج الأجنبية من أجل إنجاز تقارير إخبارية وروبورتاجات وأفلام وثائقية حول المغرب، في حين تم برسم سنة 2012 منح 616 رخصة تصوير من هذا الصنف.

29.تنامي توزيع المطبوعات الأجنبية

تم برسم سنة 2013 دراسة ومنح 1041 رخصة استيراد مطبوعات أجنبية، تخص موزعين ومهنيين ومؤسسات عمومية وخاصة، بالإضافة إلى طلبات واردة من أفراد. ويستقبل المغرب سنويا عددا من المطبوعات الأجنبية المختلفة، تغطي كل المجالات الفكرية والعلمية والسياسية والإعلامية والإبداعية.

30.غياب أي حالة سحب الاعتماد للصحافة الأجنبية

لم يتم تسجيل أي حالة سحب اعتماد لأي صحفي معتمد خلال سنة 2013.

31.تزايد توزيع الصحف والدوريات الأجنبية بالمغرب

سجلت سنة 2013 توزيع أزيد من 30 مليون نسخة لـ2172 عنوان صحفي أجنبي في المغرب. أما حالات عدم السماح بتوزيع مطبوعات أجنبية داخل التراب الوطني، فقد تعلقت أساسا بنشر صور إباحية تشكل خطرا على القاصرين في حال عرضها، أو بصور تمس برموز الأديان، وذلك استنادا للقوانين الجاري بها العمل بالمملكة

---

[8] حسب المعطيات الواردة بالتقرير السنوي للمركز السينمائي المغربي الخاص بالحصيلة السينمائية برسم سنة 2013 المتوفر على الرابط التالي: http://www.ccm.ma/news.asp?code=1048

وكذا لالتزامات المغرب الدولية وبالخصوص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم 224/65 الخاص بمناهضة تشويه صورة الأديان.

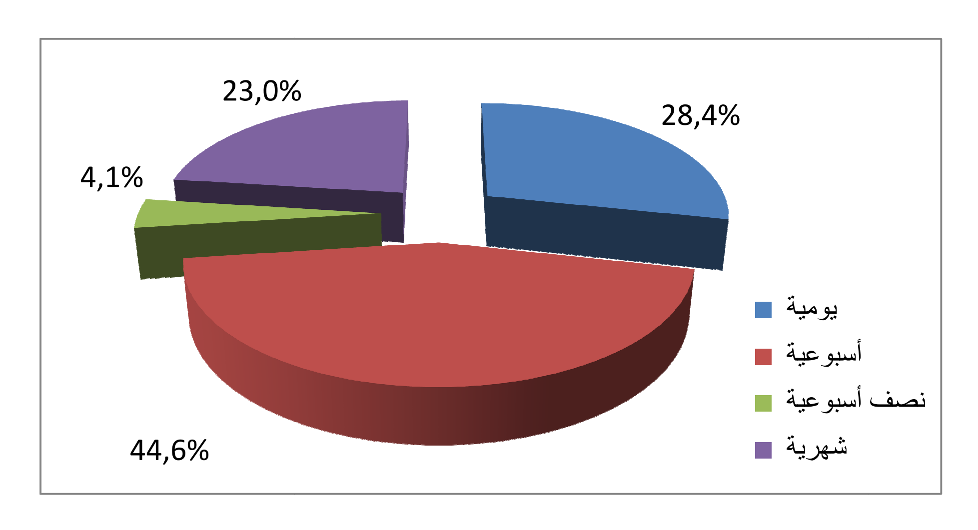
VI. الدعم العمومي للصحافة المكتوبة

32. اعتماد عقد برنامج جديد لتأهيل المقاولة الصحفية

تم يوم 8 مارس 2013 التوقيع على عقد البرنامج لتأهيل المقاولة الصحفية 2013-2017[9] بين وزارة الاتصال و الفيدرالية المغربية لناشري الصحف. ويهدف هذا العقد الجديد إلى تطوير الإطار المؤسساتي لحكامة منح الدعم العمومي للصحافة الوطنية، واعتماد نظام دعم متنوع وفعال وشفاف وتعاقدي، و تدعيم الأداء الاقتصادي للمقاولة الصحفية، وتحديث بنيات التوزيع وتوسيع الانتشار ونسب المقروئية، وتعزيز الحق في الحصول على المعلومات، وتحقيق جودة وتنوع المضمون، و كذا دعم جهود مواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية في قطاع الاتصال. كما يهدف نظام الدعم إلى النهوض بالموارد البشرية ومضاعفة برامج التكوين والتكوين المستمر، وتشجيع المهنيين على تطوير سوق الإعلانات والإشهار وتعزيز شفافيته بكيفية مستقلة، وتأهيل الصحافة الجهوية، ودعم الصحافة الإلكترونية، بالإضافة إلى دعم التعددية السياسية واللغوية والثقافية في إطار التنوع والوحدة وحماية استقلالية المقاولات الصحفية، و تحسين أوضاع العاملين في الصحافة المكتوبة، ودعم المنظمات المهنية وتعزيز احترام مواثيق أخلاقيات المهنة.

33. منح دعم الفصول الثلاثة الأولى من سنة 2013 لـ74 منبرا إعلاميا

عقب اجتماع لها يوم الإثنين 30 شتنبر 2013، قررت اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة منح دعم الفصول الثلاثة الأولى (75٪) برسم سنة 2013 لـ74 منبرا إعلاميا. ومن ضمن الصحف المستفيدة من الدعم نجد 21 يومية، 33 أسبوعية و ثلاث جرائد نصف أسبوعية و17 مطبوعا شهريا. كما أنه من ضمن هذه الجرائد، ثلاث جرائد استفادت من الدعم في إطار التعددية. علما بأن الدعم يهم الاشتراك في خدمات وكالة المغرب العربي للأنباء وخدمات الهاتف والدعم من أجل شراء الورق... إلخ.



توزيع الصحف المستفيدة من الدعم برسم سنة 2013 حسب دورية الصدور

[9] عقد البرنامج لتأهيل المقاولة الصحفية 2013/2017: http://mincom.gov.ma/ar/textes-juridiques/textes-juridiques.html

34.نشر قائمة الصحف المستفيدة من الدعم العمومي

حتى تظل عملية صرف الدعم العمومي محاطة بالشفافية اللازمة، فإن وزارة الاتصال تعمل على نشر قائمة الصحف والمجلات المستفيدة من الدعم، مع بيان قيمته إرساءً لقواعد الشفافية[10]، وذلك في نهاية كل سنة مالية، وفق المعايير المتعارف عليها عالميا والتي تنص أساسا على أن الدعم العمومي للصحافة، يجب أن يتسم بالحياد، وأن يسعى إلى ضمان التعددية، وعدم المس بالاستقلالية، مع تمكين العموم من الإطلاع على لوائح المستفيدين منه.

VII. الصحافة الإلكترونية

35.حرية تأسيس المواقع الإلكترونية الإخبارية

يشهد المغرب تطورا سريعا ومتواصلا للصحافة الإلكترونية وذلك بفضل حرية الأنترنيت والولوج الحر لجميع المنشآت الإلكترونية وإحداث وسائل الإعلام على الخط. وتضم المملكة حوالي 500 موقع إخباري إلكتروني. وقد انتشرت هذه الصحافة في جميع جهات المغرب كما تعكس محتوى محليا متنوعا وتعدديا.

36.صدور منشور رقم 15 س 3 عن وزارة العدل والحريات يحقق الاعتراف القانوني لفائدة الصحافة الإلكترونية

صدر في شهر أبريل من سنة 2013 المنشور رقم 15 س 3 عن وزارة العدل والحريات والموجه إلى النيابات العامة قصد قبول طلبات التصريح بإنشاء مواقع إلكترونية إخبارية، حيث تم إيداع 26 تصريحا لدى مصالح وزارة الاتصال، يهم مجموعة من المواقع الإلكترونية الإخبارية. ويعتبر هذا الإجراء بمثابة اعتراف قانوني بالصحف الإلكترونية الإخبارية.

37.عدم تسجيل أي حالة إغلاق موقع صحفي إلكتروني أو منع الولوج

خلال سنة 2013، لم يتعرض أي موقع لمنع الولوج بسبب إجراءات لحظر الولوج أو الإغلاق من قبل السلطات. مع الإشارة إلى أن الحالة الوحيدة لإغلاق موقع الكتروني إخباري جاءت على خلفية طلب تقدم به صاحب الموقع.

38.اعتماد مشروع مهني للنهوض بالصحافة الإلكترونية

بهدف مواكبة تطورات الصحافة الإلكترونية بالمغرب وإحاطة أفضل بالتحديات التي تواجهها، تم تقديم الكتاب الأبيض للنهوض بالصحافة الإلكترونية[11] بتاريخ 4 أبريل 2013، بعد نقاش وطني شامل أشرفت عليه لجنة متخصصة اشتغلت بانتظام طيلة ستة أشهر. وتتكون هذه اللجنة من تسعة أعضاء من المهنيين والقانونيين والجامعيين والخبراء في المجال. ويتمحور الكتاب الأبيض حول التحديات التي تواجهها الصحافة الإلكترونية المغربية كالتحدي التكنولوجي والاقتصادي وتحدي المضمون الرقمي وأخلاقيات المهنة، إضافة إلى التكوين. ويقترح الكتاب الأبيض مجموعة من التوصيات لتأهيل الصحافة الإلكترونية المغربية والنهوض بها بلغت 118 توصية منسجمة وقابلة للتطبيق، ركزت على الخصوص على دعم أخلاقيات المهنة (39 توصية) وعلى تعزيز

---

[10] جداول مبالغ الدعم العمومي الممنوح للصحافة المكتوبة خلال السنوات الأخيرة متوفرة على موقع وزارة الاتصال: mincon.gov.ma

[11] الكتاب الأبيض للصحافة الالكترونية: http://mincom.gov.ma/ar/textes-juridiques/etudes.html

التكوين والتكوين المستمر (32 توصية)، مقابل 47 توصية همت التأهيل التكنولوجي والاقتصادي وتطوير المحتوى الرقمي. وتتضمن هذه الوثيقة مجموع التوصيات التي خلص إليها اليوم الدراسي الذي تم تنظيمه يوم 10 مارس 2012 بمشاركة ممثلين عن 250 موقع إخباري إلكتروني يعكس تنوعا كبيرا في المحتوى ويمثل مختلف جهات المغرب. ويمثل الكتاب الأبيض خارطة طريق اقتراحية للنهوض بالصحافة الإلكترونية وضمانا للاعتراف القانوني بها، وتأهيلها مؤسساتيا ومهنيا، فضلا عن مواكبتها بشكل يستجيب لحاجياتها والتحديات التكنولوجية.

39.إعداد مشروع إطار قانوني لحرية الصحافة الإلكترونية

تم إعداد مشروع إطار قانوني للصحافة الإلكترونية على ضوء توصيات اللقاء الدراسي لـ 10 مارس 2012 من طرف لجنة خبراء تم تعيينها في شتنبر 2012. وقد تم تقديم هذا الإطار القانوني ضمن مشروع مدونة الصحافة والنشر الذي تم عرض مقتضياته بعد اختتام اللجنة العلمية لأشغالها في 17 أبريل 2013. ويأتي مشروع الإطار القانوني الخاص بالصحافة الإلكترونية لتعزيز وترسيخ الممارسة المهنية القائمة على مبدأ الحرية والمسؤولية من خلال وضع تعريفات دقيقة تحدد ماهية الصحافة الإلكترونية بمعزل عن أي نوع من أنواع النشر الإلكتروني الأخرى وحماية الملكية الفكرية والمواد الإعلامية الإلكترونية الأصلية والحقوق المادية والمعنوية لأصحابها وتوسيع سلطة القضاء، إضافة إلى إلغاء العقوبات السالبة للحرية.

40.بلورة إطار شفاف وتعددي ومحايد للدعم العمومي للصحافة الإلكترونية

تم إدراج الصحافة الإلكترونية في منظومة الدعم العمومي المخصص للصحافة المكتوبة في إطار عقد البرنامج الجديد 2013-2017. ويهدف هذا الدعم، كما هو منصوص عليه في عقد البرنامج، إلى الارتقاء بجودة الصحافة الإلكترونية، وتمكين المقاولات العاملة في المجال من هيكلة بنياتها وتنمية مواردها الذاتية، على أساس التقدم بملفات مشاريع يتم التعاقد على أساسها مع المقاولة، قصد مساعدتها على تحقيق برامجها.

VIII. حرية الولوج إلى الانترنت

41.توسيع مجال الربط والولوج إلى الأنترنيت

بحسب معطيات الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، بلغ عدد مستعملي الشبكة العنكبوتية سنة 2013 في المغرب 17.770.000 أي 55 ٪ من السكان، وذلك بفضل حرية الولوج إلى الأنترنيت، أي بمعدل انتشار قدره 51 في المائة. ويأتي المغرب في الصدارة على مستوى العالم العربي وإفريقيا في مجال الربط وتطور التجهيزات ومعدات الاستعمال، كما هو الشأن بالنسبة للتجهيزات الأساسية واحتضان الكفاءات والمعاملات (الأقطاب التقنية) والتأطير التشريعي والقانوني لهذا الاقتصاد الجديد.

وقد سجلت حظيرة مشتركي الأنترنت ارتفاعا ملحوظا[12]، إذ بلغ عدد المشتركين 5,22 مليون مشترك مع نهاية الفصل الثالث من سنة 2013 مسجلة نسبة نفاذ تبلغ 15,89٪ وبنسبة نمو فصلي تقدر بـ 6,54 ٪ وسنوي بـ 34,66 ٪. كما بلغت حظيرة الأنترنت من الجيل الثالث (3G) 4,43 مليون مشترك، وهو ما يمثل 84,87 ٪ من

---

[12] بلاغ صادر عن الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات حول تطور أسواق الاتصالات خلال الفصل الرابع من سنة 2013:
http://www.anrt.ma/sites/default/files/CP-chiffres-T4-2013-ar.pdf

الحظيرة الإجمالية للأنترنيت، وحققت حظيرة الجيل الثالث نموا فصليا بـ 6,89 ٪ وسنويا بنسبة 37,24 ٪. وبالنسبة لحظيرة الأنترنيت بالصبيب العالي (أدي إس إل)، فقد حققت نسبة نمو بلغ 4,61 ٪ وسنوي يقدر بـ 21,86 ٪، ليبلغ بذلك عدد مشتركي (أ دي إس إل) من الحظيرة الإجمالية للأنترنيت 15,10 ٪. وفي نفس الاتجاه سجلت أسعار خدمة الأنترنيت نسبة انخفاض خلال متم شتنبر 2013 تقدر ب 32 ٪، حيث بلغ متوسط الفاتورة الشهرية لكل زبون بشبكة الأنترنيت 34 درهما (دون احتساب الرسوم) مقابل 50 درهما (دون احتساب الرسوم) في نفس الفترة من السنة الماضية. وعموما فإن الولوج الواسع للأنترنيت يعزى إلى الإجراءات المتخذة من قبل المغرب من أجل تحسين شبكته العنكبوتية. وفي ما يتعلق بشبكات التواصل الاجتماعي، فقد بلغ عدد مستعملي شبكة (فيسبوك) نحو 5,90 مليون مستعمل.

42.تطوير البيئة القانونية والتنظيمية الداعمة للأنترنيت

في ندوة حول موضوع "حرية الاتصال وحرية التعبير" نظمتها وزارة الاتصال بشراكة مع منظمة اليونسكو والجمعية المغربية للأنترنيت في 15 و16 فبراير 2013 بهدف التحسيس بالرهانات المتعلقة بحرية التعبير عبر استخدام الأنترنيت وتعميق السياسات والممارسات المنبثقة في هذا المجال، قدمت منظمة اليونسكو تقريرا أصدرته نهاية سنة 2012 حول "حرية الاتصال وحرية التعبير: تغيير البيئة القانونية والتنظيمية الداعمة للأنترنيت". ويعتبر هذا التقرير بمثابة أداة مرجعية لإثراء النقاش حول الاتجاهات العالمية التي شكلت حرية التعبير على شبكة الأنترنيت. كما يستطلع التقرير مختلف الآليات القانونية وسياسة العمل الضرورية للتدفق الحر للمعلومات وإرشاد صناع السياسات وغيرهم من المستخدمين إلى إنشاء بيئات مساعدة لحرية التعبير على الأنترنيت التي يجب حمايتها بتدابير قانونية وتنظيمية. وفي تقريرها الصادر خلال شهر أكتوبر 2013 حول موضوع تقييم عالمي للإنترنيت والإعلام الرقمي صنفت منظمة فريدوم هاوس المغرب في المرتبة الثانية في المنطقة العربية بعد تونس، والرتبة 42 عالميا ضمن الدول التي تتمتع بحرية جزئية في استعمال الأنترنيت والعالم الرقمي. وقد اعتمد التقرير في تصنيفه لمجموع الدول على ثلاث مؤشرات الأول العقبات التي تضعها الدول لمنع استعمال بعض التقنيات واعتماد قوانين للتحكم في المضمون الرقمي، ثانيا التحكم في الولوج إلى المواقع الإلكترونية، وثالثا انتهاك حقوق المستعمل كالتجسس عليه وعدم وضع قوانين تحمي حقوقه.

43.استثناء المغرب من قائمة "أعداء الأنترنيت"

في تصنيفها السنوي الأخير حول "حرية الصحافة"[13]، استثنت منظمة "مراسلون بلا حدود" المغرب من القائمة السوداء للبلدان "أعداء الأنترنيت"، في ظل تزايد لافت للدول التي تنتهك حرية التعبير على الشبكة العنكبوتية. ويرجع هذا الاستثناء إلى الهامش الكبير لحرية التعبير الذي تتمتع به الصحافة الإلكترونية بالمغرب وكذا حرية الولوج إلى الانترنيت بعيدا عن أشكال التقييد والتضييق.

44.استثناء المغرب من قائمة تقرير "الشفافية" الذي أصدرته شبكة فايسبوك حيث أعلن أن المغرب لم يقدم أي طلب للحصول على معلومات تخص مستعملي الشبكة

سُجل سنة 2013 استثناء المغرب من قائمة تقرير "الشفافية" لشبكة التواصل الاجتماعي "فايسبوك"، حيث كشفت شركة التواصل الاجتماعي "فايسبوك"، عن تقرير الشفافية الأول لها، والذي أعلنت فيه عن حجم الطلبات

[13] http://fr.rsf.org/report-maroc,160.html

الحكومية التي تُقدم إليها للحصول على معلومات خاصة بمستخدمي هذه الشبكة خلال النصف الأول من سنة 2013. وقد تم استثناء المغرب من قائمة الدول التي عرضها "تقرير الشفافية" والتي طالبت "فايسبوك" بالحصول على معلومات حول مستخدمي الموقع.

45.ارتفاع أسماء نطاق الأنترنيت "ma."

ارتفعت أسماء نطاق الأنترنيت ma. إلى 50.104 اسم مجال، أي بزيادة بلغت نسبتها 10,37 ٪ مقارنة مع نفس الفترة في سنة 2012. وإلى غاية شهر شتنبر 2013، تم التصريح من قبل الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات لـ 31 مقدم خدمة "ma."، ولا يشكل الامتداد الوصفي press.ma سوى 0,8 ٪ من مجموع الأسماء المسجلة إلى غاية شتنبر 2013.

IX. وسائل الإعلام السمعية البصرية

46.تقوية التعددية السياسية في الإعلام السمعي البصري العمومي بولوج متزايد لأحزاب المعارضة إلى وسائل الإعلام

حسب تقارير الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري برسم الأسدس الأول من سنة 2013[14]، بخصوص مجموع البرامج، بلغت نسبة الحكومة والأغلبية 67,88٪ والمعارضة 28,99٪ برسم الأسدس الأول من 2013، مقابل 69,66٪ للحكومة والأغلبية و27,09٪ للمعارضة برسم سنة 2012. أما بخصوص البرامج الحوارية، فقد بلغت نسبة الحكومة والأغلبية 58,30٪ والمعارضة 37,97٪ مقابل 62,57٪ للحكومة والأغلبية و33,15٪ للمعارضة سنة 2012. كما أنه في الفصل الأول من سنة 2013، كانت المعارضة أكثر حضورا من أحزاب الأغلبية البرلمانية في النشرات الإخبارية للإذاعات العمومية. ويعني ذلك أنه تم إنجاز عمل مهم في 2013 للحفاظ على التعددية والتنوع بجميع أشكاله. وبخصوص النشرات الإخبارية استفادت 39 منظمة نقابية من 11 ساعة و50 دقيقة و47 ثانية. كما استفادت منظمتان مهنيتان من أزيد من 9 ساعات.

47.إنجاز مجلس المنافسة لدراسة تدعو إلى تشجيع فتح السوق التلفزي أمام المبادرات الجديدة الخاصة

قدم مجلس المنافسة دراسة في شهر شتنبر 2013 تدعو إلى تشجيع فتح السوق التلفزي أمام المبادرات الجديدة الخاصة وتطوير المنافسة في هذا المجال. كما خلصت الدراسة إلى أن قطاع الاتصال السمعي البصري يتوفر على تشريع يشجع على التحرير ويدعم التعددية والتنوع في العرض وهو ما يسهم في تحقيق المنافسة. وتأتي هذه الدراسة لتكرس المقاربة التي تعتمدها الحكومة وذلك من خلال العمل على تأهيل قطاع السمعي البصري الوطني في أفق كسب رهان التحرير.

48.تفعيل آليات الحكامة بالشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري

وذلك من خلال إحداث لجان المجالس الإدارية المحدثة مؤسساتيا والخاصة بالشركات وفق ميثاق الحكامة ويتعلق الأمر بلجنة الحكامة ولجنة تتبع العقد البرنامج ولجنة الافتحاص ولجنة الأجور ولجنة استراتيجية الاستثمار، حيث تمت أجرأة الملاحظات والتوصيات الواردة في تقارير المؤسسات الرسمية.

---

[14] تقرير الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري برسم الأسدس الأول من سنة 2013 متوفر على الموقع الرسمي للهيئة: http://haca.ma

49.تحديد شروط أشكال وضع عقود الإنتاج الخارجي أو الإنتاج المشترك لبرامج السمعي البصري وانطلاق العمل بنظام طلبات العروض وتفعيل بوابة e-dépôt[15]

وقد تم الشروع بالعمل بنظام طلبات العروض، فقد أعلنت الشركة عن طلب العروض المتعلق بمشاريع البرامج الخاصة بالشبكة البرامجية لشهر رمضان 2013 بكل من القناة الأولى وقناة تمازيغت وكذلك قناة العيون الجهوية، حيث تجاوز عدد هذه المشاريع أكثر من 270 برنامجا استوفى من بينها 241 مشروعا شروط المرحلة الإدارية وتمكن 41 مشروعا فقط من اجتياز المرحلة التقنية والفنية بعد الدراسة المالية والمداولات النهائية للجنة حيث تم انتقاء 24 مشروع برنامج. نفس الشيء بالنسبة للقناة الثانية التي أسفر طلب العروض المتعلق بمشاريع البرامج الخاصة بشبكتها البرامجية لشهر رمضان 2013 بعد تطبيق مسطرة الانتقاء التي ينص عليها دفتر تحملاتها عن انتقاء 12 مشروعا. كما تم بعد ذلك إطلاق ثلاث عمليات طلبات عروض تهم قنوات الأولى وقناة تمازيغت وقناة العيون الجهوية. وقد مكن تفعيل نظام الحكامة من تحقيق العلنية بقرارات معللة قابلة للطعن ومسطرة بآجال محددة وترشيد الإنفاق العمومي. كما تم إنشاء موقعين إلكترونيين متخصصين لإيداع مشاريع إنتاج البرامج التلفزية والإذاعية على مستوى الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والقناة الثانية وذلك طبقا لمقتضيات دفتري تحملات الشركتين.

50.اعتماد الورقة التوجيهية لعقد البرنامج الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة من طرف المجلس الإداري

وذلك بهدف تعزيز المكتسبات ورفع أداء الشركة لتحقيق الأهداف المرجوة. وتتمثل أهم معالم الورقة التوجيهية في ضمان التنفيذ الناجح لدفاتر التحملات للإسهام في تقوية المشهد السمعي البصري الوطني والتعددية والاستقلالية والشفافية والجودة، وتحسين التغطية الوطنية وبالخصوص تعميم البث التلفزي الرقمي، ووضع خطة للتحكم في النفقات، والرفع من الحكامة من أجل تحسين المستوى التنظيمي وتقوية الهياكل المالية للشركة.

51.إعتماد مرسوم اللجنة الوطنية للانتقال إلى البث الرقمي

كما تم إعداد مشروع المخطط الوطني للانتقال من البث التلفزي التناظري إلى البث الرقمي الأرضي 2013-2015. وذلك تنفيذا لالتزامات المغرب الدولية القاضي بالانتقال إلى نظام البث الرقمي الأرضي في النطاق UHF ابتداء من سنة 2015.

52.إحداث لجنتي الأخلاقيات بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد القناة الثانية

تم بتاريخ 17 و18 يناير 2013 إحداث لجنتي الأخلاقيات في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد القناة الثانية تعمل على إقرار احترام نزاهة البرامج وأخلاقيات المهنة في الأداء الإعلامي، وتتكون اللجان من شخصيات مدنية من خارج الشركات.

---

[15] للإطلاع على تفاصيل أكثر بخصوص عملية طلبات العروض الخاصة بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة:
http://www.snrt.ma/appel_offres.php وشركة صورياد القناة الثانية: http://e-depot.2m.ma/

53.إنطلاق إعداد مشروع القناة البرلمانية

في إطار تنزيل ما نصت عليه المادة 7 من دفتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، فقد تم سنة 2013 انطلاق الإعداد لمشروع القناة البرلمانية بين مختلف القطاعات والمؤسسات المعنية. وستمكن هذه القناة، التي سيشرف عليها البرلمان في استقلالية عن السلطة التنفيذية، الرأي العام الوطني من متابعة مختلف الأنشطة البرلمانية، كما ستساهم في تعميق الحوار والنقاش العموميين. كما سيمنح هذا المشروع المؤسسة التشريعية، التي تضم ممثلي المواطنين والمواطنات، آلية عصرية ومنفتحة للتواصل وتعزيز الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بالبرلمان.

X. الإعلام الإذاعي

54.إطلاق الحوار حول الإذاعات الجمعوية

شهدت سنة 2013 انطلاق الحوار حول موضوع الإذاعات الجمعوية. وقد جاء ذلك عقب عقد العديد من اللقاءات للإطلاع على التجارب الدولية في مجال إعلام القرب، وتوسيع النقاش الوطني مع مختلف المتدخلين حول إمكانية إطلاق الإذاعات الجمعوية.

55.عدم تسجيل أي عقوبة تخص قطع البث في حق الإذاعات الخاصة

يضم المشهد الإعلامي المغربي اليوم 18 محطة إذاعية خاصة، فضلا عن 16 محطة إذاعية عمومية. ويتميز الخط التحريري لهذه الإذاعات الخاصة باستقلاليته. وفي 2013، لم تقرر هذه الهيئة أي عقوبة تفضي إلى قطع بث محطة إذاعية.

56.القانون لا يمنع إنشاء قنوات تلفزية أو إذاعات خاصة

يعود حق منح رخص الاستغلال للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري ولا يمنع القانون إنشاء قنوات تلفزية أو إذاعات خاصة.

57.إرساء نظام لقياس الاستماع في إطار الاستقلالية الكلية

وهو مجهود استثنائي قام به متعهدو الإذاعات الخاصة وقد عملت وزارة الاتصال على تشجيع هذه المبادرة، وهو ما مكن من الرفع من التنافسية في الحقل الإذاعي وبالتالي الرفع من جودة الخدمات، حيث تغيرت خريطة البرامج وظهر تحسن على مستوى اللغة وطبيعة الضيوف وكذا عبر تدخل منطق المنافسة. ويشمل نظام قياس الاستماع 13 إذاعة خاصة و6 قنوات عمومية وهو يمنح رؤية استثمارية أوضح بالنسبة للمعلنين ويسمح للإذاعات بالعمل على تحسين تنافسيتها وجودة برامجها.

58.تأهيل وتقوية الشراكة مع الإذاعات الخاصة

تم يوم الخميس 28 فبراير 2013 توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة الاتصال ووكالة المغرب العربي للأنباء وجمعية الإذاعات والتلفزات الخاصة واتفاقية شراكة أخرى بين وزارة الاتصال وجمعية الإذاعات والتلفزات الخاصة. وتهدف هاتين الاتفاقيتين إلى تحديد إطار للتعاون والشراكة من أجل تنمية وتطوير المنتوج الإذاعي

والسمعي البصري وتأهيل وتطوير الإذاعات والتلفزات المستقلة بغية توسيع مجال الوصول إلى المعلومات وتحقيق التعددية والتنوع في البرمجة.

XI. الإعلام الجهوي

59.توسع انتشار الجرائد والمجلات الجهوية

بلغ عدد الجرائد الجهوية 177 جريدة، خلال سنة 2013، منها أساسا 155 ناطقة باللغة العربية، و4 خاصة بالشؤون الأمازيغية، و6 ناطقة باللغة الفرنسية، وواحدة خاصة باللهجة الحسانية. في حين كان عدد الجرائد الجهوية سنة 2012 في حدود 122 جريدة منها 104 عربية، وأربعة مخصصة للشؤون الأمازيغية، و8 عربية وفرنسية و 5 فرنسية.

60.العمل على تقوية قدرات الموارد العاملة بالإعلام الجهوي

تم توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين وزارة الاتصال والمرصد الجامعي لمهن وممارسات الإعلام بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة ابن زهر بأكادير بغية النهوض بالإعلام الجهوي وتكوين وتقوية قدرات الموارد البشرية العاملة في مجال الإعلام بجهة أكادير سوس ماسة درعة. كما عملت وزارة الاتصال على إطلاق دورات تكوينية تحت إشراف مختلف مديرياتها الجهوية لفائدة العاملين بالصحافة الجهوية الإلكترونية.

61.ارتفاع عدد الجرائد الجهوية والمحلية المستفيدة من الدعم

تستفيد عدد من الصحف الجهوية والمحلية ذات السحب الضعيف طبقا لما هو منصوص عليه في عقد البرنامج لتأهيل المقاولة الصحفية من الدعم العمومي للصحافة المكتوبة. وقد بلغ عدد الصحف الجهوية المستفيدة 15 منبرا جهويا خلال سنة 2013، مقابل 11 منبرا جهويا استفاد خلال سنة 2012.

XII. تعزيز العناية باللغة الأمازيغية والحسانية في الإعلام

62.إطلاق موقع "mapamazighe.ma" على مستوى وكالة المغرب العربي للأنباء

تم ذلك رسميا في 15 ماي 2013، وبدأ بصفة يومية بث عشرات النشرات الأمازيغية بحرف تيفيناغ.

63.إحداث صنف خاص بتشجيع الإنتاج الصحافي الأمازيغي ضمن الجائزة الوطنية للصحافة، وذلك بالإضافة إلى الصنف الخاص بالإنتاج الصحافي الحساني.

XIII. مقاربة النوع

64.تضمين دفاتر تحملات الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري لمقتضيات من شأنها المساهمة في تحسين صورة المرأة في الإعلام والرفع من مكانتها

تهم هذه المقتضيات أساسا عدم الإشادة بالعنف أو التحريض على التمييز تجاه الأشخاص بسبب جنسهم، إحداث قناة للأسرة والطفل، تخصيص برامج للمرأة تهدف إلى النهوض بصورتها وحقوقها ودورها وكذا بدعم تماسك واستقرار الأسرة، الحرص على مشاركة المرأة في البرامج الحوارية، احترام التعددية وذلك بإشراك متعدد

ومتوازن في النشرات والبرامج الحوارية والتفاعلية لجمعيات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية بما فيها النسائية، مع رصد التقارير السنوية، التي تعدها شركات الاتصال السمعي البصري العمومية، لمدى احترام مقتضيات تحسين صورة المرأة في الإعلام وجهود السعي نحو المناصفة، وإفراد قسم خاص في ميثاق الأخلاقيات للمقتضيات ذات العلاقة بتحسين صورة المرأة وتحديد الصور السلبية الواجب اجتنابها.

65. صياغة مشروع تعديل القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري

من خلال تتميم المادتين 4 و9 بمقتضيات تحضر الصور النمطية للمرأة وتمنع التمييز ضدها أو الحط من كرامتها في الإعلام السمعي البصري.

66.الإعداد "للجائزة السنوية للمساواة والكرامة في وسائل الإعلام"

تهدف هذه الجائزة إلى تكريم الصحفيين عن التزاماتهم تجاه تشجيع المساواة ومكافحة الصور النمطية، وتحسيس الفاعلين المعنيين من أجل تمثيلية أحسن للنساء في الإعلام، وتفعيل وضمان تتبع تنفيذ مقتضيات الميثاق الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام، وقد في هذا الإطارإعداد دفتر التحملات الخاص بهذه الجائزة.

67. توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة الاتصال ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

وذلك بهدف تنزيل مقتضيات الخطة الحكومية في أفق المناصفة "إكرام"، بالإضافة إلى إطلاق مشروع المرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام.

68.تعزيز كفاءة النساء الصحفيات

تم في 27 فبراير 2013 بالدار البيضاء، تنظيم يوم دراسي حول "مكانة المرأة الصحفية في المشهد الإعلامي"، خلُص إلى 24 توصية من أجل النهوض بقدرات النساء الصحفيات وتعزيز دورهن في الحقل الإعلامي الوطني. وقد ركزت هذه التوصيات خاصة على ضرورة التنصيص على "التكوين المستمر" في دفاتر التحملات الخاصة بالفاعلين والمتعهدين في القطاع والحرص على التكوين في مجال تدبير وإدارة المقاولة الصحفية لتمكين وإعداد المرأة الصحفية للوصول إلى مراكز القرار والقيادة وتفعيل دور لجنة التحكيم في تسوية النزاعات بين الصحفيات والمنشآت الصحفية وكذا التنصيص على تدابير التمييز الإيجابي لصالح المرأة الصحفية، إضافة إلى اقتراح تدابير وإجراءات داخل المنشأة الصحفية لحماية المرأة الصحفية من التحرش. كما تم في حينه الإعلان عن انطلاق دراسة حول مكانة المرأة الصحفية في المشهد الإعلامي لاستخلاص النتائج وبحث سبل تطوير مكانة المرأة الصحفية بما يتيح لها الولوج إلى مناصب المسؤولية بمختلف المقاولات والمؤسسات الإعلامية.

XIV. وكالة المغرب العربي للأنباء

69.تنويع العرض ورفع إنتاجية وكالة المغرب العربي للأنباء

حيث عملت خدمة MAP-TV على إنتاج ما مجموعه 2749 فيديو خلال سنة 2013، وبالموازاة مع ذلك انطلقت خدمة MAP-audio ليتجاوز منتوجها 6791 مادة سمعية، كما سجلت خدمة MAP-Photo نشر 8969 صورة، بالإضافة إلى نشر 953 رسم بياني بالنسبة لخدمة MAP-Infographie، و1211 قصاصة نشرت بالحرف

الأمازيغي تيفيناغ على موقع MAPAMAZIGHE كما وزعت وكالة المغرب العربي للأنباء العدد الأول من مجلتها الوثائقية في صيغتها الجديدة في يونيو 2013.

70.إحداث مجلس التحرير بوكالة المغرب العربي للأنباء يعمل على إقرار احترام ميثاق التحرير المصادق عليه من قبل الصحفيين

في إطار فعاليات اليوم الوطني للإعلام 15 نونبر 2013، تم تنصيب مجلس التحرير كآلية فعلية للحكامة الجيدة، وقوة اقتراحية للمساعدة في تدبير مصالح التحرير إضافة إلى تقديم المشورة أو التوصيات بشأن كافة المسائل ذات الصلة بتسيير التحرير والحركية والتقييم والترقية والتكوين والانضباط والأخلاقيات. وقد تم اعتماد قانون أساسي لمجلس التحرير وانتخاب أعضائه. ويندرج إحداث مجلس التحرير في إطار تنفيذ مقتضيات ميثاق السلوك وأخلاقيات المهنة بوكالة المغرب العربي للأنباء المصادق عليه من قبل صحفيي الوكالة في ماي 2012.

71.تعزيز الحضور الوطني والدولي للوكالة

استمر العمل خلال سنة 2013 على تعزيز الحضور الوطني والدولي لوكالة المغرب العربي للأنباء لتبلغ 34 مكتبا موزعا على 12 جهة على المستوى الوطني، و62 تمثيلية دولية موزعة على 12 قطبا دوليا.

72.تأسيس مؤسسة بالوكالة تهتم بالمجال الثقافي والتكوين والخدمات الاجتماعية لفائدة العاملين بالوكالة والمتقاعدين.

73.إعداد مشروع العقد البرنامج الخاص بالوكالة

وتهدف هذه الخطوة إلى تأكيد ريادة الوكالة على المستوى القاري وانخراطها في استثمار التحولات التكنولوجية للقرن الواحد والعشرين، وتوفير خدمة ذات جودة عالية، وإنجاز نظام أساسي للعاملين، وضمان انخراط الجميع في المسار الإصلاحي للمؤسسة.

74.تعزيز التنوع والتعددية في منتوج وكالة المغرب العربي للأنباء

أكدت الإحصائيات السنوية لمنتوج وكالة المغرب العربي للأنباء برسم سنة 2013 الخط التحريري المهني للوكالة من خلال احترام التنوع والتعددية. فبحسب هذه الإحصائيات[16]، لم تمثل القصاصات المتعلقة بالأنشطة الحكومية سوى 12,4 في المائة أي 4986 نشاطا. وتبرز التعددية والتنوع في عمل الوكالة، بشكل مميز في تغطية أنشطة الأحزاب السياسية والنقابات بشتى توجهاتها، فقد غطت الوكالة 1488 نشاطا للأحزاب السياسية (4 في المائة) و261 نشاطا يتعلق بالنقابات (0,65 في المائة) وأنشطة المجتمع المدني والجمعيات بـ4660 نشاطا (11,6 في المائة). وبلغت الأنشطة الجهوية في المنتوج السنوي للوكالة، نحو 3774 نشاطا، أي بنسبة 9,43 في المائة، وهو ما يكرس توجه الوكالة نحو إعلام القرب، تليها الأنشطة الثقافية بـ3093 نشاطا، أي بنسبة (7,7 في المائة). تضاف إلى ذلك القصاصات المتعلقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والرياضية.

[16] تفاصيل أكثر بخصوص التنوع والتعددية في منتوج وكالة المغرب العربي للأنباء واردة بملحق مرفق بالتقرير

XV. شفافية قطاع الإشهار والإعلانات الإدارية والتحفيزات الضريبية

75. ارتفاع استثمارات قطاع الإشهار في وسائل الإعلام

بلغت الاستثمارات الإشهارية في قطاعات الصحافة المكتوبة والإذاعة والتلفزيون حوالي 4,32 مليار درهم برسم سنة 2013 مقابل 4,11 مليار درهم برسم سنة 2012 حسب التقديرات الإجمالية الأولية لوكالة "أمبيريوم" التي تهتم بقطاع الاتصال. وتتوزع هذه الاستثمارات كما يلي: 2,02 مليار درهم بالنسبة للتلفزة، و 1,01 مليار درهم بالنسبة للإذاعات و 1,28 مليار درهم بالنسبة للصحافة المكتوبة. وقد بلغ الحجم الإجمالي للإستثمارات الإشهارية 5,99 مليار درهم سنة 2013 مقابل 5,63 مليار درهم سنة 2012 حسب نفس التقديرات الإجمالية. كما بلغ العدد الإجمالي للمعلنين 3688 معلنا وأزيد من 50 ألف خطابا إعلانيا جديدا.

76. تعزيز شفافية توزيع الإعلانات الإدارية

قامت وزارة الاتصال خلال سنة 2013 بتوزيع 7337 إعلانا إداريا على 21 جريدة بالإضافة إلى الإذاعة الوطنية، منها 17 جريدة يومية والباقي يصدر أسبوعيا. كما سجل إطلاق حوار مع الناشرين من أجل تطوير هذا المجال، بما يعزز شفافية التوزيع على الصحف ويعتمد معايير موضوعية لضمان تكافؤ الفرص والاستحقاق والفعالية

77. إعداد مشروع مقتضيات تهم شفافية وتنافسية الإشهار في الصحافة المكتوبة

بعد مسلسل الحوار مع المهنيين الخاص بتأهيل قطاع الإشهار وتحيين الترسانة القانونية الخاصة به، تم في إطار مشروع القانون المتعلق بالمهن المرتبطة بالصحافة والنشر التنصيص على مقتضيات تهم الإشهار في الصحافة المكتوبة. وقد نص هذا المشروع على ضمان حرية الإشهار والدعاية في الصحافة المكتوبة، كما نظم العلاقات بين أطراف العملية الإشهارية (المعلن والوكالة والمطبوع الدوري) في إطار علاقات تعاقدية بين مهنيي قطاع الإشهار. كما سن نظاما للفوترة فيما يخص شراء المساحة الإشهارية في الصحافة المكتوبة بشكل يضمن الشفافية وذلك بناء على جدول للأسعار. كما سطر قواعد أخلاقيات ممارسة مهنة الإشهار باستعراض أصناف الإشهار الممنوع.

78. غياب تسجيل أي حالة موثقة لاستعمال المقاطعة الإشهارية كأداة للضغط على الصحف الخاصة

79. ضمان الشفافية في قطاع الإشهار

خلال سنة 2013، استمر الحوار مع الهيئات المهنية لقطاع الإشهار بهدف تنظيمه وتطويره وتحقيق الشفافية وتكافؤ الفرص والمنافسة الحرة وإرساء آليات للضبط الذاتي لمهنة الإشهار.

80. إحداث صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات والنشر العمومي

صدر بالجريدة الرسمية عدد 6113 بتاريخ 31 دجنبر 2012، القانون المالي رقم 8.96 الذي تغير بموجبه أحكام المادة 44 الخاصة بالحساب المرصد لأمور خصوصية مقتضى يهم إحداث "صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات وبالنشر العمومي". وسيمكن هذا المقتضى من تدبير الموارد المالية للإعلانات القانونية والقضائية والإدارية من خلال معالجة إشكالية تأخر أداء أثمنة الإعلانات وبالتالي تراكم المتأخرات الخاصة بالنشر.

81.إعداد مشروع مرسوم جديد بتنظيم نشر الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية

يعدل المرسوم رقم 072-64-2 بتاريخ 29 مارس 1965، الذي أصبح متجاوزا بصدور القانون رقم 99-06 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة. وسيمكن هذا المرسوم من تأطير الإعلانات وتقنينها باعتبار الدور القانوني الذي تكتسيه عملية النشر في صحة الإجراءات المسطرية وذلك أساسا بـ: تركيز وتجميع كل طلبات نشر الإعلانات الواردة من مختلف الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والمحاكم بمصالح وزارة الاتصال وتوزيعها توزيعا عادلا على الجرائد المؤهلة للنشر، وضمان المناصفة ما بين الجرائد فيما يخص توزيع الإعلانات والحفاظ على التوازن وتكافؤ الفرص بين الصحف تفاديا لأي احتكار من طرف بعض المؤسسات الصحفية في نشر الإعلانات، وضمان نشر الإعلانات في الآجال والشروط المطلوبة من طرف الإدارات واستخلاص المبالغ المستحقة من عملية النشر والمدرجة في ميزانيات الإدارات والمؤسسات العمومية والأمر بصرفها في المقابل للجرائد التي احترمت آجال النشر المنصوص عليها.

82.استمرار العمل بإعفاءات من الضريبة بهدف توسيع انتشار الصحف والإنتاج السمعي البصري

ويتعلق الأمر بعشر إعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة[17]، في المجالات التالية:

- إعفاء عمليات بيع واستيراد الجرائد والمنشورات والكتب أو الموسيقى المطبوعة وكذا الأسطوانات المتراصة المستنسخة فيها المنشورات والكتب ويشمل الإعفاء من الضريبة بيع نفايات طبع الجرائد والمنشورات والكتب؛

- إعفاء أعمال التأليف والطبع والتسليم المرتبطة بها؛

- إعفاء عمليات بيع واستيراد الورق المعد لطبع الجرائد والنشرات الدورية وكذا للنشر إذا كان موجها إلى مطبعة من المطابع؛

- الإعفاء بالداخل وعند استيراد الأشرطة الوثائقية أو التربوية والتي لم يتم استيرادها بغرض تحقيق الربح؛

- الإعفاء بالداخل وعند استيراد السلع والبضائع والأشغال والخدمات التي يسلمها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المغاربة أو الأجانب على سبيل الهبة إلى الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة والجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة التي تعنى بالأحوال الاجتماعية والصحية للأشخاص المعاقين أو الموجودين في وضعية صعبة؛

- إعفاء السلع والخدمات المتملكة أو المكتراة من لدن المنشآت الأجنبية للإنتاجات السمعية البصرية والسينمائية والتلفزيونية بمناسبة تصوير أفلام بالمغرب؛

- إعفاء من الضريبة عند استيراد المنشورات الدعائية مثل الأدلة والمطويات ولو مصورة، إذا كانت تهدف أساسا إلى حث الجمهور على زيارة بلد أو جهة أو سوق أو معرض يكتسي طابعا عاما وكانت معدة لتوزيعها بالمجان وغير متضمنة لأي إعلان تجاري؛

---

[17] الإعفاءات منصوص عليها في قانون المالية برسم سنة 2014: http://www.finances.gov.ma/Docs/2013/db/6217٪20A٪20BIS.pdf

- إعفاء الأشخاص المقيمين فيما يخص العوائد المدفوعة إليهم في مقابل استعمال أو منح حق استعمال حقوق مؤلف في مصنفات أدبية أو فنية أو علمية؛

- الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للجوائز الأدبية والفنية التي يفوق مبلغها مائة ألف درهم سنويا؛

- المبلغ الإجمالي للأجور الممنوحة للفنانين العاملين بصورة فردية أو ضمن فرق يخضع للحجز في المنبع بعد تطبيق إسقاط جزافي نسبته 40 في المائة.

XVI. توزيع وانتشار وروجان الصحف

83.حرية طبع وتوزيع الصحف

تختص عدد من المقاولات في المغرب في مجال طبع وتوزيع الصحف. وتبقى عدد من الجرائد حرة في التوفر على مطابعها الخاصة ووسائل التوزيع، أو تلجأ إلى مقاولات خاصة للطبع، تغطي كافة أنحاء التراب الوطني. وقد تم إعداد مقتضيات قانونية تخص التوزيع والانتشار والطباعة ستشكل جزءً من مدونة الصحافة والنشر.

84.تكريس شفافية انتشار الصحف عبر مكتب التحقق من روجان الصحف

تم خلال سنة 2013 تشجيع الناشرين والمعلنين على إعادة هيكلة مكتب التحقق من روجان الصحف (OJD) وتعزيز استقلاليته وضمان انتظام إصدار معطياته حول انتشار الصحافة المكتوبة.

XVII. العرض التكويني في مجال الإعلام

85.عرض تكويني متنوع في مجال الإعلام والاتصال

يعتبر المعهد العالي للإعلام والاتصال الذي أحدث سنة 1969، أعرق مؤسسة جامعية عمومية متخصصة في التكوين الأكاديمي لمهن الإعلام والاتصال وينظم التكوين في هذا المعهد في أسلاك ومسالك ووحدات، ويعتمد المزاوجة بين التحصيل النظري والأشغال التطبيقية. كما يعتمد على برامج تهدف إلى تحسين نوعية التكوين التخصصي وذلك بتقوية التكوين المهني وورشات الإنتاج. وينتظم التدريس في المعهد العالي للإعلام والاتصال في ثلاثة شعب: الصحافة المكتوبة والسمعي البصري والاتصال المؤسساتي. ويتخرج من المعهد سنويا عشرات الطلبة من حاملي دبلوم الصحافة، إذ بلغ عددهم خلال الموسم الجامعي 2012-2013، 36 خريجا. ويبلغ مجموع الطلبة الصحفيين المسجلين حاليا بالمعهد العالي للإعلام والاتصال 195 طالبا في جميع المراحل الدراسية (أربع سنوات) بالقسمين العربي والفرنسي. وستتخرج خلال الموسم الجامعي 2013 – 2014 دفعتان من الخريجين، الدفعة الأولى بصفتها آخر فوج في النظام القديم، والدفعة الثانية، ستتخرج بعد تفعيل نظام الإجازة والماستر والدكتوراه. وقد تم بهذا المعهد فتح أول شعبة ماستر متخصص في "اقتصاد وتدبير وسائل الإعلام" برسم السنة الجامعية 2013 – 2014، في إطار النظام الجديد للمؤسسة (إجازة وماستر ودكتوراه).

ويضم العرض التكويني بالمغرب كذلك، معاهد عليا وكليات القطاع العام، ومعاهد ومدارس عمومية للتكوين المهني، ومدارس ومعاهد عليا بالقطاع الخاص، ومعاهد ومراكز خاصة للتكوين المهني، أي ما مجموعه 35 مؤسسة. هكذا توجد 4 معاهد ومدارس عليا عمومية، و12 كلية توفر تكوينات في مجال الإعلام والاتصال،

ومعهدين عموميين للتكوين المهني، و10 مدارس ومعاهد عليا خاصة و7 معاهد ومراكز خاصة للتكوين المهني. وتعمل هذه المؤسسات على توفير تكوين متخصص في مجالات الصحافة والاتصال والسمعي البصري والسينما والإشهار وبعض المهن ذات الصلة. كما تمنح مجموعة من الشهادات مرتبطة أساسا بنظام ومدد التكوين.

توجد هذه المؤسسات الـ 35 في 13 مدينة مغربية، وتتوزع بين معاهد عليا ومدارس عمومية وخاصة ومعاهد للتكوين المهني الخاص والعام كالتالي :

المؤسسات	العدد	النسبة المئوية
المعاهد العليا العمومية والكليات	16	٪ 45.7
المدارس والمعاهد العليا الخاصة	10	٪ 28.6
مراكز التكوين المهني العمومية	2	٪ 5.7
مراكز التكوين المهني الخاصة	7	٪ 20
المجموع	35	٪ 100

86.إعداد دليل خاص بعروض التكوين في مجال الإعلام والاتصال

تم إعداد دليل يرصد عروض التكوين في مجال الإعلام والاتصال التي تقترحها مؤسسات التعليم العالي العمومي والخاص وكذا معاهد التكوين المهني العمومية والخاصة على الصعيد الوطني، سيصدر خلال سنة 2014. ويقدم هذا الدليل للطلبة والباحثين والمهنيين والفاعلين في الميدان مجموعة من المعطيات حول عروض التكوين المتعددة والتكوينات التي تقترحها إضافة إلى برامج التكوين التي توفرها والشهادات التي تمنحها هذه المؤسسات.

87.الإعداد لتنظيم مناظرة وطنية حول التكوين في مجال الإعلام والاتصال

من المقرر تنظيم مناظرة وطنية حول التكوين في مجال الإعلام والاتصال خلال سنة 2014 بتعاون مع القطاعات المُكونة والشريك الأساسي لهذه الوزارة ومع المنظمات المهنية والغرف المهنية العاملة في مجال الصحافة والسمعي البصري والسينما والتلفزيون ومع ممثلي الناشرين والصحفيين والنقابات والجمعيات المهنية، بهدف بلورة استراتيجية وطنية مندمجة لتأهيل وتطوير قطاع التكوين في مجال الإعلام والاتصال، والتأسيس لتعاون مشترك بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال.

88.حرية تامة في الولوج للتكوين إلى مهنة الصحافة

لا يوجد في المغرب أي منع مهما كان نوعه لولوج التكوين في مهنة الصحافة.

89.النهوض بالتكوين في المجال السمعي البصري

في إطار تعزيز التكوين في مهن السمعي البصري والسينما، تم إحداث المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما كمؤسسة عمومية للتعليم العالي، مع الاستمرار في أعمال التهيئة المؤسساتية، والبيداغوجية واللوجستية. كما جرى إرساء لجنة استشارية بتنسيق مع المهنيين لإعداد مناهج التعليم والبرامج. كما افتتح المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما أبوابه مع الدخول الجامعي لسنة 2013 - 2014. حيث تناط بهذا المعهد مهمة التكوين والبحث وتقديم الخدمات في مجال المهن السمعية البصرية والسينما والميادين

المرتبطة بها ولاسيما منها مهن الصورة ومهن الصوت والمونتاج وما بعد الإنتاج وكذا المهن المصاحبة للإنتاج والمهن المصاحبة للإخراج ومهن الكتابة.

XVIII. تشجيع الإبداع الصحفي ودعم قدرات الصحفيين

90.اعتماد مرسوم جديد للجائزة الوطنية الكبرى للصحافة

حيث تمت إضافة ثلاثة أصناف جديدة ضمن مجال التنافس على هذه الجائزة، وهي جائزة الصحافة الإلكترونية وجائزة الإنتاج الصحفي الحساني وجائزة الإنتاج الصحفي الأمازيغي. وقد بلغ العدد الإجمالي للترشيحات لهذه الجائزة بكافة أصنافها برسم سنة 2013، 115 ترشيحا، في صنف الإذاعة 12 وفي التلفزة (الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والقناة الثانية) 21، وفي الصحافة المكتوبة 39 والصحافة الإلكترونية 3 ووكالة المغرب العربي للأنباء 10، والصورة 5 والإنتاج الصحفي الحساني/ تلفزة 4 والإنتاج الصحفي الأمازيغي 21. كما أن مجموع الترشيحات حسب اللغات بلغ بالعربية 67 وبالفرنسية 18 وبالأمازيغية 21 وباللهجة الحسانية 4. وتهدف الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة إلى تكريم الصحفيات والصحافيين المغاربة الذين أسهموا بمجهوداتهم الفردية والجماعية في تطوير كافة أصناف الممارسة الصحافية.

91.تتويج صحفيين وفق الأصناف الجديدة للجائزة الوطنية الكبرى للصحافة

أعلنت لجنة تحكيم الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة، خلال حفل نظم يوم الاثنين 24 دجنبر 2013 بالرباط، عن أسماء الفائزين برسم الدورة الحادية عشر للجائزة. وبالإضافة إلى الجائزة التكريمية وجوائز التلفزة والإذاعة والصحافة المكتوبة والوكالة والصورة،فقد تميزت هذه الدورة بمنح الجوائز الخاصة بالأصناف الثلاثة الجديدة التي تم إحداثها هذه السنة والتي تهم الإنتاج الصحفي الأمازيغي، والإنتاج الصحفي الحساني، والصحافة الإلكترونية.

92.تعزيز التكوين المستمر للصحفيين

تم خلال شهر شتنبر 2013 إعداد دفتر تحملات يتعلق بتكوين الصحفيين المهنيين العاملين بالصحافة المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية، تنفيذا للاتفاقية الإطار للشراكة حول التكوين الموقعة في أكتوبر 2012 بين وزارة الاتصال والنقابة الوطنية للصحافة المغربية والفدرالية المغربية لناشري الصحف هدفها التنظيم المشترك لدورات تكوينية لفائدة الصحفيين المهنيين وإعداد أبحاث ودراسات بشكل مشترك تهم قطاع الإعلام والاتصال.

93.تنظيم دورات تكوينية لفائدة الصحفيين في المجال القانوني

تنفيذا لما خلصت إليه التوصيات المنبثقة عن اليوم الدراسي المنعقد في 03 ماي 2012 حول "إصلاح قانون الصحافة وعلاقة القضاء بالصحافة" وكذا أشغال الندوة الجهوية الحادية عشرة لحلقات الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة حول موضوع "القضاء والإعلام"، تم إحداث لجنة تضم ممثلين عن وزارة العدل والحريات ووزارة الاتصال وممثلين عن مهنيي قطاعي الصحافة والنشر تتولى دراسة حاجيات التكوين وبرامجه.

94.تعزيز قدرات الصحفيين المهنيين

في إطار برنامج دعم قدرات الصحفيين من خلال الاطلاع على كيفية اشتغال المؤسسات الأوربية، تم تنظيم زيارة لفائدة مجموعة من الصحفيين المغاربة لمقر الاتحاد الأوروبي ببروكسيل في شهر أبريل 2013. وتتكون هذه المجموعة من 15 صحفيا يمثلون عدة منابر إعلامية، مع احترام مبدأ التنوع والتعددية الإعلامية واللغوية، منها 11 جريدة يومية و4 جرائد أسبوعية، 8 منها ناطقة باللغة الفرنسية و7 ناطقة باللغة العربية. وقد توجه فوج ثان من الصحفيين المغاربة يوم في 15 شتنبر 2013، في إطار زيارة مهنية إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي ببلجيكا. ويتكون الوفد الصحفي من 17 صحفيا يمثلون 6 جرائد أسبوعية و9 جرائد يومية وجريدتين إلكترونيتين، منها 7 جرائد ناطقة باللغة الفرنسية و10 ناطقة باللغة العربية.

XIX. النهوض بالأوضاع الاجتماعية للصحفيين

95.تقديم دعم خاص بالتغطية الصحية للصحفيين

بموجب اتفاقية موقعة مع التعاضدية الوطنية للفنانين MNA، يتم تخصيص مبلغ 500.000 درهم سنويا لضمان تغطية صحية لجميع فئات العاملين بالمهن المرتبطة بقطاع الصحافة.

96.دراسة مشروع إحداث صندوق التضامن والحماية لفائدة الصحفيين المهنيين

تم عقد لقاء بالبرلمان مع لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب في 25 دجنبر 2013 بخصوص إحداث صندوق التضامن والحماية لفائدة الصحفيين المهنيين وذلك بمناسبة اقتراح تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس النواب. وقد تقدمت وزارة الاتصال في هذا الصدد بصيغة مقترح لإحداث "التعاضدية الوطنية للصحفيين". وقد قطع إعداد هذا المشروع مراحل متقدمة على مستوى لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب.

XX. الشراكة مع الهيئات الفاعلة في مجال الإعلام

97.تعزيز قدرات الهيئات والمؤسسات المهنية عبر الشراكات

تم خلال سنة 2013 التوقيع على عدد من اتفاقيات الشراكة وعقود البرامج بين وزارة الاتصال وعدد من الهيئات الفاعلة في مجال الإعلام، وهم كالتالي:

- عقد برنامج مع الفيدرالية المغربية لناشري الصحف بهدف تأهيل المقاولة الصحفية؛

- اتفاقية شراكة مع الفدرالية المغربية للإعلام بهدف تطوير ميدان الإعلام والاتصال؛

- اتفاقية شراكة مع جمعية الإذاعات والتلفزات المستقلة بهدف تنمية وتطوير المنتوج الإذاعي والسمعي البصري؛

- بروتوكول اتفاق مع وكالة المغربي العربي للأنباء و جمعية الإذاعات والتلفزات المستقلة بهدف تمكين الجمعية من مجموعة من الخدمات التي تقدمها وكالة المغرب العربي للأنباء؛

- اتفاقية شراكة مع الجمعية المغربية لحقوق المشاهد بهدف تحديد إطار للتعاون والشراكة بين الوزارة والجمعية المغربية لحقوق المشاهد؛

- اتفاقية شراكة وتعاون مع المرصد الجامعي لمهن وممارسات الإعلام بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن زهر بهدف التعاون والتواصل في مجال التكوين والنهوض بالإعلام الجهوي وتعزيز قدرات الموارد البشرية.

XXI. تعزيز الالتزامات الدولية للمغرب ذات العلاقة بالصحافة

98.تفعيل التزام المغرب بتعزيز حرية الصحافة أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

حيث عملت الوزارة على إعداد التقرير المرحلي الذي سيتم تقديمه خلال الدورة التي ستعقدها لجنة حقوق الإنسان في شهر ماي 2014 في جنيف، حول حماية الحقوق المدنية والسياسية والنهوض بها (حرية الرأي والتعبير والحق في الحصول على المعلومة)، إضافة إلى التوصيات المنبثقة عن الإجراءات الخاصة التي تهم النهوض بالحقوق الفئوية وحمايتها (المساواة بين الجنسين).

99.الانفتاح على المنظمات الوطنية والدولية للدفاع عن حقوق الإنسان

شاركت وزارة الاتصال في الندوة الدولية لمركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية يومي 15 و16 نونبر 2013 تحت شعار "حرية الصحافة في محك التقييم"، وقد ساهمت الندوة في توفير شروط تعزيز الحوار مع المنظمات الحقوقية الدولية حول حرية الصحافة في المغرب. كما عملت الوزارة بشراكة مع منظمة اليونسكو الممثلة في مكتبها بالرباط والجمعية المغربية للأنترنيت MISOC على تنظيم ندوة حول "حرية استخدام الأنترنيت وحرية الصحافة" يومي 15 و 16 فبراير 2013، وقد خلصت هذه الندوة إلى أهمية الأنترنيت ودوره الفعال في مجال التنمية بما تتيحه من إمكانية الحصول على المعلومات وتوسيع مجال حرية التعبير، غير أن هذه الحرية بحاجة للحماية عن طريق انتهاج سياسات داعمة لها.

XXII.تعزيز الإطار المؤسساتي العام للنهوض بحقوق الإنسان ومن ضمنها حرية الصحافة

100.تعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال النهوض بحرية الصحافة

يلعب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بصفته مؤسسة وطنية تسهر على ملاحظة ومراقبة وتتبع وضعية حقوق الإنسان على المستويين الوطني والجهوي، دورا هاما في مجال تعزيز حرية التعبير والصحافة، سواء من خلال التقارير التي يصدرها أو من خلال الأنشطة والندوات التي ينظمها سواء على المستوى الوطني أو الجهوي والتي تعنى بالمجالات ذات الصلة بحرية الصحافة والتعبير ومن ضمنها الحق في الحصول على المعلومات.

المحور 3

جرد إحصائي للمؤشرات

1. إعداد مشروع مدونة حديثة للصحافة والنشر خالية من العقوبات السالبة للحرية
2. إعداد مشروع مقتضيات قانونية تضمن حق حصول الصحفيين على المعلومات ونشرها
3. تنظيم مناظرة وطنية حول الحق في الحصول على المعلومات
4. عرض مشروع قانون شامل حول الحق في الحصول على المعلومات على المجلس الحكومي
5. إعادة هيكلة وتبويب البوابة الوطنية "maroc.ma" وفق المعايير الدولية
6. تراجع عدد حالات التضييق على الصحفيين أثناء مزاولة عملهم بأزيد من 25٪
7. عدم وجود أي حالة منع أو مصادرة لصحيفة وطنية
8. غياب حالات للعنف الخطير أو الانتهاك الجسيم في حق الصحفيين
9. عدم تسجيل أي حالة تتعلق بوضع صحفي تحت المراقبة
10. إحداث لجنة التحكيم لتسوية نزاعات الشغل بين الصحفيين ومشغليهم
11. احترام الحق في تأسيس الجمعيات واحترام حق الإضراب بالنسبة للصحفيين
12. تكريس الآلية التشاركية والشفافة لاعتماد الصحفيين
13. توفير إمكانية الطعن في قرار منح بطاقة الصحافة وتعليله
14. التزام باحترام استقلالية وسائل الإعلام
15. مسطرة إصدار الجرائد أو المطبوعات الدورية قائمة على التصريح من دون أي تدخل للسلطة التنفيذية
16. ارتفاع عدد العناوين الوطنية إلى ما مجموعه 448 عنوانا وفق عملية الإيداع الإداري
17. تراجع متواصل في عدد قضايا الصحافة المعروضة على القضاء
18. تعزيز ضمانات حرية الصحافة في الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة
19. عدم صدور أي حكم نهائي بالسجن ضد الصحفيين
20. إعمال قانون الصحافة أساسا في منازعات الصحافة في سنة 2013
21. تكريس النهج المتمثل في التقليص الكبير في قيمة التعويضات
22. تكريس التوجه نحو إبطال متابعة الصحفيين لمجرد وجود عيب شكلي
23. تشجيع الصلح بين الأطراف في النزاعات الصحفية
24. عدم تسجيل أي حالة موثقة للاستعمال المتكرر للغرامات أو الاستدعاءات أو الإجراءات القانونية المتخذة ضد الصحفيين أو وسائل الإعلام
25. استمرار عملية التواصل بين مهنيي الصحافة والقضاء
26. توسع حضور الصحافة الأجنبية والوكالات الدولية

27.الترخيص لأربع مجلات أجنبية للصدور بالمغرب
28.تزايد عدد رخص التصوير الممنوحة
29.تنامى توزيع المطبوعات الأجنبية
30.غياب أى حالة سحب الاعتماد للصحافة الأجنبية
31.تزايد توزيع الصحف والدوريات الأجنبية بالمغرب
32.اعتماد عقد برنامج جديد لتأهيل المقاولة الصحفية
33.منح دعم الفصول الثلاثة الأولى من سنة 2013 لـ74 منبرا إعلاميا
34.نشر قائمة الصحف المستفيدة من الدعم العمومي
35.حرية تأسيس المواقع الإلكترونية الإخبارية
36.صدور منشور رقم 15 س 3 عن وزارة العدل والحريات يحقق الاعتراف القانوني لفائدة الصحافة الإلكترونية
37.عدم تسجيل أي حالة إغلاق موقع صحفي إلكتروني أو منع الولوج
38.اعتماد مشروع مهني للنهوض بالصحافة الإلكترونية
39.إعداد مشروع إطار قانوني لحرية الصحافة الإلكترونية
40.بلورة إطار شفاف وتعددي ومحايد للدعم العمومي للصحافة الإلكترونية
41.توسيع مجال الربط والولوج إلى الأنترنيت
42.تطوير البيئة القانونية والتنظيمية الداعمة للأنترنيت
43. استثناء المغرب من قائمة "أعداء الأنترنيت"
44.استثناء المغرب من قائمة تقرير "الشفافية" الذي أصدرته شبكة فايسبوك حيث أعلن أن المغرب لم يقدم أي طلب للحصول على معلومات تخص مستعملي الشبكة
45.ارتفاع أسماء نطاق الأنترنيت ".ma"
46.تقوية التعددية السياسية في الإعلام السمعي البصري العمومي بولوج متزايد لأحزاب المعارضة إلى وسائل الإعلام
47.إنجاز مجلس المنافسة لدراسة تدعو إلى تشجيع فتح السوق التلفزي أمام المبادرات الجديدة الخاصة
48.تفعيل آليات الحكامة بالشركات الوطنية للاتصال السمعى البصرى
49.تحديد شروط أشكال وضع عقود الإنتاج الخارجى أو الإنتاج المشترك لبرامج السمعي البصرى وانطلاق العمل بنظام طلبات العروض وتفعيل بوابة e-dépôt
50.اعتماد الورقة التوجيهية لعقد البرنامج الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة من طرف المجلس الإدارى
51.إعتماد مرسوم اللجنة الوطنية للانتقال إلى البث الرقمي
52.إحداث لجنتي الأخلاقيات بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد القناة الثانية
53.إنطلاق إعداد مشروع القناة البرلمانية
54.إطلاق الحوار حول الإذاعات الجمعوية

55.عدم تسجيل أي عقوبة تخص قطع البث في حق الإذاعات الخاصة
56.القانون لا يمنع إنشاء قنوات تلفزية أو إذاعات خاصة
57.إرساء نظام لقياس الاستماع في إطار الاستقلالية الكلية
58.تأهيل وتقوية الشراكة مع الإذاعات الخاصة
59.توسع انتشار الجرائد والمجلات الجهوية
60.العمل على تقوية قدرات الموارد العاملة بالإعلام الجهوي
61.ارتفاع عدد الجرائد الجهوية والمحلية المستفيدة من الدعم
62.إطلاق موقع "mapamazighe.ma" على مستوى وكالة المغرب العربي للأنباء
63.إحداث صنف خاص بتشجيع الإنتاج الصحافي الأمازيغي ضمن الجائزة الوطنية للصحافة، وذلك بالإضافة إلى الصنف الخاص بالإنتاج الصحافي الحساني.
64.تضمين دفاتر تحملات الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري لمقتضيات من شأنها المساهمة في تحسين صورة المرأة في الإعلام والرفع من مكانتها
65. صياغة مشروع تعديل القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري
66.الإعداد "للجائزة السنوية للمساواة والكرامة في وسائل الإعلام"
67. توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة الاتصال ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية
68.تعزيز كفاءة النساء الصحفيات
69.تنويع العرض ورفع إنتاجية وكالة المغرب العربي للأنباء
70.إحداث مجلس التحرير بوكالة المغرب العربي للأنباء يعمل على إقرار احترام ميثاق التحرير المصادق عليه من قبل الصحفيين
71.تعزيز الحضور الوطني والدولي للوكالة
72.تأسيس مؤسسة بالوكالة تهتم بالمجال الثقافي والتكوين والخدمات الاجتماعية لفائدة العاملين بالوكالة والمتقاعدين.
73.إعداد مشروع العقد البرنامج الخاص بالوكالة
74.تعزيز التنوع والتعددية في منتوج وكالة المغرب العربي للأنباء
75.ارتفاع استثمارات قطاع الإشهار فى وسائل الإعلام
76.تعزيز شفافية توزيع الإعلانات الإدارية
77.إعداد مشروع مقتضيات تهم شفافية وتنافسية الإشهار في الصحافة المكتوبة
78.غياب تسجيل أي حالة موثقة لاستعمال المقاطعة الإشهارية كأداة للضغط على الصحف الخاصة
79.ضمان الشفافية فى قطاع الإشهار
80.إحداث صندوق النهوض بالفضاء السمعى البصرى وبالإعلانات والنشر العمومى
81.إعداد مشروع مرسوم جديد بتنظيم نشر الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية
82.استمرار العمل بإعفاءات من الضريبة بهدف توسيع انتشار الصحف والإنتاج السمعي

البصري

83.حرية طبع وتوزيع الصحف

84.تكريس شفافية انتشار الصحف عبر مكتب التحقق من روجان الصحف

85.عرض تكويني متنوع في مجال الإعلام والاتصال

86.إعداد دليل خاص بعروض التكوين في مجال الإعلام والاتصال

87.الإعداد لتنظيم مناظرة وطنية حول التكوين في مجال الإعلام والاتصال

88.حرية تامة في الولوج للتكوين إلى مهنة الصحافة

89.النهوض بالتكوين في المجال السمعي البصري

90.اعتماد مرسوم جديد للجائزة الوطنية الكبرى للصحافة

91.تتويج صحفيين وفق الأصناف الجديدة للجائزة الوطنية الكبرى للصحافة

92.تعزيز التكوين المستمر للصحفيين

93.تنظيم دورات تكوينية لفائدة الصحفيين في المجال القانوني

94.تعزيز قدرات الصحفيين المهنيين

95.تقديم دعم خاص بالتغطية الصحية للصحفيين

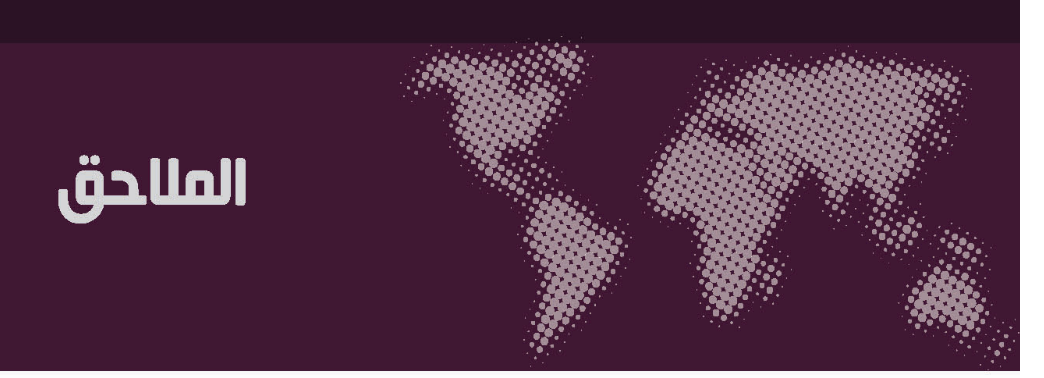
96.دراسة مشروع إحداث صندوق التضامن والحماية لفائدة الصحفيين المهنيين

97.تعزيز قدرات الهيئات والمؤسسات المهنية عبر الشراكات

98.تفعيل التزام المغرب بتعزيز حرية الصحافة أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

99.الانفتاح على المنظمات الوطنية والدولية للدفاع عن حقوق الإنسان

100.تعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال النهوض بحرية الصحافة



الملاحق

- إحصاء قضايا الصحافة الرائجة أمام القضاء خلال سنة 2013

- الجرائد المستفيدة من الدعم العمومي برسم الثلاثة أشطر الأولى من 2013

- الجرائد المستفيدة من الإعلانات الإدارية برسم سنة 2013

- المعطيات الخاصة ببطاقة الصحافة المهنية برسم سنة 2013

- المعطيات الخاصة بالصحافة المعتمدة برسم سنة 2013

- إحصائيات الحياة العامة في منتوج وكالة المغرب العربي للأنباء لسنة 2013

- الحيز الزمني الإجمالي لمداخلات الشخصيات العمومية بالنشرات الإخبارية في وسائل الاتصال السمعي البصري

- الحيز الزمني الإجمالي لمداخلات الشخصيات العمومية بالبرامج الحوارية وباقي المجلات الإخبارية في وسائل الإعلام السمعية البصرية

- مواقع ذات صلة

إحصاء قضايا الصحافة الرائجة أمام القضاء خلال سنة 2013

التوزيع بحسب مصدر الشكاية أو المتابعة	العدد
الشكايات المباشرة المقدمة إلى رئاسة المحكمة	46
الشكايات المقدمة أمام النيابة العامة من طرف المتضررين	47
المتابعات المثارة تلقائيا من طرف النيابة العامة	5
المجموع العام	98

التوزيع بحسب مآل القضايا الرائجة	العدد
القضايا المحكومة بالحبس النافذ والغرامة	0
القضايا المحكومة بالحبس موقوف التنفيذ والغرامة	0
القضايا المحكومة بالغرامة فقط	13
القضايا المحكومة بالبراءة	0
القضايا المحكومة ببطلان المتابعة	0
القضايا المحكومة بعد قبول الشكاية المباشرة	0
القضايا المحكومة بعد الاختصاص	2
القضايا المحكومة بسقوط الدعوى العمومية	2
القضايا المحفوظة	15
القضايا التى لازالت فى طور الإجراءات	66
المجموع العام	98

الجرائد المستفيدة من الدعم العمومي برسم الثلاثة أشطر الأولى من 2013

الرقم	المنابر	دورية الصدور	الدعم الإجمالي لسنة 2013	الثلاثة أشطر الأولى
1	الأحداث المغربية	يومية	2 000 000,00	1 500 000,00
2	L'Opinion	يومية	2 000 000,00	1 500 000,00
3	العلم	يومية	1 800 000,00	1 350 000,00
4	Al Bayane	يومية	1 100 000,00	825 000,00
5	بيان اليوم	يومية	1 100 000,00	825 000,00
6	رسالة الامة	يومية	1 100 000,00	825 000,00
7	L'Économiste	يومية	1 800 000,00	1 350 000,00
8	الصباح	يومية	2 000 000,00	1 500 000,00
9	التجديد	يومية	1 100 000,00	825 000,00
10	الوطن الان	أسبوعية	700 000,00	525 000,00
11	الايام	أسبوعية	1 400 000,00	1 050 000,00
12	La Vie Économique	أسبوعية	1 400 000,00	1 050 000,00
13	Maroc Hebdo	أسبوعية	1 400 000,00	1 050 000,00
14	ملفات تادلة	أسبوعية	200 000,00	150 000,00
15	العالم الامازيغي	أسبوعية	300 000,00	225 000,00
16	مشاهد	شهرية	200 000,00	150 000,00
17	الاتحاد الاشتراكي	يومية	1 800 000,00	1 350 000,00
18	Libération	يومية	1 100 000,00	825 000,00
19	Le Matin du Sahara	يومية	2 000 000,00	1 500 000,00
20	المغربية	يومية	1 100 000,00	825 000,00
21	Aujourd'hui le Maroc	يومية	1 800 000,00	1 350 000,00
22	النهار المغربية	يومية	1 100 000,00	825 000,00
23	Tel Quel	أسبوعية	1 400 000,00	1 050 000,00
24	Challenge Hebdo	أسبوعية	1 400 000,00	1 050 000,00
25	أصداء	أسبوعية	400 000,00	300 000,00
26	الشمال 2000	أسبوعية	200 000,00	150 000,00
27	le journal de Tanger	أسبوعية	200 000,00	150 000,00
28	فضاء الحوار	15 يوما	200 000,00	150 000,00
29	Version Homme	شهرية	300 000,00	225 000,00
30	Économie et Entreprise	شهرية	300 000,00	225 000,00
31	La nouvelle Tribune	أسبوعية	700 000,00	525 000,00
32	المنبر الاشتراكي	شهرية	300 000,00	225 000,00
33	المساء	يومية	2 000 000,00	1 500 000,00
34	أخبار النجوم	شهرية	200 000,00	150 000,00
35	المنتدى	أسبوعية	200 000,00	150 000,00
36	تمودة تطوان	أسبوعية	200 000,00	150 000,00
37	حقائق جهوية	15 يوما	200 000,00	150 000,00
38	شباب العرب	شهرية	200 000,00	150 000,00
39	الصفاء	شهرية	200 000,00	150 000,00
40	الحدث الرياضي	أسبوعية	200 000,00	150 000,00
41	صدى تاونات	أسبوعية	200 000,00	150 000,00

42	الشرق	أسبوعية	200 000,00	150 000,00
43	Le Reporter	أسبوعية	700 000,00	525 000,00
44	finances news	أسبوعية	600 000,00	450 000,00
45	أصداء عبدة دكالة	شهرية	200 000,00	150 000,00
46	للافاطمة	شهرية	300 000,00	225 000,00
47	Femmes du Maroc	شهرية	300 000,00	225 000,00
48	نساء من المغرب	شهرية	300 000,00	225 000,00
49	الإصلاح والتنمية	أسبوعية	300 000,00	225 000,00
50	المنتخب	أسبوعية	400 000,00	300 000,00
51	La vérité	أسبوعية	400 000,00	300 000,00
52	العالم الرياضي	أسبوعية	200 000,00	150 000,00
53	الحركة	يومية	1 100 000,00	825 000,00
54	المنعطف	يومية	1 100 000,00	825 000,00
55	المشعل الأسبوعية	أسبوعية	700 000,00	525 000,00
56	أخبار اليوم المغربية	يومية	2 000 000,00	1 500 000,00
57	L'Observateur du Maroc	أسبوعية	700 000,00	525 000,00
58	مغرب اليوم الجديد	أسبوعية	400 000,00	300 000,00
59	الانتفاضة	أسبوعية	200 000,00	150 000,00
60	الأسبوع الصحفي	أسبوعية	1 400 000,00	1 050 000,00
61	FEMINA Mag	شهرية	300 000,00	225 000,00
62	مجلة نسمة	شهرية	300 000,00	225 000,00
63	Magazine ESSOR	شهرية	300 000,00	225 000,00
64	LES ECHOS	يومية	1 100 000,00	825 000,00
65	Le SOIR Échos	يومية	1 100 000,00	825 000,00
66	النهج الديمقراطي	شهرية	300 000,00	225 000,00
67	أخبار الوطن	شهرية	200 000,00	150 000,00
68	المسائية	أسبوعية	200 000,00	150 000,00
69	سايس أخبار	شهرية	200 000,00	150 000,00
70	La Dépêche de Tanger	أسبوعية	200 000,00	150 000,00
71	أفريك نيوز	15 يوما	200 000,00	150 000,00
72	ما وراء الحدث	أسبوعية	200 000,00	150 000,00
73	الحدث الشرقي	أسبوعية	200 000,00	150 000,00
74	الأمل المغربية	أسبوعية	300 000,00	225 000,00
المجموع			**54 100 000,00**	**40 575 000,00**

الجرائد المستفيدة من الإعلانات الإدارية برسم سنة 2013

المنشأة الصحفيـــة	عـدد الإعلانــــات
العلــــم	357
الاتحاد الاشتراكي	344
رسالة الأمة	630
الصحراء المغربية	646
المنعطف	332
الحركة	312
التجديد	375
أخبار اليوم	542
النهار المغربية	537
بيان اليوم	194
مجالس	20
الإصلاح و التنمية	97
الأسبوع الصحفي	143
Le Matin	845
L'Opinion	391
Libération	294
Al Bayane	186
AUJOURD'HUI LE MAROC	214
Les ECO	264
Le Soir	282
L'étendard	322
الإذاعة الوطنية(SNRT)	10
المجموع	7337

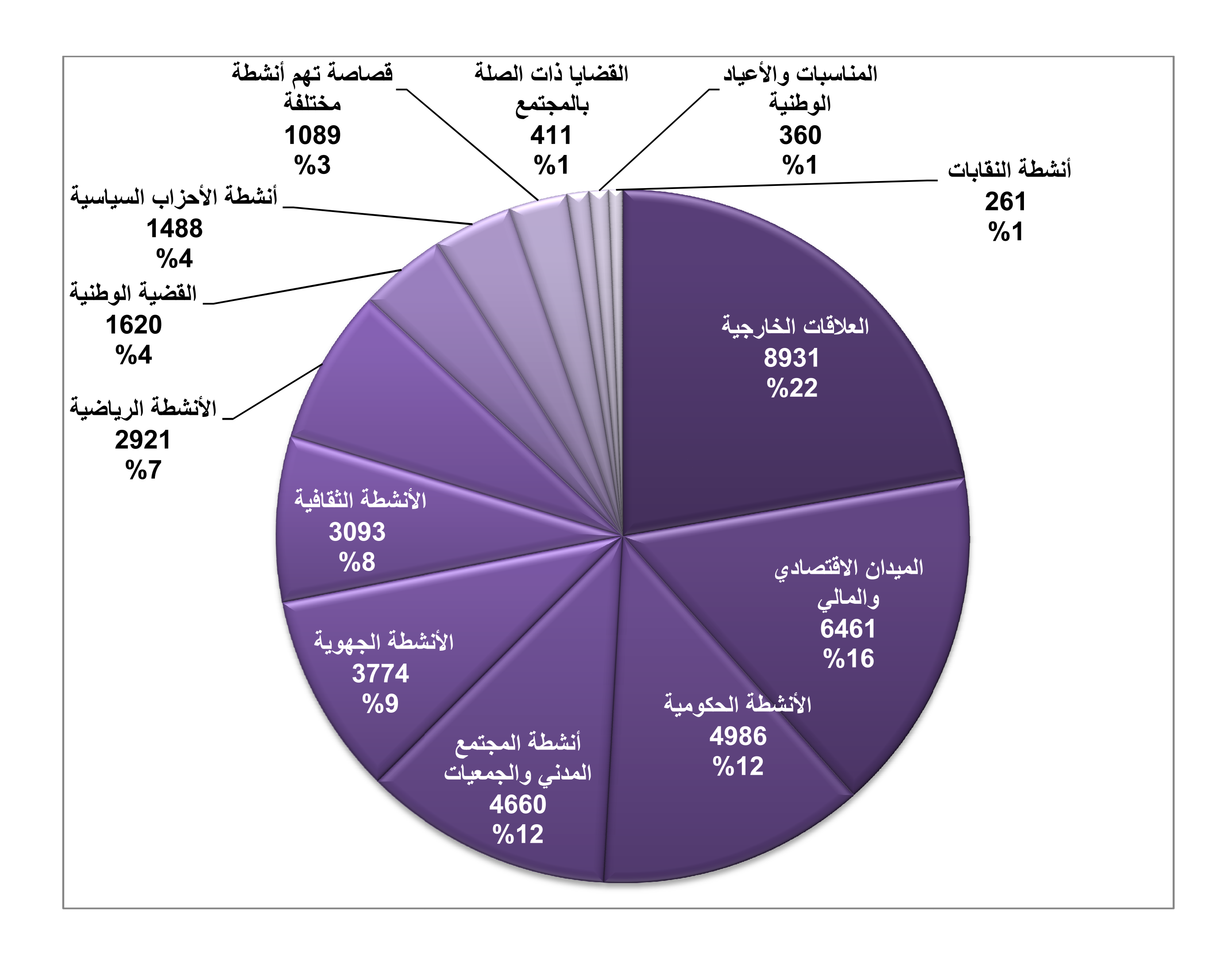
المعطيات الخاصة ببطاقة الصحافة المهنية برسم سنة 2013

المنشآة الإعلامية	صحافي مهني		صحافي متدرب		كاريكاتوريست		مصور		تقني		مخرج تلفزيوني		المجموع		المجموع العام	النسبة %
	ذ (*)	إ (*)	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ		
الصحافة اليومية	325	108	40	26	1	–	28	1	–	–	–	–	394	135	529	**% 25،11**
الصحافة الأسبوعية	114	30	24	8	–	–	6	–	–	–	–	–	144	38	182	**% 8،45**
الصحافة الدورية	95	37	1	9	–	–	3	–	–	–	–	–	99	46	145	**% 6،82**
SNRT (التلفزة)	128	101	3	14	–	–	108	–	93	31	25	4	357	150	507	**% 24،16**
SNRT (الإذاعة)	92	90	2	1	–	–	–	–	34	2	–	–	129	92	221	**% 10،55**
القناة الثانية	28	28	3	1	–	–	13	–	8	–	4	–	56	29	85	**% 4،05**
وكالة المغرب العربي للإنباء	99	50	5	–	–	–	4	–	–	–	–	–	108	50	158	**% 7،49**
Medi 1 TV	8	8	1	4	–	–	5	1	–	–	–	–	16	11	27	**% 1،28**
Radio privées	75	41	6	5	–	–	–	–	–	–	–	–	81	46	127	**% 6،06**
Free-lance	51	9	–	–	–	–	6	–	–	–	–	–	57	9	66	**% 3،05**
وكالات الإنتاج الإعلامي	14	4	4	2	–	–	7	–	2	1	–	–	27	7	34	**% 1،24**
الجرائد الإلكترونية	9	3	12	2	–	–	–	–	–	–	–	–	21	5	26	**% 1،24**
مصلحة التصوير بوزارة الاتصال	–	–	–	–	–	–	3	–	–	–	–	–	3	–	3	**% 0،14**
المجموع	**1038**	**509**	**101**	**72**	**1**	–	**183**	**2**	**137**	**34**	**29**	**4**	**1492**	**618**	**2110**	**%100**

المعطيات الخاصة بالصحافة المعتمدة بالمغرب برسم سنة 2013

المنشآة الإعلامية	مراسل صحفي		مراسل حر		مصور تلفزي		مصور فوتوغرافي		مجموع المراسلين والمصورين	جنسيات المراسلين والمصورين						جنسيات المؤسسات الإعلامية				
	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ إ	مغربية	عربية	إفريقية	أوربية	أمريكية	أسيوية	عربية	إفريقية	أوربية	أمريكية	أسيوية
وكالة الأنباء	18	5	–	–	7	–	3	–	33	18	4	–	6	1	4	4	1	4	1	2
القنوات التلفزية	21	9	–	–	6	–	–	–	36	23	3	–	10	–	–	12	–	9	1	–
المحطات الإذاعية	1	2	–	–	–	–	–	–	3	–	–	–	3	–	–	–	–	3	–	–
الصحافة المكتوبة	16	8	2	1	–	–	–	–	27	9	9	3	6	–	–	11	3	8	–	–
وكالات الصور	–	–	–	1	–	–	1	1	2	–	–	–	2	–	–	–	–	2	–	–
المجموع	**56**	**24**	**2**	**1**	**13**	–	**4**	**1**	**101**	**51**	**16**	**3**	**26**	**1**	**4**	**27**	**4**	**26**	**2**	**2**

إحصائيات الحياة العامة في منتوج وكالة المغرب العربي للأنباء لسنة 2013



الحيز الزمني الإجمالي لمداخلات الشخصيات العمومية بالنشرات الإخبارية في وسائل الاتصال السمعي البصري[18]

الفصل الأول من سنة 2013

أصناف الخدمات / الفئات	القنوات التلفزية		الخدمات الإذاعية		مجموع الخدمات	
	الحجم الزمني	النسب	الحجم الزمني	النسب	الحجم الزمني	النسب
الحكومة	18:04:41	56,41%	22:48:46	37,96%	40:53:27	44,38%
الأغلبية البرلمانية	3:16:59	10,24%	7:35:37	12,64%	10:52:36	11,80%
المعارضة البرلمانية	2:55:10	9,11%	8:04:13	13,43%	10:59:23	11,93%
الأحزاب غير الممثلة في البرلمان	0:23:23	1,22%	0:29:05	0,81%	0:52:28	0,95%
رئيس الحكومة	1:35:37	4,97%	2:00:05	3,33%	3:35:42	3,90%
رئيس مجلس النواب	0:32:14	1,68%	0:46:41	1,29%	1:18:55	1,43%
رئيس مجلس المستشارين	0:18:41	0,97%	0:12:00	0,33%	0:30:41	0,55%
النقابات	2:20:42	7,32%	9:30:05	15,81%	11:50:47	12,86%
المنظمات المهنية	2:10:53	6,81%	7:00:56	11,67%	9:11:49	9,98%
الغرف المهنية	0:24:39	1,28%	1:38:20	2,73%	2:02:59	2,22%
المجموع	32:02:59 (34,78%)		60:05:48 (65,22%)		92:08:47 (100%)	

الفصل الثاني من سنة 2013

أصناف الخدمات / الفئات	الخدمات العمومية		الخدمات الخاصة		مجموع الخدمات	
	المدة الزمنية	النسب	المدة الزمنية	النسب	المدة الزمنية	النسب
الحكومة	30:21:29	50,94%	13:34:20	40,43%	43:55:49	47,15%
الأغلبية البرلمانية	9:35:38	16,10%	5:34:07	16,59%	15:09:45	16,27%
المعارضة البرلمانية	7:18:10	12,25%	4:36:04	13,70%	11:54:14	12,78%
الأحزاب غير الممثلة في البرلمان	1:14:38	2,09%	0:14:38	0,73%	1:29:16	1,60%
رئيس الحكومة	2:30:31	4,21%	0:57:00	2,83%	3:27:31	3,71%
رئيس مجلس النواب	1:17:47	2,18%	0:17:57	0,89%	1:35:44	1,71%
رئيس مجلس المستشارين	0:54:17	1,52%	0:10:26	0,52%	1:04:43	1,16%
النقابات	3:14:37	5,44%	5:10:15	15,40%	8:24:52	9,03%
المنظمات المهنية	2:09:50	3,63%	2:49:21	8,41%	4:59:11	5,35%
الغرف المهنية	0:58:41	1,64%	0:10:13	0,51%	1:08:54	1,23%
المجموع	59:35:38 63,97%		33:34:21 36,03%		93:09:59 100%	

[18] عن البيانين الصادرين عن الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري بخصوص "مداخلات الشخصيات العمومية في وسائل الاتصال السمعي البصري بالنشرات الإخبارية برسم الدورتين الأولى والثانية من سنة 2013"

الحيز الزمني الإجمالي لمداخلات الشخصيات العمومية بالبرامج الحوارية وباقي المجلات الإخبارية في وسائل الإعلام السمعية البصرية[19]

الأسدس الأول من سنة 2013

أصناف الخدمات / الفئات	الخدمات العمومية		الخدمات الخاصة		مجموع الخدمات	
	المدة الزمنية	%	المدة الزمنية	%	المدة الزمنية	%
الحكومة	36:12:39	12,17%	25:21:33	12,00%	61:34:12	12,10%
الأغلبية البرلمانية	76:48:14	25,82%	62:57:52	29,79%	139:46:06	27,47%
المعارضة	75:51:35	25,50%	57:31:14	27,21%	133:22:49	26,21%
الأحزاب غير الممثلة في البرلمان	14:19:30	4,82%	5:38:57	2,67%	19:58:27	3,93%
رئيس الحكومة	2:04:52	0,70%	0:37:41	0,30%	2:42:33	0,53%
رئيس مجلس النواب	0:18:35	0,10%	0:48:30	0,38%	1:07:05	0,22%
رئيس مجلس المستشارين	0:34:08	0,19%	0:01:03	0,01%	0:35:11	0,12%
المنظمات النقابية	45:16:34	15,22%	36:27:46	17,25%	81:44:20	16,06%
المنظمات المهنية	35:47:37	12,03%	16:02:16	7,59%	51:49:53	10,19%
الغرف المهنية	10:15:30	3,45%	5:56:47	2,81%	16:12:17	3,18%
المجموع	297:29:14 (58,46%)		211:23:39 (41,54%)		508:52:53 (100%)	

[19] بحسب آخر تقرير تفصيلي صادر عن الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري بخصوص "مداخلات الشخصيات العمومية في وسائل الاتصال السمعي البصري بالبرامج الحوارية وباقي المجلات الإخبارية برسم الأسدس الأول من سنة 2013"

مواقع ذات صلة

المؤسسة	الموقع
وزارة الاتصال	www. mincom.gov.ma
بوابة المغرب	www. maroc.ma
مجلس النواب	www. parlement.ma
مجلس المستشارين	www.conseillers.ma
وزارة العدل والحريات	www. justice.gov.ma
وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي	www.mcinet.gov.ma
الأمانة العامة للحكومة	www.sgg.gov.ma
وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	www.mmsp.gov.ma
الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري	www.haca.ma
وكالة المغرب العربي للأنباء	www.map.ma
الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	www.snrt.ma
شركة صوريا القناة الثانية	www. 2m.ma
شركة ميدي 1 سات	www.medi1tv.com
المركز السينمائي المغربي	www.ccm.ma
المعهد العالي للإعلام والاتصال	www.isic.ma
المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما	www. ismac.ac.ma
النقابة الوطنية للصحافة المغربية	www.snpm.org
الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات	www.anrt.ma
تجمع المعلنين بالمغرب	www.gam.co.ma
مكتب التحقق من روجان الصحف	www.ojd.ma



Sa Majesté le Roi Mohammed VI
que Dieu l'assiste

«Liberté, car il ne pourrait y avoir d'essor et de développement pour l'avènement d'une presse de qualité sans l'exercice de la liberté d'expression. Responsabilité, parce qu'il ne saurait y avoir de reconnaissance de la nécessaire crédibilité des médias du véritable rôle qui leur échoit dans notre vie publique sans que cette liberté soit exercée dans la responsabilité»

Extrait du texte de la Lettre royale
adressée à la famille de la presse
à l'occasion de la journée
nationale de l'Information.
Rabat, 15 novembre 2002

LES EFFORTS POUR LA PROMOTION DE LA LIBERTÉ DE LA PRESSE

RAPPORT ANNUEL

2013

Edition
Ministère de la Communication
Mai 2014

www.mincom.gov.ma

SOMMAIRE

RÉSUMÉ EXECUTIF

Introduction

Le présent rapport a pour objectif de dresser l'état des lieux des efforts déployés pour la promotion de la liberté de la presse au Maroc au titre de l'année 2013. Pour ce faire, il se base sur les divers indicateurs détaillés relatifs à la liberté de la presse, à partir d'un cadre général de référence.

Il s'agit principalement de mesurer le respect de la primauté de la loi régissant le secteur de la presse, le degré de liberté de la pratique journalistique, ainsi que le droit d'accès à l'information relevant du domaine public. Les indicateurs préconisés pour décrire la situation au Maroc dans des médias et de la presse sont les mêmes que ceux appliqués à l'échelle internationale.

Ces indicateurs prennent en compte le caractère impartial et transparent de l'aide publique à la presse écrite et électronique, ainsi que son impact sur la promotion du pluralisme, l'indépendance de la presse, le caractère indépendant et démocratique du système d'autorégulation de la presse, le pluralisme et la diversité linguistique, culturelle, politique et civile dans les médias publics, la relation entre le pouvoir judiciaire et la presse, ainsi que les garanties institutionnelles en matière de protection des journalistes. Parmi les indicateurs sur lesquels repose ce rapport sur les efforts déployés en matière de promotion de la liberté de la presse en 2013, il y a lieu de citer également la transparence du marché de la publicité et de la distribution, la relation avec les médias étrangers, l'approche participative en matière de relations avec les organismes professionnels, ainsi que l'offre existante en matière de formation professionnelle et de formation continue.

La nouvelle Constitution a mis en place un cadre avancé pour la promotion de la liberté de la presse, et ce à travers les principes et les engagements stipulés dans son préambule, afférents notamment aux droits humains en général, y compris à travers un certain nombre d'articles de la Constitution. Le gouvernement fait de la promotion de la liberté de la presse une priorité dans son programme d'action, à travers un certain nombre d'engagements prévus

dans le programme gouvernemental pour la période 2012-2016. Ces engagements concernent essentiellement la mise en place d'un Code de la presse et de l'édition, sur une base alliant liberté et responsabilité, l'encouragement à la mise en place de mécanismes d'autorégulation de la profession tout en continuant à moderniser les entreprises de presse, le développement de l'Agence Maghreb arabe presse (MAP) et l'amélioration des conditions professionnelles et sociales des journalistes et des professionnels du secteur. Le gouvernement s'est également engagé à améliorer le rendement des médias audiovisuels publics, à développer et moderniser le secteur de la publicité, le tout dans le cadre d'une nouvelle approche fondée sur la bonne gouvernance ainsi l'établissement de partenariats effectifs avec les intervenants dans le secteur des médias ainsi que la consolidation du dialogue franc et constructif au niveau international, notamment avec les mécanismes des Nations Unies chargés des droits de l'Homme.

La liberté de la presse au Maroc a connu une nette progression en 2013 au vu, d'une part, de l'évaluation de la situation de la presse et des médias sur la base de l'ensemble des indicateurs utilisés au plan international pour mesurer la liberté de la presse, et compte tenu, d'autre part, des progrès réalisés, et qui sont, somme toute, évidents lorsque l'on procède à une comparaison chiffrée entre les indicateurs de 2013 et ceux de 2012. Il n'en demeure pas moins que des enjeux et des défis persistent et qui nécessitent l'engagement de l'ensemble des parties concernées dans la poursuite des réformes projetées, selon une démarche collective et participative, le but étant de rehausser l'image du Maroc et son modèle leader au niveau régional.

Au cours de l'année 2013, les indicateurs de la liberté de la presse dans notre pays ont été marqués par la poursuite du chantier de l'adoption d'un Code moderne de la presse et de l'édition, la reconnaissance juridique en faveur de la presse électronique, la diminution des cas de harcèlement contre les journalistes, l'absence de cas de confiscation de journaux nationaux, ainsi qu'une régression du nombre d'affaires en justice impliquant des journalistes. L'année 2013 a également été marquée par le lancement du processus de mise en œuvre effective d'un certain nombre de dispositions du cahier de charges des médias audiovisuels publics, notamment la mise en place d'un système d'appel d'offres et le renforcement de la transparence et de la gouvernance.

L'année 2013 a également été marquée par l'adoption d'un nouveau contrat programme pour soutenir la presse écrite et la mise en place de programmes visant à renforcer les capacités professionnelles des journalistes. Un progrès a été également enregistré en matière de consécration du pluralisme politique, culturel et linguistique dans les médias nationaux. Au cours de 2013, le cadre

de partenariat avec les organismes professionnels opérant dans le secteur médiatique a également été renforcé.

S'agissant du parachèvement du processus des réformes lancées par le Maroc dans le domaine médiatique, et ce depuis l'adoption de la Constitution en 2011, 2014 sera une année charnière. L'année en cours est cruciale pour l'affermissement des progrès enregistrés ces dernières années en matière de promotion de la liberté de la presse et des médias, outre la consolidation de la bonne gouvernance du secteur pour le renforcement du pluralisme, la promotion de la liberté, de l'indépendance et de la transparence dans le secteur de la presse et de l'information dans notre pays, et la garantie d'une plus grande compétitivité aux niveaux arabe, régional et international.

Nous ferons ci-après le point sur les plus importants indicateurs de progrès en matière de liberté de la presse au Maroc en 2013, et ce à travers les axes suivants:

I- Suivi du chantier d'élaboration d'un code moderne de la presse et de l'édition

En matière de législation relative à la presse, l'année 2013 a été marquée par le parachèvement de l'élaboration d'un code moderne de la presse et de l'édition, ne contenant aucune peine privative de liberté, comprenant un ensemble de dispositions visant à élargir les garanties d'exercice du métier de journalisme, renforçant le rôle de la justice. Le dit projet prévoit également la révision des peines et des poursuites dans les affaires relatives à la diffamation, en plus de la reconnaissance juridique en faveur du secteur de la presse électronique.

Dans le cadre de la promotion de l'approche participative, la Commission scientifique chargée de la consultation et du dialogue sur des projets relatifs à la presse et à l'édition a formulé plus de 100 observations et projets d'amendement concernant les projets de textes juridiques qui lui ont été soumis. Le projet de code comprend des textes législatifs afférents au projet de loi sur la presse, au projet de statut du journaliste professionnel, et au projet de Conseil national de la presse en tant que cadre d'autorégulation du secteur. Il comporte également un projet de loi portant sur les professions liées au domaine de la presse, notamment l'impression, la distribution et la publicité dans la presse écrite. Au cours de l'année 2014, ce chantier se poursuivra afin de doter le Maroc d'un code de la presse moderne et évolué.

II-La promotion du droit d'accès à l'information

Un projet de loi global sur le droit d'accès à l'information a été présenté le 1er août 2013 au Conseil de gouvernement en vue de son adoption, et ce en application des dispositions de l'article 27 de la Constitution qui fait de ce droit une partie intégrante des droits et libertés fondamentaux, et conformément aux engagements internationaux du Maroc, en particulier l'article 19 de la Déclaration universelle des droits de l'Homme, l'article 19 du Pacte International relatif aux droits civils et politiques, et l'article 10 de la Convention des Nations Unies contre la corruption. Un projet de dispositions juridiques a été également élaboré pour garantir le droit des journalistes à obtenir les informations et les diffuser.

III-La reconnaissance juridique au profit de la presse électronique

Au cours de l'année 2013, un comité d'experts a élaboré un projet de cadre juridique pour la presse électronique à la lumière des recommandations de la journée d'étude du 10 mars 2012. Ce projet, qui devra être rattaché au projet de loi sur la presse et l'édition, vient ancrer et consolider la pratique journalistique professionnelle fondée sur le principe de la liberté et de la responsabilité, et ce à travers des définitions précises de la nature de la presse électronique. Il a également pour objet de protéger la propriété intellectuelle et la matière journalistique originale, ainsi que les droits moraux et matériels de ses détenteurs, d'élargir les prérogatives du pouvoir judiciaire et d'abolir les peines privatives de liberté.

Le 4 avril 2013 fut présenté le Livre blanc pour la promotion de la presse électronique, dans le but d'accompagner le développement de la presse électronique et de mieux cerner les défis auxquels elle se trouve confrontée. Ledit livre propose une série de recommandations pour la promotion et le développement de la presse électronique. Elles sont au nombre de 118 recommandations homogènes et applicables. L'année 2013 a également été marquée par l'inclusion de la presse électronique dans le régime d'aide publique allouée à la presse écrite dans le cadre du nouveau contrat-programme 2013-2017, et ce dans le but d'améliorer la qualité de la presse électronique.

IV-Régression et rareté des cas de harcèlement contre des journalistes

Selon les données consignées dans le rapport du Syndicat National de la Presse Marocaine (SNPM) pour 2013, il y a eu une régression significative des cas assimilés à un harcèlement contre des journalistes lors de l'exercice de leur

métier. Ainsi, le nombre de journalistes ayant subi un harcèlement dans l'exercice de leur profession s'élève, au titre de 2013, à 14 journalistes, contre 20 en 2012. S'agissant des cas de harcèlement enregistrés en 2013, ils ne dépassent pas 9 cas, contre 15 en 2012, sachant que le Maroc connaît chaque année l'organisation de 20.000 manifestations. Le Ministre de la Communication, Porte-parole du gouvernement, a déclaré à plusieurs reprises, que les cas de harcèlement contre les journalistes sont inacceptables et déshonorants, rappelant à cet égard l'engagement du gouvernement à améliorer les conditions d'exercice du journalisme.

S'agissant des indicateurs relatifs à la violence grave contre des journalistes adoptés par les organisations nationales et internationales opérant dans le domaine de la protection des journalistes, l'organisation Reporters Sans Frontières, dans son rapport publié en 2014, n'a relevé aucun cas de torture, d'enlèvement ou de fuite à cause de menaces, de recours des journalistes à des mesures spéciales pour assurer leur sécurité de cessation d'activités professionnelles à cause de pressions politiques, ou d'empêchement de journalistes d'exercer leur métier en raison de leur sexe, leur origine ou leur religion. Par ailleurs, aucun journaliste n'a été tué ou emprisonné sans procès.

V-Aucun cas de confiscation ou d'interdiction d'un journal national ou de fermeture d'un journal électronique

Aucun cas d'interdiction ou de confiscation d'un support médiatique national n'a été enregistré en 2013. Au cours de la même année, il n'y a pas eu non plus d'ingérence qui aurait pu compromettre l'indépendance ou influencer la ligne éditoriale d'un support médiatique, d'une radio ou d'une chaîne de télévision. Aucun site électronique n'a fait l'objet de fermeture en 2013 en vertu d'une décision administrative, ou n'a été rendu inaccessible en raison de mesures de filtrage, ou fermé par les autorités. Il convient de rappeler qu'il existe environ 500 sites électroniques d'information à travers le Maroc.

Le seul cas de fermeture d'un site électronique d'information a été celui du site «lakome», dans le cadre d'une affaire relative à la diffusion d'une vidéo attribuée au groupe terroriste AQMI incitant à la perpétration d'actes terroristes au Maroc. La fermeture du site est intervenue suite à une demande adressée par l'avocat du directeur du site au procureur général du Roi, suite à un communiqué en date du 14 octobre 2013 du directeur du site dans lequel il a annoncé «la suspension temporaire du site «Lakome», après avoir pressenti,en tant que directeur de la publication et rédacteur en chef dudit site,

mon incapacité d'assumer la responsabilité morale et juridique de ce qui est publié sur le site alors que je suis en détention».

Il convient de signaler qu'un communiqué du ministère de la Justice et des Libertés, en date du 17 septembre 2013, a fait part de la décision du gouvernement marocain de poursuivre le journal espagnol "El Pais" devant les autorités judicaires espagnoles compétentes pour avoir diffusé la vidéo attribuée à l'AQMI, dans sa version originale en langue arabe.

VI-Régression des affaires en justice liées à la presse et absence de jugement définitif d'emprisonnement contre des journalistes

L'année 2013 a connu une baisse des affaires en justice liées à la presse. Il y a eu 98 affaires en justice impliquant des journalistes en 2013, contre 106 en 2012 et 119 en 2011. Le Ministère public en a déclenché 5, dont 3 sont des affaires en cours de jugement et 2 en cours d'instruction. Les plaintes déposées devant le procureur par les parties lésées ont été au nombre de 47, alors que les plaintes soumises directement à la présidence de la Cour ont atteint 46 plaintes. Sur les 98 affaires en justice enregistrées en 2013, 66 sont des affaires en cours de jugement, alors que 15 affaires ont été classées. En 2013, le nombre d'affaires ayant donné lieu à une condamnation au paiement d'une amende seulement s'élève à 13.

Il convient de rappeler que la plupart des affaires relatives à la presse enregistrées en 2013 ont été soulevé en vertu du code de la presse. S'agissant de l'affaire du directeur du site «Lakome.com», il a été mis en liberté provisoire le vendredi 25 octobre 2013. En 2013, aucun jugement définitif d'emprisonnement n'a été rendu à l'encontre de journalistes.

La tendance consistant à annuler les poursuites pour le moindre vice de forme a été renforcée, tout autant que l'encouragement de la réconciliation entre les parties dans les contentieux relatifs à la presse. Au cours de l'année 2013, il n'y a eu aucun cas d'usage répété ou injustifié d'amendes, d'assignation à comparaître ou d'actions légales contre des journalistes ou organes de presse. En outre, l'année 2013 a été marquée par l'adoption des conclusions de la Charte nationale de la réforme de la justice, présentée au mois de septembre 2013. Cette Charte comprend des recommandations qui portent en particulier sur la formation des juges dans le domaine du journalisme, la création d'un poste au sein des tribunaux en charge des relations avec la presse, la consécration du droit à l'accès à l'information et la protection des sources, et la

généralisation de la spécialisation dans les questions juridiques relatives à la presse.

VII-Adoption d'un nouveau contrat-programme transparent, pluraliste et impartial en vue de la mise à niveau de la presse écrite

Un contrat-programme pour la période 2013-2017 visant la mise à niveau des entreprises de presse a été signé le 8 mars 2013 entre le Ministère de la Communication et la Fédération marocaine des éditeurs de journaux (FMEJ). Le nouveau contrat a pour objectif de développer le cadre institutionnel régissant l'aide publique octroyée à la presse nationale, d'adopter un système d'aide diversifié, efficace, transparent et contractuel, de renforcer la performance économique des entreprises de presse, de moderniser les structures de distribution et de rehausser les taux de lecture. Le nouveau contrat programme prévoit également de promouvoir le droit d'accès à l'information, d'assurer la qualité et la diversité du contenu, et de soutenir les efforts déployés afin de suivre le rythme des évolutions techniques et technologiques dans le secteur de la communication.

Le système d'aide publique vise également à renforcer le développement des ressources humaines, à mettre à niveau la presse régionale, à soutenir la presse électronique et à promouvoir le pluralisme politique, linguistique et culturel dans le cadre de la diversité et de l'unité.

Dans ce contexte, l'aide publique à la presse écrite pour les trois premiers trimestres de 2013 a été octroyée à 74 organes de presse. Un certain nombre de journaux régionaux et locaux à faible tirage ont également bénéficié de cette aide, conformément à ce qui est stipulé dans le contrat-programme pour la mise à niveau de l'entreprise de presse, et ce par le biais de l'aide publique à la presse écrite. Le nombre de titres régionaux ayant bénéficié de l'aide en 2013 s'élève à 15 journaux, contre 11 en 2012.

VIII-Renforcement de la gouvernance et la transparence des médias audiovisuels publics

L'année 2013 a été marquée par le renforcement des mécanismes de gouvernance et de transparence des médias audiovisuels publics, en application des termes des cahiers de charge. Ainsi, la Société Nationale de Radiodiffusion et de Télévision (SNRT) et la SOREAD 2M ont mis en place des commissions d'éthique ainsi que des commissions de sélection des programmes. Ont également été activés des mécanismes de la bonne

gouvernance au niveau des sociétés nationales audiovisuelles, et ce à travers la création de commissions relevant des conseils d'administration des sociétés, et qui sont créées en vertu de la Charte de la bonne gouvernance. Il s'agit des commissions de la bonne gouvernance, la Commission du suivi du contrat-programme, la Commission d'audit, la Commission des salaires et la Commission de la stratégie et d'investissement. Le tout s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre des observations et les recommandations consignées dans les rapports officiels des institutions concernées. L'année 2013 a également connu l'adoption du cahier des charges qui fixe les conditions et les formes de conclusion des contrats de production externe ou de coproduction de programmes audiovisuels, le lancement des procédures d'appel d'offres en matière de production externe et l'activation du portail e-dépôt.

Le lancement de la procédure d'appel d'offres est devenu effectif puisque la SNRT a lancé un avis d'appel d'offres relatifs aux programmes de la grille du mois de Ramadan 2013 pour les chaînes d'Al Oula, Tamazight et Laâyoune TV. Plus de 270 projets de programmes ont été reçus, dont 241 projets ont satisfait aux conditions administratives, mais seulement 41 d'entre eux ont été retenus au cours des phases technique et artistique. Suite à l'étude de financement et aux délibérations finales, la Commission de sélection a retenu 24 projets. Il en a été de même au niveau de la chaîne 2M. Suite à la procédure de sélection prévue par le cahier des charges de cette chaîne, l'avis d'appel d'offres pour des projets de programmes pour les grilles du mois de Ramadan 2013 a abouti à la sélection de 12 projets. Trois opérations d'appel d'offres ont ensuite été lancées concernant les chaînes Al Oula, Tamazight et Laâyoune TV. L'application de la procédure de bonne gouvernance a permis d'assurer le caractère public des procédures, avec des décisions motivées, susceptibles d'appel, ainsi qu'une procédure avec des délais précis et la rationalisation des dépenses publiques.

IX-Renforcement du pluralisme politique, linguistique et culturel dans les médias nationaux

Au cours de l'année 2013, les efforts en vue du renforcement du pluralisme politique dans les médias audiovisuels publics et privés se sont poursuivis, se traduisant par un plus grand accès des partis d'opposition aux médias audiovisuels. Selon le rapport de la Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle (HACA) pour le premier trimestre de 2013, le taux d'accès du gouvernement et de la majorité pour l'ensemble des programmes s'est établi à 67,88%, contre 28.99% pour l'opposition au titre du premier semestre de 2013, comparativement à 69.66% pour le gouvernement et la majorité et 27.09%

pour l'opposition en 2012. Pour ce qui est des émissions de débat, la part pour le gouvernement et la majorité a été de 58,30%, alors que celui de l'opposition s'est établi à 37.97 %, contre 62.57 % pour le gouvernement et la majorité et 33,15 % pour l'opposition en 2012. Au cours du premier trimestre de 2013, il y a eu une plus grande présence de l'opposition dans les bulletins d'information des chaînes radio publiques comparativement aux partis de la majorité parlementaire. S'agissant des bulletins d'information, 39 organisations syndicales ont bénéficié de 11 heures, 50 minutes et 47 secondes de temps de diffusion. Deux organisations professionnelles ont, pour leur part,bénéficié de plus de 9 heures de temps de diffusion.

L'année 2013 a également été marquée par la promotion du pluralisme et de la diversité dans la production de l'Agence Maghreb Arabe Presse. En effet, les statistiques annuelles pour l'année 2013 confirment la ligne éditoriale professionnelle de l'Agence à travers le respect du pluralisme et de la diversité. Selon ces statistiques, les informations relatives aux activités gouvernementales ne représentent que 12% des 4.986 activités couvertes. L'importance accordée au pluralisme et à la diversité dans le travail de l'Agence se vérifie notamment à travers la couverture médiatique des activités des partis politiques et des syndicats, toutes tendances confondues. En effet, l'Agence a couvert 1.488 activités de partis politiques, 261 activités des syndicats et 4.660 activités relatives aux associations et organisations de la société civile. Quant aux activités régionales couvertes par l'Agence au cours de l'année écoulée, elles ont été de 3.774 activités, suivies des activités culturelles, avec 3.093 manifestations, auxquelles s'ajoutent des événements à caractère économique, social ou sportif.

En septembre 2013, le Conseil de la Concurrence a publié une étude préconisant l'ouverture du champ télévisuel à de nouvelles initiatives et encourageant la concurrence dans ce secteur. L'étude a conclu que le secteur de la communication audiovisuelle est régi par une législation qui encourage la libéralisation du secteur et favorise le pluralisme et la diversité de l'offre, ce qui contribue à promouvoir la concurrence. Cette étude vient ainsi consacrer l'approche adoptée par le gouvernement consistant à multiplier les efforts en vue de mettre à niveau le secteur de l'audiovisuel dans la perspective de relever le défi de la libéralisation.

X-Développement de l'agence MAP

L'année 2013 a été marquée par la diversification de l'offre ainsi qu'une plus grande productivité de l'Agence Maghreb Arabe Presse (MAP), et ce à travers la

mise en place de nouveaux produits, y compris MAP-TV et MAP-audio. Un certain nombre de programmes ont par ailleurs été mis en œuvre, telle que l'instauration d'un conseil de la rédaction, qui agit en tant que mécanisme effectif de bonne gouvernance et de force de proposition pour aider à la gestion des services de rédaction. Il fournit, en outre, des conseils ou des recommandations sur toutes les questions concernant la rédaction, la mobilité, l'évaluation, la promotion, la formation, la discipline et l'éthique. Par ailleurs, la présence de l'Agence aux niveaux national et international a été renforcée. Une institution a également été mise en place au sein de l'Agence pour prendre en charge les aspects culturels, de formation et de services sociaux au profit du personnel de l'Agence et de ses retraités. En outre, un projet de contrat-programme relatif à l'Agence a été élaboré.

L'année 2013 a également vu le lancement du site "mapamazighe.ma" au niveau de l'Agence Maghreb Arabe Presse, et ce dans le but de promouvoir la langue amazighe. Le site assure la diffusion quotidienne de dizaines de bulletins en langue amazighe, utilisant le caractère Tifinagh.

XI-Renforcement du cadre de travail des radios privées

En 2013, aucune sanction donnant lieu à l'interruption de diffusion d'une station radio n'a été enregistrée. Il convient de signaler que le droit d'octroyer des licences d'exploitation dans le domaine de la communication audiovisuelle revient à la Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle (HACA), etla loi marocaine en matière audiovisuelle n'interdit pas la création de chaînes de télévision et de radios privées.

Le paysage audiovisuel national a également été marqué par la mise en place d'un système de mesure d'audience, dans un cadre d'indépendance totale des radiodiffuseurs privés. Le Ministère de la Communication s'est employé à encourager cette initiative, ce qui a eu pour effet d'accroître la compétitivité au sein du secteur de l'audiovisuel national, et partant de rehausser la qualité des prestations. Ainsi, la grille des programmes a été modifiée et des améliorations ont été enregistrées au niveau de la langue, de la qualitédes intervenants et de la logique de la concurrence, qui est ainsi entrée en ligne de compte. Le système de mesure d'audience à la radio et à la télévision qui s'applique à l'ensemble des opérateurs au sein de l'audiovisuel national public et privé constitue l'un des plus importants moyens permettant de mesurer l'évolution du paysage audiovisuel dans notre pays. Il permet également aux professionnels du domaine de la production audiovisuelle et du secteur de la publicité de disposer d'une carte indicative claire du paysage audiovisuel. Des

indicateurs sur le taux d'audience radio et télévision sont publiés de manière hebdomadaire et périodique pour les radios et télévisions privées, en plus d'un rapport annuel qui brosse un tableau général de la concurrence dans le domaine audiovisuel national.

Afin de renforcer le partenariat avec les radios privés, un accord de partenariat a été signé le 28 février 2013 entre le Ministère de la Communication, l'Agence Maghreb Arabe Presse et l'Association des Radios et Télévisions indépendantes (ARTI), en plus d'un accord de partenariat entre le Ministère de la Communication et l'Association des Radios et Télévisions indépendantes. Ces deux accords ont pour objectif de définir un cadre de coopération et de partenariat pour améliorer la production radiophonique et audiovisuelle, de développer et mettre à niveau les radios et télévisions indépendantes afin d'élargir les domaines d'accès et d'obtention de l'information, et de garantir le pluralisme et la diversité.

XII-Consécration de l'ouverture médiatique du Maroc sur l'étranger

L'ouverture médiatique du pays sur le monde extérieur s'est poursuivie au cours de l'année 2013, étant donné que le Maroc est un pays ouvert qui n'impose pas de restrictions à la liberté de mouvement des journalistes et correspondants étrangers. Il se fait un devoir de respecter l'indépendance des journalistes et correspondants étrangers dans l'accomplissement de leur mission, leur assurant ainsi une libre circulation, en toute sécurité, à travers le pays, et leur accordant des autorisations de tournage selon une procédure souple. Au cours de l'année 2013, la chaîne Al-Jazeera a pu reprendre ses activités au Maroc, et aucun cas de retrait d'accréditation n'a été enregistré. Dans ce contexte, le Ministère de la Communication a accrédité 101 journalistes en 2013, de 21 nationalités, représentant 61 institutions médiatiques étrangères, y compris 36 correspondants de chaînes de télévision, 35 correspondants d'agences de presse et de photojournalisme, 27 correspondants de journaux et de magazines, et 3 correspondants de stations de radio. Toujours en 2013, le Centre Cinématographique Marocain a délivré un total de 1.301 autorisations de tournage sur le territoire national, dont 54% environ au bénéfice de chaînes et de médias étrangers. Sur les autorisations de tournage indiquées ci-dessus, 652 autorisations ont été accordées à des chaînes de télévision et à des sociétés étrangères de production afin de réaliser des rapports d'information, des reportages et des documentaires sur le Maroc. Le nombre de ce genre d'autorisations accordées en 2012 était de 616 autorisations. En 2013, plus de 30 millions d'exemplaires de 2.172 titres étrangers ont été distribués au Maroc. Quant aux cas de non autorisation de

distribution, ils ont été principalement liés à la publication d'images pornographiques, qui constituent un danger pour le jeune public en cas de publication, ou d'images qui portent atteinte aux symboles des religions, en vertu de la législation en vigueur au Royaume et conformément aux engagements internationaux du Maroc, notamment la résolution 224/65 de l'Assemblée Générale de l'ONU relative à la lutte contre la diffamation des religions.

XIII-Renforcement de la transparence du secteur de la publicité et des annonces

Les investissements publicitaires dans les secteurs de la presse écrite, de la radio et de la télévision ont atteint un montant de 4,32 milliards de DH en 2013, contre 4,11 milliards de DH en 2012, selon des estimations globales préliminaires de la société Imperium qui s'intéresse au secteur de la communication.

Ces investissements se répartissent comme suit: 2,02 milliards de dirhams pour la télévision, 1,01 milliard de dirhams pour la radio, et 1,28 milliard de dirhams pour la presse écrite.

Au cours de l'année 2013, aucun cas d'utilisation du boycott publicitaire pour faire pression sur des journaux n'a été enregistré. Par ailleurs, l'année 2013 a connu la poursuite du dialogue avec les organismes professionnels du secteur publicitaire dans le but d'en assurer l'organisation, la transparence, la mise à niveau, d'y garantir l'égalité des chances et la libre concurrence, et de mettre en place des mécanismes d'autorégulation de la profession.

L'année 2013 a également connu le renforcement de la transparence dans la répartition des annonces administratives. Le Ministère de la Communication a procédé à la répartition de 7.337 annonces administratives au profit de 21 journaux - en plus de la radio nationale - dont 17 quotidiens, le reste étant composé de publications hebdomadaires.

Dans le même cadre, les dispositions de l'article 44 relatif aux comptes spéciaux a été amendé, donnant lieu à la mise en place du «Fonds de promotion du paysage audiovisuel, des annonces et de l'édition publique". Cette mesure permettra d'assurer une meilleure gestion des annonces légales, judiciaires et administratives, en résolvant le problème des retards dans le paiement des annonces, et qui se traduit par l'accumulation des arriérés relatifs à la publication.

XIV-Activation des systèmes de formation et de formation continue au profit des journalistes

La formation continue au profit des journalistes a été renforcée au mois de septembre 2013 à travers l'élaboration d'un cahier des charges pour la formation de journalistes professionnels dans la presse écrite, audiovisuelle et électronique, avec pour objectif l'organisation conjointe de formations au profit des journalistes professionnels, ainsi que la réalisation d'études et de recherches conjointes sur le secteur de l'information et de la communication.

Dans le cadre d'un programme de renforcement des capacités des journalistes en leur permettant de s'informer des méthodes de travail des institutions européennes, deux visites ont été organisées en 2013 au profit de groupes de journalistes marocains au siège de l'UE à Bruxelles. La première visite a été organisée au mois d'avril 2013, au profit de 15 journalistes représentants différents médias, choisis dans le respect du principe de la diversité et de la pluralité médiatique et linguistique. Les journalistes concernés représentaient 11 quotidiens et 4 hebdomadaires, dont 8 francophones et 7 arabophones.

La deuxième visite a eu lieu en septembre 2013 et a profité à 17 journalistes représentant 6 publications hebdomadaires, 9 quotidiens et 2 journaux électroniques, dont 7 francophones et 10 arabophones.

XV-Renforcement du partenariat avec des acteurs dans le domaine des médias

Au cours de l'année 2013, un certain nombre d'accords de partenariat et de contrats programmes ont été adoptés entre le Ministère de la Communication et un ensemble d'acteurs dans le domaine médiatique, y compris un contrat-programme avec la Fédération marocaine des éditeurs de journaux, en vue de la mise à niveau de l'entreprise de presse; un accord de partenariat avec la Fédération marocaine des Médias, visant à promouvoir le développement du domaine de l'information et de la communication; un accord de partenariat avec l'Association des Radios et Télévisions indépendantes, dans le but de promouvoir et de développer le produit radiophonique et audiovisuel; ainsi qu'un accord de partenariat avec l'Association marocaine des droits des spectateurs, qui vise à définir un cadre de coopération et de partenariat entre le ministère et ladite Association.

LE CADRE
REFERENTIEL GENERAL

1

I. Le cadre constitutionnel de la liberté de la presse

La Constitution marocaine a mis en place un cadre avancé pour la promotion de la liberté de la presse, à travers les principes et les engagements prévus par le Préambule et relatifs aux droits de l'Homme de manière générale, et à travers un nombre de dispositions de façon particulière se présentant comme suit :

L'article 25 prévoit que «*sont garanties les libertés de pensée, d'opinion et d'expression sous toutes ses formes. Sont garanties les libertés de création, de publication et d'exposition en matière littéraire et artistique et de recherche scientifique et technique* ».

L'article 27 indique, pour sa part, que : «*Les citoyennes et les citoyens ont le droit d'accéder à l'information détenue par l'administration publique, les institutions élues et les organismes investis d'une mission de service public. Le droit à l'information ne peut être limité que par la loi, dans le but d'assurer la protection de tout ce qui concerne la défense nationale, la sûreté intérieure et extérieure de l'Etat, ainsi que la vie privée des personnes, de prévenir l'atteinte aux droits et libertés énoncés dans la présente Constitution et de protéger des sources et des domaines expressément déterminés par la loi* ».

L'article 28 dispose que «*la liberté de la presse est garantie et ne peut être limitée par aucune forme de censure préalable. Tous ont le droit d'exprimer et de diffuser librement et dans les seules limites expressément prévues par la loi, les informations, les idées et les opinions. Les pouvoirs publics favorisent l'organisation du secteur de la presse de manière indépendante et sur des bases démocratiques, ainsi que la détermination des règles juridiques et déontologiques le concernant. La loi fixe les règles d'organisation et de contrôle des moyens publics de communication. Elle garantit l'accès à ces moyens en respectant le pluralisme linguistique, culturel et politique de la société marocaine. Conformément aux dispositions de l'article 165 de la présente*

Constitution, la Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle veille au respect de ce pluralisme ».

L'article 165 prévoit le renforcement des prérogatives de la Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle (HACA), en affirmant que cette institution « *est chargée de veiller au respect de l'expression pluraliste des courants d'opinion et de pensée et du droit à l'information, dans le domaine de l'audiovisuel et ce, dans le respect des valeurs civilisationnelles fondamentales et des lois du Royaume* ».

II. Les engagements gouvernementaux

Le gouvernement considère que la promotion de la liberté de la presse constitue l'une des priorités de son programme d'action. Dans ce sens, il s'est engagé à mettre en application un ensemble de mesures se présentant comme suit :

Premièrement : L'amélioration du Code de la presse et l'intégration des textes relatifs à la presse et à l'édition dans une seule loi, qui garantirait la liberté d'opinion et d'expression, le droit d'accès à l'information et l'exercice de cette liberté dans un cadre de responsabilité et dans le respect des lois en vigueur et des dispositions de la nouvelle Constitution ;

Deuxièmement : encourager la mise en place de mécanismes d'autorégulation de la profession, où le Conseil national de la presse sera l'autorité de référence devant assumer l'organisation de la profession et son développement et veiller au respect de ses règles déontologiques ;

Troisièmement : La poursuite de la modernisation des entreprises de presse écrite et électronique par le développement du système d'aide, par le biais d'un contrat-programme avancé et l'élargissement de sa diffusion;

Quatrièmement : La promotion du produit de l'Agence Maghreb arabe presse (MAP) ainsi que sa diversification, l'amélioration de sa gouvernance et la consolidation de sa présence nationale et internationale.

Cinquièmement : L'action en faveur de la promotion des conditions professionnelles et sociales des journalistes et des employés de ce secteur ;

Sixièmement : La promotion des prestations des sociétés publiques de l'audiovisuel à travers la révision de leurs cahiers de charges et de leurs contrats programmes, la diversification de l'offre par de nouveaux programmes et de nouvelles chaînes, l'encouragement de la production nationale et sa promotion à l'extérieur à travers une nouvelle approche

conforme à la nouvelle Constitution ;

Septièmement : La modernisation et le développement du secteur de la publicité d'une manière qui lui permet d'accompagner les nouveautés et les progrès et d'occuper la place qui lui échoit dans l'économie nationale, et l'adoption d'une loi qui garantit les règles d'engagement au respect des valeurs nationales, de la transparence, de la compétitivité et de l'égalité des chances ;

Huitièmement : L'adoption d'une nouvelle approche basée sur la bonne gouvernance et le partenariat réel avec les différents intervenants dans le secteur et la généralisation de la conclusion de partenariats avec les institutions agissant dans ce secteur;

Neuvièmement : Engagement à poursuivre et à consolider le dialogue franc et constructif au niveau international, en particulier avec les instances des Nations Unies chargées du suivi des droits humains.

III. Les indicateurs de référence

Le présent rapport se base sur un cadre référentiel général pour relever les différents indicateurs détaillés relatifs à la liberté de la presse. Ce cadre se présente comme suit :

1- Le respect de la prééminence des lois organisant le secteur de la presse ;

2- Le degré de liberté de la pratique journalistique ;

3- Le droit d'accès à l'information relevant du domaine public;

4- La neutralité et la transparence de l'aide publique à la presse écrite et électronique, et son impact sur le renforcement du pluralisme et de l'indépendance des médias ;

5- L'autorégulation indépendante et démocratique du secteur de la presse ;

6- Le pluralisme linguistique, culturel, politique et associatif dans les médias publics ;

7- La relation entre la Justice et la presse ;

8- Les garanties institutionnelles de protection des journalistes ;

9- La transparence du marché de la publicité et de la distribution ;

10- L'ouverture sur les médias étrangers ;

11- L’approche participative dans la relation avec les instances professionnelles;

12- Les offres relatives à la formation initiale et la formation continue.

A noter que ce cadre a été enrichi à travers l’examen et l’exploitation de l’ensemble des indicateurs adoptés par des organisations non-gouvernementales nationales et internationales concernées par la liberté de la presse.

IV. Code de la presse

1. Elaboration d'un projet de Code de la presse moderne affranchi des peines privatives de liberté

Ce projet de Code a été élaboré à la lumière des conclusions de la Commission scientifique chargée de la consultation et du dialogue au sujet des projets relatifs à la presse et à l'édition. Celle-ci a mis au point plus de 100 observations et projets d'amendement concernant des projets de textes juridiques qui lui ont été soumis1. Le code comprend quatre projets de loi fondamentaux, à savoir un projet de code de la presse, qui comporte des dispositions afférentes à la presse électronique, un projet de statut du journaliste professionnel, un projet de loi sur le Conseil national de la presse, et un projet de loi comportant des dispositions relatives à la distribution, à l'impression et à la publicité dans la presse écrite, ainsi que des dispositions relatives à l'accès à l'information au profit des journalistes. Le projet de code de la presse s'articule autour de quatre grandes orientations qui comprennent l'annulation des peines privatives de liberté, la reconnaissance juridique au profit de la presse électronique, l'encouragement des professionnels à assurer l'autorégulation de la profession et le transfert d'une partie des compétences du pouvoir exécutif au profit de la justice en vue du renforcement de son rôle. Ces projets de loi seront bientôt soumis au Secrétariat général du Gouvernement en vue de leur présentation au Conseil de gouvernement. Ils seront également transmis aux différents organismes professionnels et soumis à un débat public parallèlement à leur soumission au Parlement.

[1] Le ministre de la Communication Porte-parole du gouvernement, a fait une présentation à la Chambre des Représentants le 19 Avril, 2013 sur les derniers développements relatifs aux dispositions juridiques sur la presse et l'édition : http://mincom.gov.ma/ar/textes-juridiques/-html

V. Droit d'accès à l'information

2. Elaboration d'un projet de dispositions juridiques garantissant le droit des journalistes d'accéder aux informations et de les publier

Des dispositions juridiques ont été élaborées en relation avec le droit des journalistes d'accéder à l'information, et ce en vertu de la Constitution. Ces dispositions, qui figureront dans le projet de code de la presse et de l'édition, stipulent les délais de réponse aux demandes d'accès à l'information, la procédure pour son obtention, les parties devant fournir l'information, les exceptions à l'accès à l'information, les procédures de recours ainsi que les dispositions relatives au droit de réutilisation de l'information.

3. Organisation des Assises Nationales sur le droit d'accès à l'information

Le ministère de la Fonction Publique et de la Modernisation de l'administration a organisé le 13 juin 2013 les Assises Nationales sur le droit d'accès à l'information. Ces Assises ont rassemblé des représentants des différentes administrations et institutions publiques, du secteur privé, d'acteurs de la société civile ainsi que des chercheurs académiques et des experts internationaux. Elles ont été une opportunité pour finaliser la concertation autour du projet de loi relatif au droit d'accès à l'information préparé par le ministère dans le cadre d'une commission interministérielle. Ce projet de loi a constitué une mouture devant être enrichie grâce aux recommandations et propositions émanant des travaux de ces Assises aux fins d'élaborer un cadre légal qui réglemente ce droit, garantit son exercice dans un esprit de responsabilité et de citoyenneté engagée, renforce l'ouverture de l'administration sur son environnement et consacre la culture de la bonne gouvernance[2].

4. Soumission au Conseil de Gouvernement d'un projet de loi sur le droit d'accéder à l'information

Ce projet s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre des dispositions de l'article 27 de la Constitution qui stipule que le droit d'accès à l'information est l'un des droits et libertés fondamentaux, et conformément aux engagements internationaux du Maroc, en particulier l'article 19 de la Déclaration universelle des droits de l'Homme, l'article 19 du Pacte International relatif aux droits civils et politiques, et l'article 10 de la Convention des Nations Unies contre la corruption. Le projet définit la nature de l'information accessible, la procédure

[2] Le rapport général de ces assises est disponible à l'adresse suivante : http://www.mmsp.gov.ma/uploads/file/RapportColloqueDAI13_Juin.pdf

pour son obtention, les cas d'exceptions ainsi que les procédures de recours et de plainte. Il prévoit également la création de la commission nationale garantissant le droit d'accès à l'information, y compris sa composition, sa nomination et les missions qui lui sont assignées. Le projet stipule également les mesures anticipatives pour assurer la diffusion de l'information.

5. Restructuration et articulation du portail national « maroc.ma » selon les normes internationales

La mise à jour du portail national s'est achevée en avril 2013. Cette opération avait mobilisé, pendant six mois, une commission ministérielle constituée de la Primature, du ministère de la Communication et du ministère de l'Industrie, du Commerce, de l'Investissement et de l'Economie numérique qui a travaillé sur la mise à jour du portail national selon les normes internationales fixées par les Nations unies. Ce portail fournit des informations en quatre langues, des liens vers les différents départements gouvernementaux et institutions publiques ainsi que d'autres services électroniques avancés.

VI. Liberté de la pratique journalistique

6. Régression de plus de 25% des cas d'harcèlement contre les journalistes dans le cadre de l'exercice de leur profession

Selon les données figurant dans le rapport du Syndicat National de la Presse Marocaine (SNPM) pour 2013[3], il y a eu une baisse significative des cas assimilés à un harcèlement contre les journalistes dans le cadre de l'exercice de leurs fonctions. Ainsi, le nombre de journalistes ayant subi un harcèlement dans le cadre de l'exercice de leur profession s'élève, pour 2013, à 14 journalistes, contre 20 en 2012. S'agissant du nombre de cas enregistrés en 2013, il ne dépasse pas 9 cas, contre 15 en 2012, sachant que le Maroc connaît chaque année l'organisation de 20.000 sit-in de protestation.

Les cas enregistrés	Rapport 2012	Rapport 2013
Nombre de cas de harcèlement	**15**	**9**
- **reprochés aux autorités publiques**	7	5
- **reprochés à des personnes physiques, des inconnus ou des parties étrangères**	8	4
Nombre de journalistes ayant subi un	**20**	**14**

[3] Rapport annuel sur la liberté de la presse et de l'information au Maroc, 3 mai 2012 – 2 mai 2013

http://www.snpm.org/document.php

harcèlement

Comparaison entre les données de 2012 et 2013 sur les cas de harcèlement contre les journalistes au cours de l'exercice de leur profession, selon les rapports publiés par le **SNPM**

7. Aucun cas d'interdiction ou de confiscation d'un journal national

En 2013, aucun cas d'interdiction ou de confiscation d'un support médiatique national n'a été enregistré.

8. Aucune violence ou exaction commise à l'encontre de journalistes

S'agissant des indicateurs relatifs aux cas de violence grave commise à l'encontre de journalistes, adoptés par les organisations nationales et internationales œuvrant dans le domaine de la protection des journalistes, et contrairement à d'autres pays, et selon un rapport de Reporters sans frontières publié au début de 2014[4], aucun cas de torture, d'enlèvement, de fuite à cause de menaces, de recours des journalistes à des mesures spéciales pour assurer leur sécurité, de cessation d'activités professionnelles en raison de pressions politiques, ou d'empêchement de journalistes d'exercer leur métier en raison de leur sexe, leur origine ou leur religion n'a été enregistré au Maroc en 2013. Par ailleurs, aucun journaliste n'a été tué ou emprisonné sans jugement.

9. Aucun cas de mise sous surveillance d'un journaliste

Le Maroc n'a enregistré en 2013 aucun cas de mise sous surveillance d'un journaliste, notamment à travers l'écoute ou les filatures.

10. Mise en place d'une commission d'arbitrage pour le règlement des contentieux du travail entre les journalistes et leurs employeurs

Une commission d'arbitrage présidée par un juge et comprenant uniquement des journalistes et des éditeurs a été mise en place dans le but de régler les différends entre les journalistes et leurs employeurs, conformément à l'article 14 du Statut des journalistes professionnels. Cette commission peut organiser des séminaires pour examiner la possibilité de revoir et de mettre à jour la convention collective de travail.

11. Respect du droit d'association et du droit de grève des journalistes

En 2013, il n'y a eu aucune violation de ce droit, qui est stipulé dans la Constitution. En fait, les autorités s'évertuent à fournir un soutien aux journalistes en matière de création d'associations professionnelles.

---

[4] http://fr.rsf.org/report-maroc,160.html

12. Consécration du mécanisme participatif et transparent en matière d'accréditation des journalistes

L'octroi de la carte professionnelle aux journalistes nationaux se fait par le biais d'une commission conjointe composée de quatre représentants de journalistes et de quatre représentants d'éditeurs. En 2013, la carte professionnelle a été accordée à 2110 journalistes, se répartissant comme suit: 882 cartes pour la presse écrite, dont 26 cartes pour la presse électronique, 619 pour les journalistes de la presse audiovisuelle, 348 cartes professionnelles pour les journalistes de radios publiques et privées, 168 cartes professionnelles au profit des journalistes l'Agence MAP, 66 cartes à des journalistes freelance, 34 cartes aux agences de production et 3 cartes à des photographes du ministère de la Communication. Le nombre de femmes journalistes accréditées cette année s'élève à 618, contre 1492 pour leurs collègues hommes.

13. Possibilité de recours contre la décision de refus d'octroi de la carte de presse avec l'obligation de motiver le refus

Pour l'année 2013, les demandeurs qui se sont vu refuser l'octroi de la carte de presse ont eu, pour la première fois, le droit d'introduire durant la période du 1 au 31 janvier 2014 un recours contre les décisions de refus. Ces recours sont soumis à l'examen de la Commission de la carte de presse, en vertu des dispositions de l'article six de Loi n° 21-94 relative au statut des journalistes professionnels qui stipule que tout rejet de demande de délivrance de la carte de presse doit être motivé et notifié par écrit. La Commission de la carte de presse a, en outre, l'obligation d'élaborer des décisions motivées relatives au refus de délivrance de cette carte.

14. Engagement au respect de l'indépendance des médias

En 2013, aucun cas d'atteinte à l'indépendance des médias n'a été enregistré. Le ministre de la Communication Porte-parole du gouvernement, a fait une présentation à ce sujet à la Chambre des Représentants, abordant notamment l'aspect relatif au pluralisme et à l'indépendance des médias.

15. Une procédure pour l'édition des journaux et des périodiques ne prévoyant qu'une déclaration sans aucune intervention de l'autorité exécutive

Pour la création d'un journal national au Maroc, la procédure se limite à la présentation d'une déclaration contenant des informations sur le projet auprès du tribunal de première instance du lieu où se trouve le siège principal du journal, en vertu de l'article 6 de l'actuel Code de la presse et de l'édition. Un récépissé provisoire est délivré immédiatement, et le récépissé définitif est délivré obligatoirement dans un délai maximum de 30 jours, à défaut, le journal

peut paraître, en vertu de l'article 6 de l'actuel Code de la presse et de l'édition.

16. Les titres nationaux ont atteint 448 titres selon la procédure de dépôt légal

Les titres nationaux distribués en 2013 s'élèvent à 448 contre 321 en 2012, dont 328 arabophones, 5 s'intéressant aux affaires amazighes, 74 francophones, 1 en langue hassanie et 27 dans d'autres langues. L'année 2013 a donc enregistré, en termes de dépôt légal, une augmentation de 39.6% par rapport à l'année 2012. Cette augmentation est due en partie aux nouveaux titres édités en 2013, et qui s'élèvent à 33 et aux 94 supports, dont certains apparaissant de façon irrégulière, qui ont entamé la procédure de dépôt légal conformément à l'article 8 du Code de la presse et de l'édition. Par ailleurs, les médias électroniques, dont il existe plus de 500 sites, sont créés en toute liberté et sans aucune restriction.

Les publications périodiques	Nombre de titres
Quotidien	30
Hebdomadaire	118
Bihebdomadaire	1
Tout les 25 jours	1
Bimensuel	55
Mensuel	167
Bimestriel	12
Quadrimestriel	1
Trimestriel	10
Semestriel	6
Biannuel	2
Annuel	1
Irrégulier	44
Total	448

Distribution des titres selon leur périodicité

Langue du périodique	Nombre de titres
Arabe	328
Affaires amazighes	5
Hassani	1
Arabe et français	21
Arabe et espagnol	1
Arabe, français et anglais	1
Arabe, français et espagnol	2
Français	87
Anglais	1
Français et anglais	1
Total	448

Distribution des titres selon la langue de parution

VII. Presse et justice

17. Régression continue des affaires en justice impliquant des journalistes

Au cours de l'année 2013, il y a eu une baisse des affaires en justice impliquant des journalistes. 98 cas en justice concernant des journalistes ont été enregistrés en 2013 contre 106 en 2012 et 119 en 2011[5]. Ces affaires comportent 5 poursuites déclenchées, dont 3 sont des affaires pendantes et 2 en cours d'instruction. Les cas engagés auprès du ministère public par les parties lésées s'élèvent à 47, tandis que les cas introduits directement auprès de la présidence de la Cour sont au nombre de 46. Sur les 98 affaires enregistrées en 2013, 66 sont des affaires pendantes et 15 ont été classées. En 2013, les d'affaires ayant donné lieu à une condamnation au paiement d'une amende seulement sont au nombre de 13[6].

Affaires en justice impliquant des journalistes	2011	2012	2013
Plaintes directement introduites auprès de la Présidence de la Cour	71	54	46
Plaintes introduites auprès du Ministère public par les parties lésées	45	51	47
Affaires déclenchées d'office par le Ministère public	3	1	5
Total	**119**	**106**	**98**

18. Renforcement des garanties de la liberté de la presse dans la Charte nationale sur la réforme du système judiciaire

Suite à l'organisation du onzième séminaire régional du dialogue national sur la réforme du système judiciaire, sous le thème «Médias et système judiciaire», la Charte nationale sur la réforme du système judiciaire[7] présentée en septembre 2013 a abouti à de nombreuses recommandations pour appuyer les chambres

[5] Selon le recensement des affaires en justice impliquant des journalistes pour 2013, élaboré par la Direction des Affaires criminelles et des Grâces relevant du Ministère de la Justice et des Libertés.

[6] Voir annexe sur le nombre d'affaires en justice impliquant des journalistes pour 2013.

[7] La Charte nationale sur la réforme du système judiciaire est disponible en langue française sur le site du Ministère de la justice et des Libertés : www.justice.gov.ma

spécialisées en matière de presse, de publication, de communication et d'information par des magistrats formés dans ce domaine afin d'améliorer la performance de la justice. La charte souligne la nécessité de faciliter l'accès à l'information juridique et judiciaire, aux textes juridiques, à la jurisprudence, aux rapports d'activité des juridictions et aux statistiques, à travers les publications et les sites électroniques des juridictions. Elle stipule également la mise en place d'unités spécialisées chargées de la communication avec les médias de façon à contribuer à la mise en œuvre du principe du droit à l'information et mettre en place des médias spécialisés en matière judiciaire.

19. Aucune condamnation définitive d'emprisonnement n'a été enregistrée à l'encontre de journalistes

En 2013, aucune condamnation définitive d'emprisonnement n'a été prononcée contre un journaliste. Par ailleurs, deux affaires sont en justice, la première concerne le Directeur de publication de l'hebdomadaire «Al-An». Il convient de rappeler qu'il s'agit d'une affaire en cours, que la peine d'emprisonnement prononcée par le tribunal de première instance est une peine d'emprisonnement avec sursis et que l'affaire est en appel. Il est à signaler en outre que dans cette action en justice engagée contre la revue, le ministre concerné a réclamé uniquement des excuses ainsi que le paiement d'un dirham symbolique par le défendeur.

La deuxième affaire concerne le directeur du site «Lakome». Il convient de rappeler à cet égard que l'affaire est toujours entre les mains de la justice, qu'aucun jugement n'a encore été rendu et qu'il y a eu un engagement de garantir un procès équitable. Cette affaire a suscité un large débat, et le Ministère de la Communication a adopté, par le biais d'un communiqué publié le 23 septembre 2013, une position claire, appelant à respecter les dispositions de la Déclaration de Vienne, adoptée en 2009, et à s'abstenir de toute ingérence, vu que seule la justice est habilitée à se prononcer sur la question.

Dans un communiqué de l'avocat du responsable du site, ce dernier a réaffirmé sa position constante contre le terrorisme et a demandé aux autorités concernées de procéder à la suspension de son site électronique. Le juge d'instruction a accédé à la requête de la défense de poursuivre le directeur du site en état de liberté, formulée à travers un communiqué publié par l'intéressé en date du mardi 24 octobre 2013, et d'accorder au directeur du site «Lakome» tous les droits et garanties qui lui sont conférés par la loi ainsi que les conventions internationales sur les conditions du procès équitable.

20. Recours essentiellement au Code de la presse dans les contentieux relatifs à la presse en 2013

En 2013, la plupart des affaires en justice relatifs à la presse en 2013 ont été soulevés en vertu du Code de la presse. Quant au cas du directeur du site « lakome.com », poursuivi sur la base de la loi anti-terrorisme, il a été mis en liberté provisoire le vendredi 25 octobre 2013.

21. Consécration de la tendance vers une minimisation significative des indemnités

Comme en 2012, les indemnités prévues par des jugements prononcés en 2013 contre les journalistes ont été d'une valeur appropriée et modérée. De ce fait, elles n'ont pratiquement eu aucun effet sur l'équilibre financier des entreprises de presse concernées.

22. Tendance vers l'annulation des poursuites contre des journalistes pour le moindre vice de forme

Au cours de l'année 2013, la tendance des décisions judiciaires a été vers l'annulation des poursuites contre des journalistes pour le moindre vice de forme.

23. Encouragement de la réconciliation entre les parties dans les contentieux relatifs à la presse

La jurisprudence en matière d'affaires en justice impliquant des journalistes ouvre généralement la voie aux justiciables afin qu'ils optent pour la réconciliation et la réparation du dommage.

24. Aucun cas d'usage répété ou injustifié d'amendes, d'assignations à comparaître ou d'actions légales engagés contre des journalistes ou organes de presse

25. Poursuite du processus de communication entre les professionnels de presse et les magistrats

A la suite de la journée d'étude organisée à l'initiative du ministère de la Justice et des Libertés et du ministère de la Communication, en collaboration avec le Syndicat national de la presse marocaine et la Fédération marocaine des éditeurs de journaux, sur le thème «la réforme du Code de la presse et la relation entre le pouvoir judiciaire et la presse» en 2012, la onzième conférence régionale du dialogue national sur la réforme du système judiciaire s'est tenue en février 2013 autour du thème «La Justice et les Médias». Les participants à cette journée d'étude ont tenté d'apporter des réponses à des questions importantes liées à la réglementation régissant la couverture des

procédures judiciaires, à la transparence des mesures légales lors de procès impliquant des journalistes, aux garanties légales pour un équilibre entre la liberté d'expression et la protection des intérêts des justiciables ainsi que l'importance des législations parallèles à savoir le code de la presse et de l'édition, la loi relative au droit d'accès à l'information et la loi sur la publicité.

VIII. La presse étrangère accréditée

26. Elargissement de la présence de la presse étrangère et des agences internationales

En 2013, le Ministère de la Communication a accrédité 101 journalistes, de 21 nationalités, représentant 61 institutions médiatiques étrangères, y compris 36 correspondants de chaînes de télévision, 35 correspondants d'agences de presse et de photojournalisme, 27 correspondants de journaux et de magazines, et 3 correspondants de stations radio. Ce faisant, le Maroc poursuit sa politique vis-à-vis des médias étrangers en tant que pays ouvert qui n'impose pas de restrictions à la liberté de mouvement des journalistes et correspondants étrangers, se fait un devoir de respecter leur indépendance, leur assure une libre circulation en toute sécurité à travers le pays, et leur accorde des autorisations de tournage selon une procédure souple et fluide. L'année 2013 a également vu la reprise par la chaîne Al-Jazeera de ses activités d'information au Maroc.

27. Quatre magazines étrangers autorisés à paraître au Maroc

En application de l'article 28 du Code de la presse et de l'édition, qui stipule que tout organe de presse étrangère doit obtenir un décret d'autorisation au Maroc, quatre demandes ont été satisfaites en 2013, et donc quatre magazines étrangers, avec des orientations et des lignes éditoriales variées, ont été autorisés.

28. Augmentation du nombre d'autorisations de tournage octroyées

En 2013, le Centre Cinématographique Marocain (CCM) a octroyé un total de 1.301 autorisations de tournage sur le territoire national[8], dont 54% environ au bénéfice de chaînes et de médias étrangers. Sur les autorisations de tournage accordées, 652 autorisations ont été octroyées à des chaînes de télévision et à

---

[8] Selon les données figurant dans le rapport annuel du Centre cinématographique marocain sur le bilan de l'année cinématographique 2013, accessible à l'adresse suivante : http://www.ccm.ma/news.asp?code=1048

des sociétés étrangères de production afin de réaliser des rapports d'information, des reportages et des documentaires sur le Maroc. Le nombre d'autorisations de ce type accordées en 2012 était de 616 autorisations.

29. Augmentation de la distribution des publications étrangères

1041 autorisations d'importation de publications étrangères ont été étudiées et accordées en 2013, les demandes ont été introduites par des distributeurs, des professionnels et des institutions publiques et privées, outre des demandes provenant d'individus. Chaque année, le Maroc reçoit un nombre important de publications étrangères couvrant tous les domaines intellectuels, scientifiques, politiques, médiatiques et de création.

30. Aucun cas de retrait d'accréditation d'un organe de presse étranger

Au cours de l'année 2013, il n'y a eu aucun cas de retrait d'accréditation d'un journaliste accrédité.

31. Augmentation de la distribution des journaux et périodiques étrangers au Maroc

En 2013, plus de 30 millions d'exemplaires de 2172 titres étrangers ont été distribués au Maroc. Quant au cas de non autorisation de distribution de publications étrangères, ils ont principalement été motivés par la publication d'images pornographiques qui constituent un danger pour le jeune public, ou d'images portant atteinte aux symboles des religions, et ce en application des lois en vigueur au Royaume et conformément aux engagements internationaux du Maroc, notamment la résolution 224/65 de l'Assemblée générale de l'ONU relative à la lutte contre la diffamation des religions.

IX. Aide publique à la presse écrite

32. Adoption d'un nouveau contrat-programme pour la mise à niveau de l'entreprise de presse

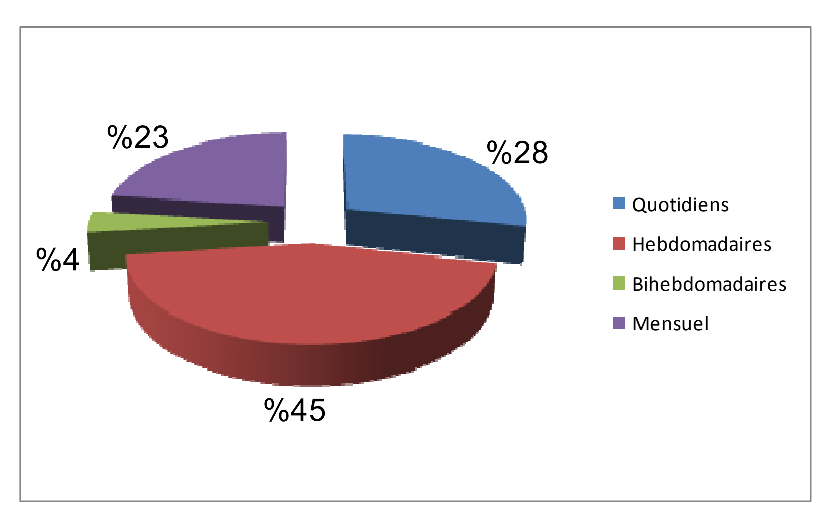
Un contrat-programme pour la période 2013-2017[9] visant la mise à niveau des entreprises de presse a été signé le 8 mars 2013 entre le Ministère de la Communication et la Fédération marocaine des éditeurs de journaux (FMEJ). Le nouveau contrat a pour objectif de développer le cadre institutionnel régissant l'aide publique accordée à la presse nationale, d'adopter un système d'aide diversifié, efficace, transparent et contractuel, de renforcer la performance économique des entreprises de presse, de moderniser les structures de

[9] Contrat programme pour la mise à niveau de l'entreprise de presse 2013-2017 : http://mincom.gov.ma/ar/textes-juridiques/textes-juridiques.html

distribution et de couverture, de rehausser les taux de lecture, de promouvoir le droit d'accès à l'information, d'assurer la qualité et la diversité du contenu, et de soutenir les efforts déployés afin de suivre le rythme des évolutions techniques et technologiques dans le secteur des communications. Le système d'aide publique vise également à renforcer le développement des ressources humaines, à multiplier les programmes de formation et de formation continue, à encourager les professionnels à développer le marché des annonces et de la publicité et à en renforcer la transparence de manière indépendante. Ce nouveau système vise en outre à mettre à niveau la presse régionale, à soutenir la presse électronique, à promouvoir le pluralisme politique, linguistique et culturel dans le cadre de l'unité et de la diversité, à protéger l'indépendance des entreprises de presse, à améliorer les conditions du personnel de la presse écrite, à soutenir les organisations professionnelles et à promouvoir le respect des règles de la déontologie de la profession.

33. Octroi de l'aide au titre des trois premiers trimestres de l'année 2013 à 74 journaux

A l'issue d'une réunion tenue le lundi 30 septembre 2013, la Commission mixte de la presse écrite a décidé d'octroyer l'aide au titre des trois premiers trimestres de 2013 (75%) à 74 supports médiatiques. Parmi les journaux bénéficiant de l'aide publique figurent 21 quotidiens, 33 hebdomadaires, 3 journaux bihebdomadaires et 17 publications mensuelles. Parmi les publications bénéficiaires figurent trois journaux auxquels l'aide a été accordée dans le cadre du pluralisme, sachant que l'aide comporte l'abonnement aux services de la MAP, les frais de téléphone, une subvention pour l'achat du papier…etc.



Répartition des journaux bénéficiaires de l'aide en 2013 selon la périodicité

34. Publication de la liste des journaux bénéficiant de l'aide publique

Afin de garantir l'allocation de l'aide publique dans le respect de la transparence requise, le ministère de la Communication procède à la publication des listes des bénéficiaires de cette aide ainsi que ses montants à la fin de chaque exercice financier, et ce afin d'assoir les règles de la transparence[10] conformément aux normes internationales en vigueur. Ces normes stipulent que toute aide publique à la presse doit être neutre, respecter le pluralisme et ne pas porter atteinte à l'indépendance. Elles stipulent également l'obligation de mettre les listes des bénéficiaires à la disposition du public.

X. La presse électronique

35. Liberté de création de sites d'information électroniques

Le Maroc connait un développement exponentiel de la presse électronique, et ce grâce à la liberté de l'Internet et l'accès libre à tous les types de plateformes électroniques permettant la création de médias en ligne. Le Royaume compte déjà plus de 500 sites d'information électroniques. Cette presse a émergé dans toutes les régions du Maroc et présente un contenu local très varié.

36. Adoption par le Ministère de la Justice et des Libertés de la circulaire n° 15 S 3 garantissant la reconnaissance juridique au profit de la presse électronique

Le ministère de la Justice et des Libertés a publié en avril 2013 la circulaire n° 15 S 3 adressée aux Parquets généraux relative à l'acceptation des demandes de déclarations pour la création de sites électroniques d'information. Suite à cela, 26 déclarations ont été déposées auprès des services du ministère de la Communication concernant de nombreux sites électroniques d'information. Cette mesure constitue en elle-même une reconnaissance juridique au profit des sites d'informations électroniques.

37. Aucun cas de fermeture d'un site électronique ou d'interdiction d'accès

Au cours de l'année 2013, aucun site n'a été rendu inaccessible en raison de mesures de filtrage ou de fermeture par les autorités. L'unique cas de fermeture d'un site électronique d'information est intervenu suite à une demande soumise par le responsable du site concerné.

---

[10] Tableaux de l'aide publique accordée à la presse écrite au cours des dernières années accessibles sur le site du ministère http://mincom.gov.ma/

38. Adoption d'un projet professionnel pour la promotion de la presse électronique

Afin d'accompagner le développement de la presse électronique au Maroc et de mieux cerner les défis auxquels elle fait face, un Livre blanc sur la presse électronique[11] a été présenté le 4 avril 2013. Le Livre blanc est le fruit de larges concertations chapeautées par une commission constituée de neuf membres qui sont des professionnels, des juristes, des chercheurs universitaires et des experts spécialisés dans le domaine. La préparation de ce livre a nécessité un travail régulier de six mois. Ce Livre blanc s'articule autour des défis auxquels la presse électronique marocaine est confrontée, à savoir le défi technologique, le défi économique, le développement du contenu, le respect de la déontologie de la profession et la formation. 118 recommandations cohérentes et applicables y sont incorporées et concernent le renforcement de la déontologie (39 recommandations), la formation et la formation continue (32) la mise à niveau technologique, économique et le développement du contenu numérique (47). Ce document reprend également les recommandations émanant de la journée d'étude sur la presse électronique organisée le 10 mars 2012, à laquelle ont pris part quelque 250 sites d'information reflétant une très grande diversité du contenu et une couverture des différentes régions du Maroc. Le Livre blanc constitue une feuille de route de propositions pour la promotion de la presse électronique, sa reconnaissance juridique, sa mise à niveau institutionnelle et professionnelle, en plus des efforts visant à l'accompagner de manière à répondre aux besoins et à faire face aux défis technologiques.

39. Elaboration d'un projet de loi cadre pour la liberté de la presse électronique

Un projet de cadre juridique pour la presse électronique a été élaboré par un comité d'experts mis en place en septembre 2012, et ce à la lumière des recommandations de la journée d'étude tenue le 10 mars 2012. Ce projet de cadre juridique a été présenté dans le cadre du projet de Code de la presse et de l'édition, dont les dispositions ont été présentées le 17 avril 2013 à la fin des travaux de la commission scientifique. Ce projet de cadre juridique pour la presse électronique vient promouvoir et renforcer la pratique professionnelle fondée sur le principe de la liberté et de la responsabilité à travers des définitions précises de la nature du journalisme électronique, à l'exclusion de toute autre forme de publication électronique. Il a également pour objet de protéger la propriété intellectuelle et la matière journalistique originale, ainsi

[11] Livre blanc pour la promotion de la presse électronique http://mincom.gov.ma/ar/textes-juridiques/etudes.html

que les droits moraux et matériels de ses détenteurs, d'élargir la compétence de la justice et d'abolir les peines privatives de liberté.

40. Mise en place d'un cadre transparent, pluraliste et impartial en matière d'aide publique à la presse électronique

La presse électronique a été incorporée dans le régime d'aide publique dédiée à la presse écrite, et ce dans le cadre du nouveau contrat-programme pour 2013 - 2017. Tel que cela est stipulé dans le contrat-programme, cette aide a pour objectif d'améliorer la qualité du journalisme en ligne et de permettre aux entreprises de presse œuvrant dans le domaine d'assurer leur structuration et d'accroître leurs ressources propres, et ce grâce à la présentation de projets en vue de la conclusion de contrats, ce qui permettra de les aider à mettre en œuvre leurs programmes.

XI. Liberté d'accès à l'Internet

41. Elargissement de la connectivité et de l'accès à l'internet

Selon les données de l'Agence nationale de réglementation des télécommunications (ANRT), le nombre d'internautes en 2013 au Maroc a atteint 17.770.000, représentant 55% de la population, et ce grâce à la liberté de l'internet, soit un taux de pénétration de 51%. Le Maroc arrive en tête dans le Monde Arabe et en Afrique en matière de connectivité, de progression d'équipements et d'usages, tout comme en matière d'infrastructures d'incubation de compétences et de transactions (technopoles) et d'encadrements législatifs et réglementaires de cette nouvelle économie.

Le nombre d'abonnés Internet a enregistré une nette augmentation[12], atteignant à la fin du troisième trimestre 2013 le nombre de 5,22 millions d'abonnés, soit un taux de pénétration de 15,89% et un taux de progression trimestrielle d'environ de 6,54% et annuelle de 34,66%. Le parc Internet 3G s'élève à 4,43 millions d'abonnés et représente 84,87% du parc global Internet. L'accès Internet 3G a affiché une progression trimestrielle de 6,89% et annuelle de 37, 24%. Par ailleurs le taux de progression trimestrielle de l'ADSL a été de 4,61% et la croissance annuelle de 21,86%, soit 15,10% du nombre total d'abonnés. Les tarifs d'Internet ont connu, à fin septembre 2013 une baisse de

[12] Communiqué de l'Agence nationale de réglementation des télécommunications sur l'évolution ses marchés des communications au cours du 4ème trimestre 2013 : http://www.anrt.ma/sites/default/files/CP-chiffres-T4-2013-ar.pdf

32%, la facture moyenne mensuelle par client Internet est passé de 50DhHT/mois/client l'année dernière à 34Dh à la même période cette année. Cette accessibilité assez large à l'Internet en dit long sur les mesures entreprises par le Maroc pour améliorer son réseau internet. En ce qui concerne les réseaux sociaux, le nombre d'utilisateurs de Facebook s'élève à environ 5,09 millions.

42. Développement d'un cadre juridique et réglementaire favorable à l'Internet

Lors d'une conférence-débat organisée par le ministère de la Communication en partenariat avec le Bureau de l'UNESCO à Rabat et l'association Moroccan Internet Society (MISOC), le 15 et 16 février 2013 sur le thème «Liberté de connexion et liberté d'expression» visant à sensibiliser le public sur l'importance de la liberté d'expression sur Internet et à stimuler la réflexion sur ses défis et ses enjeux, l'UNESCO a présenté son rapport «Liberté de connexion, Liberté d'expression – Amélioration de l'environnement juridique et organique qui appuient l'Internet». Ce rapport constitue un outil de référence pour informer et stimuler le débat actuel sur les tendances mondiales qui ont façonné la liberté d'expression sur l'Internet et examiner les divers mécanismes législatifs et politiques essentiels pour assurer la libre circulation de l'information. Cette publication s'est affirmée comme un guide utile aux responsables politiques et autres acteurs clés pour créer des espaces favorables à la liberté d'expression qu'il convient de consolider par des dispositions juridiques et réglementaires. Dans son rapport publié en octobre 2013 d'évaluation globale de l'Internet et des médias numériques, Freedom House constate que le Maroc arrive en deuxième position dans le monde arabe après la Tunisie et qu'il occupe la quarante-deuxième place parmi les pays qui jouissent partiellement de la liberté d'accès à Internet et au monde numérique. Ce rapport utilise, pour le classement des pays, trois indicateurs : 1) les blocages mis en place par les pays pour empêcher l'utilisation de certaines techniques et les lois adoptées pour contrôler le contenu numérique; 2) le contrôle de l'accès à des sites électroniques; 3) la violation des droits de l'utilisateur en l'espionnant et en ne promulguant pas des lois qui protègent ses droits.

43. Le Maroc ne figure pas sur la liste des « Ennemis de l'Internet »

Dans son dernier classement sur la liberté de la presse[13], l'organisation Reporters sans frontières (RSF) n'a pas inclus le Maroc dans la liste noire des pays "ennemis d'Internet", à un moment où elle a enregistré une nette augmentation du nombre de pays qui violent la liberté d'expression sur la toile. Cette exception est due à la grande marge de liberté d'expression dont

[13] http://fr.rsf.org/report-maroc,160.html

jouissent les organes de presse électronique au Maroc, ainsi que le libre accès à l'Internet, loin de toute restriction ou entrave.

44. Le Maroc ne figure pas sur la liste du rapport sur la transparence du réseau social "Facebook"

En 2013, le Maroc n'a pas été cité dans la liste du rapport sur la «transparence» du réseau social "Facebook". En fait, dans son premier rapport publié sur la transparence, le réseau social «Facebook» a fait état du volume des requêtes gouvernementales qui lui ont été soumises, au titre du premier semestre 2013, pour accéder à des données sur les utilisateurs de ce réseau, et d'après ce rapport, le Maroc ne figure pas sur la liste des pays qui ont demandé à "Facebook" de leur fournir des données sur les utilisateurs.

45. Extension des domaines enregistrés sous « .ma »

Le nombre de sites internet enregistrés sous le nom de domaine «.ma» a atteint 50.104 domaines, soit une progression de 10,37% par rapport à la même période en 2012. L'Agence nationale de réglementation des télécommunications (ANRT) a autorisé, à fin septembre 2013, quelques 31 prestataires «.ma». Par ailleurs, l'extension «press.ma» ne représente que 0.8% du total des noms de domaines enregistrés à fin septembre 2013.

XII. Les médias audiovisuels

46. Consolidation de la diversité politique dans les médias publics grâce à l'accès croissant des partis de l'opposition aux médias

Selon le rapport de la Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle (HACA) pour le premier semestre de l'année 2013[14], toutes émissions confondues, le pourcentage d'accès pour le gouvernement et les partis de la majorité s'est établi à 67,88%, et celui de l'opposition à 28,99% au premier semestre 2013, contre 62.57 % pour le gouvernement et la majorité et 33,15 % pour l'opposition en 2012. Au cours du premier trimestre de 2013, la présence de l'opposition dans les bulletins d'information des radios publiques a été plus importante que celle des partis de la majorité parlementaire. Ceci démontre qu'un travail important a été réalisé en 2013 en vue de promouvoir toutes formes de pluralisme et de diversité. S'agissant des bulletins d'information, 39 organisations syndicales ont bénéficié de 11 heures, 50 minutes et 47 secondes

---

[14] Rapport de la Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle (HACA) au titre du premier semestre 2013, disponible sur le site officiel de la HACA : http://haca.ma

de temps d'antenne, et deux organisations professionnelles ont bénéficié de plus de 9 heures de temps de d'antenne.

47. Une étude du Conseil de la Concurrence préconise l'ouverture du marché de la télévision à de nouvelles initiatives privées

En septembre 2013, le Conseil de la Concurrence a publié une étude préconisant l'ouverture du marché de la télévision à de nouvelles initiatives et encourageant la concurrence dans ce secteur. L'étude a conclu que le secteur de la communication audiovisuelle est régi par une législation qui encourage la libéralisation du secteur et favorise le pluralisme et la diversité de l'offre, ce qui contribue à promouvoir la concurrence. Ainsi, cette étude vient consacrer la pertinence de l'approche adoptée par le gouvernement, consistant à multiplier les efforts visant la mise à niveau du secteur de l'audiovisuel national dans la perspective de relever le défi de la libéralisation.

48. Mise en œuvre des mécanismes de la bonne gouvernance au niveau des sociétés nationales de l'audiovisuel

Ont été mis en place des comités relevant des conseils d'administration des sociétés prévus institutionnellement, conformément à une Charte sur la gouvernance. Il s'agit du comité de gouvernance, du comité de suivi du contrat-programme, du comité d'audit, du comité des salaires et du comité de la stratégie et d'investissement. Des mesures d'application ont été développées sur la base des observations et recommandations contenues dans les rapports des institutions officielles.

49. Définition des conditions d'élaboration des contrats de production externe et de coproduction de programmes audiovisuels, lancement des procédures d'appel d'offres et activation de la procédure e-dépôt[15]

La procédure d'appel d'offres a été activée. La SNRT a lancé un avis d'appel d'offres relatif aux programmes de la grille du mois de Ramadan 2013 pour les chaînes d'Al Oula, Tamazight et Laayoune TV. Plus de 270 projets de programmes ont été reçus, dont 241 projets ont satisfait aux conditions de la phase administrative, et seulement 41 d'entre eux ont été retenus lors des phases technique et artistique. Suite à l'étude de financement et aux délibérations finales, le Comité de sélection a retenu 24 projets. Il en a été de même au niveau de 2M. Suite à la procédure de sélection prévue par le cahier de charges de cette chaîne, l'avis d'appel d'offres pour des projets de

---

[15] Pour plus de détails sur la procédure d'appel d'offres concernant la SNRT, il convient de visiter le lien suivant : http://www.snrt.ma/appel_offres.php, et pour la SOREAD 2M : http://e-depot.2m.ma/

programmes pour les grilles du mois de Ramadan 2013 a abouti à la sélection de 12 projets. Trois opérations d'appel d'offres ont ensuite été lancées concernant Al Oula, Tamazight et Laayoune TV. Ainsi, l'application effective de la procédure de bonne gouvernance a permis d'assurer le caractère public des procédures, avec des décisions motivées, susceptibles de recours, une procédure avec des délais précis et la rationalisation des dépenses publiques. En outre, deux sites électroniques ont été créés pour réceptionner des projets de programmes pour la radio et la télévision, aussi bien au niveau de la SNRT que de la SOREAD 2M, conformément aux dispositions des cahiers des charges des deux sociétés.

50. Adoption par le Conseil d'administration d'une note d'orientation relative au contrat programme de la Société nationale de la radiodiffusion et de la télévision (SNRT)

L'objectif est de consolider les acquis et améliorer la performance de la Société afin de réaliser les résultats escomptés. Cette note d'orientation porte essentiellement sur la garantie de l'application des cahiers des charges pour contribuer à renforcer l'espace audiovisuel national, assurer le pluralisme, l'indépendance, la transparence et la qualité, améliorer la couverture nationale, notamment la transmission numérique, et élaborer un plan pour maitriser les dépenses et renforcer la gouvernance afin d'améliorer le niveau d'organisation et les structures financières de la Société.

51. Adoption du décret portant sur la création de la Commission nationale pour la transition vers la télévision numérique terrestre (TNT)

Un projet de plan national de transition de la transmission analogique vers une transmission numérique terrestre a été élaboré pour 2013 - 2015, conformément à l'engagement international du Maroc relatif au passage à un système de transmission numérique terrestre par UHF dès 2015.

52. Mise en place d'une Commission d'éthique au sein de la Société nationale de radiodiffusion et de télévision et de la SOREAD 2M

Deux commissions d'éthique ont été créées les 17 et 18 janvier 2013 au sein de la Société nationale de radiodiffusion et de télévision et de la SOREAD 2M en vue de promouvoir le respect de la déontologie dans l'exercice de la profession. Ces commissions sont composées de personnalités civiles exerçant en dehors des deux sociétés.

53. Lancement du projet d'une chaîne parlementaire

En application des dispositions de l'article 7 du cahier de charges de la Société nationale de radiodiffusion et de télévision, les préparatifs concernant le projet

de lancement d'une chaîne parlementaire ont été entamés en 2013, avec la contribution des différents secteurs et institutions concernés. Cette chaîne qui sera placée sous la supervision du Parlement, et qui sera indépendante vis-à-vis de l'Exécutif, permettra à l'opinion publique nationale de suivre les différentes activités parlementaires et contribuera à promouvoir le dialogue et les débats publics. Ce projet permettra également de doter l'institution législative, qui regroupe les représentants des citoyens et des citoyennes, d'un outil moderne et ouvert pour promouvoir la communication et renforcer le droit d'accès à l'information relative au parlement.

XIII. Médias radiophoniques

54. Lancement du dialogue sur les radios associatives

L'année 2013 a été marqué par le lancement du dialogue sur les radios associatives, suite à de nombreuses réunions qui ont été tenues en vue de prendre connaissance des expériences internationales dans le domaine des médias de proximité, et d'élargir le débat national avec les différents intervenants concernant la possibilité de lancer des radios associatives.

55. Aucune sanction donnant lieu à l'interruption de la diffusion d'une station radio

Le Maroc compte aujourd'hui 18 stations de radio privées, en plus des 16 stations de radio publiques. La ligne éditoriale de ces radios est indépendante. En 2013, la HACA n'a pris aucune sanction donnant lieu à l'interruption de la diffusion à l'encontre d'une station radio.

56. La loi n'interdit pas la création de chaînes de télévision ou de radios privées

L'octroi de licences d'exploitation revient à la Haute Autorité de la communication audiovisuelle (HACA), et la loi n'interdit pas la création de chaînes de télévision ou de radios privées.

57. Mise en place d'un système de mesure d'audience en toute indépendance

Il s'agit d'un effort exceptionnel engagé par les radiodiffuseurs privés. Le Ministère de la Communications s'est employé à promouvoir cette initiative, ce qui a eu pour effet d'accroître la compétitivité dans le domaine radiophonique et de rehausser ainsi la qualité des prestations. Ainsi, la grille des programmes a été modifiée et des améliorations ont été enregistrées au niveau de la langue, du calibre des intervenants et de la logique de la concurrence. Le système d'audimétrie s'applique à 13 radios privées et 6 stations radio publiques, ce qui permet aux annonceurs d'avoir une meilleure visibilité, et aux radios de rehausser leur compétitivité ainsi que la qualité de leurs programmes.

58. Mise à niveau et renforcement du partenariat avec les stations radio privées

Un accord de partenariat a été signé le jeudi 28 février 2013 entre le Ministère de la Communication, l'Agence Maghreb Arabe Presse et l'Association des Radios et Télévisions indépendantes (ARTI), ainsi qu'un accord de partenariat entre le Ministère de la Communication et l'ARTI. Ces deux accords ont pour objectif de définir un cadre de coopération et de partenariat pour améliorer la production radiophonique et audiovisuelle, de développer et mettre à niveau les radios et télévisions indépendantes afin d'élargir les domaines d'accès à l'information et de garantir le pluralisme et la diversité en matière de programmation.

XIV. Les médias régionaux

59. Une plus grande diffusion de journaux et magazines régionaux

Le nombre de journaux régionaux a atteint 177 publications en 2013, dont 155 en langue arabe, 4 consacrées aux affaires amazighes, 6 en langue française et 1 en dialecte Hassani. En 2012, le nombre de journaux régionaux s'élevait à 122, dont 104 en langue arabe, quatre dédiés aux affaires amazighes, 8 en arabe et en français et 5 francophones.

60. Renforcement des capacités des ressources humaines des médias régionaux

Un accord de partenariat et de coopération a été signé entre le Ministère de la Communication et l'Observatoire universitaire des métiers et pratiques des médias, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de l'Université Ibn Zohr d'Agadir, dans le but de promouvoir les médias régionaux et d'assurer et de renforcer les capacités des ressources humaines impliquées dans le domaine de l'information dans la région d'Agadir-Souss-Massa-Draa. Le ministère a également organisé des cours de formation sous la supervision de ses différentes directions régionales au profit du personnel de la presse électronique régionale.

61. Augmentation du nombre de journaux régionaux et locaux bénéficiant de l'aide

Un certain nombre de journaux locaux et régionaux à faible tirage bénéficient de l'aide publique à la presse écrite, conformément à ce qui est prévu dans le contrat-programme pour la mise à niveau de l'entreprise de presse. Le nombre de titres régionaux ayant bénéficié de l'aide en 2013 s'élève à 15 journaux, contre 11 en 2012.

XV. Un plus grand intérêt pour la langue amazighe dans les médias

62. Lancement du portail amazigh «mapamazighe.ma» à la MAP

Ce portail a été officiellement lancé le 15 mai 2013, et il a commencé à publier des dizaines de bulletins d'information par jour, utilisant le caractère Tifinagh.

63. Création de la catégorie de la production journalistique amazighe dans le Grand Prix national de la presse, outre la catégorie de la production journalistique hassanie.

XVI. L'approche genre

64. L'intégration de l'approche genre dans les cahiers des charges des sociétés nationales de l'audiovisuel à même de contribuer à améliorer et à promouvoir l'image de la femme dans les médias

Ces dispositions soulignent notamment la nécessité d'éviter de faire l'apologie de la violence ou d'inciter à la discrimination sur la base du sexe. Elles appellent également à créer une chaîne pour la famille et l'enfant, à consacrer des programmes à la femme visant à promouvoir son image, ses droits et son rôle et à renforcer la cohésion et la stabilité familiales. Elles incitent également à veiller à impliquer la femme dans les programme débat, à respecter le pluralisme en faisant participer les associations de la société civile et les organisations non gouvernementales, y compris celles des femmes, aux débats et programmes interactifs, et ce de façon équitable et équilibrée. Les rapports préparés par les sociétés audiovisuelles publiques doivent s'assurer du respect des dispositions visant à améliorer et à promouvoir l'image de la femme dans les médias ainsi que les efforts déployés pour atteindre la parité, tout en réservant une partie de la charte d'éthique aux dispositions liées à la promotion de l'image de la femme et à préciser les clichés stéréotypés qu'il incombe d'éviter.

65. Elaboration d'un projet d'amendement de la loi 77.03 relative à l'information l'audiovisuelle

Un projet de modification de la loi n°77-03 relative à l'audiovisuel a été élaboré à travers la modification des articles 4 et 9 en y insérant des clauses qui interdisent les images stéréotypées de la femme ainsi que la discrimination ou l'atteinte à la dignité de la femme dans les médias.

66. Lancement des préparatifs pour le «Prix national de l'égalité et la dignité dans le domaine de la presse»

Ce prix vise à rendre hommage aux journalistes qui se sont distingués par leur engagement envers la promotion de l'égalité entre les hommes et les femmes et pour la lutte contre les clichés et les stéréotypes. Il vise également à sensibiliser les acteurs concernés pour une meilleure représentation des femmes dans les médias, à veiller à l'application des dispositions de la Charte nationale pour la promotion de l'image de la femme dans les médias. Un cahier de charges relatif à ce prix a été élaboré.

67. Signature d'un accord de partenariat entre le Ministère de la Communication et le Ministère de la solidarité, de la femme, de la famille et du développement social

L'accord vise à mettre en œuvre les dispositions du plan gouvernemental pour l'égalité «IKRAM», en plus d'assurer le lancement de l'Observatoire national pour l'amélioration de l'image de la femme.

68. Renforcement des capacités des femmes journalistes

Une journée d'étude s'est tenue à Casablanca le 27 février 2013 sur "La place de la femme journaliste dans le paysage médiatique". Cette manifestation a abouti à l'adoption de 24 recommandations pour le renforcement des capacités des femmes journalistes et pour conforter leur rôle dans le paysage médiatique national. Ces recommandations ont mis un accent particulier sur la nécessité de mentionner la "formation continue" dans les cahiers de charges des acteurs et des professionnels du secteur, de veiller à la formation en matière de gestion d'entreprise de presse afin de permettre aux femmes journalistes d'accéder aux postes de responsabilité et de leadership, et d'activer le rôle de la commission d'arbitrage dans le règlement des différends entre les femmes journalistes et les entreprises de presse. Les recommandations ont également porté sur l'adoption de mesures de discrimination positive en faveur des femmes journalistes, outre la proposition de mesures et de procédures au sein des entreprises pour protéger la femme journaliste contre le harcèlement. Le lancement d'une étude sur la place de la femme journaliste dans les médias a également été annoncé au cours de cette journée d'étude dans le but de tirer des conclusions et d'examiner les voies et moyens de renforcer le statut de la femme journaliste, de manière à lui permettre d'accéder à des postes de responsabilité dans les différentes entreprises et institutions médiatiques.

XVII. Agence Maghreb Arabe Presse

69. Diversification du produit et augmentation de la production de l'Agence Maghreb Arabe Presse

Le service MAP-TV nouvellement mis en place a permis de produire un total de 2749 vidéos au cours de l'année 2013. Parallèlement, le service MAP-audio a été lancé et a permis de réaliser 6791 données audio. Le service MAP-photo a quant à lui diffusé 8969 images, et MAP-Infographie a réalisé 953 infographies. Par ailleurs, 1211 dépêches en caractère amazigh Tifinagh ont été diffusées sur le site «mapamazighe». L'Agence a également publié en juin 2013 le premier numéro de son magazine documentaire en nouvelle version.

70. Mise en place du Conseil de la rédaction de l'Agence Maghreb Arabe Presse qui veille au respect de la Charte de la rédaction adoptée par les journalistes

Dans le cadre des activités de la Journée nationale de l'information, organisée le 15 novembre 2013, il a été procédé à l'installation du Conseil de la rédaction de l'Agence, en tant qu'outil efficace de bonne gouvernance et comme force de proposition devant aider dans la gestion des services de rédaction, en plus de fournir des conseils ou des recommandations sur toutes les questions relatives à la gestion de la rédaction, la mobilité, l'évaluation, la promotion, la formation, la discipline et l'éthique. Les statuts du Conseil de la rédaction ont été adoptés et ses membres ont été élus. La création du Conseil de la rédaction s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre des dispositions de la Charte déontologique et d'éthique de l'Agence Maghreb Arabe Presse, entérinée par les journalistes de la MAP en mai 2012.

71. Consolidation de la présence de l'Agence aux plans national et international

La consolidation de la présence de la MAP tant au niveau national qu'à l'étranger s'est poursuivie en 2013, atteignant 34 bureaux dans 12 régions au niveau national, et 62 représentations internationales réparties sur 12 pôles internationaux.

72. Création d'une fondation chargée de promouvoir l'aspect culturel, la formation et les œuvres sociales en faveur des employés et des retraités de la MAP

73. Elaboration du projet de contrat-programme de la MAP

Cette initiative vise à confirmer le leadership de l'Agence au plan continental ainsi que sa pleine adhésion aux progrès technologiques du XXIe siècle. Elle a également pour objectif d'assurer des prestations de haute qualité, d'élaborer

un Statut du personnel et d'assurer l'adhésion de tous sur la voie de la réforme de l'agence.

74. Renforcement de la diversité et du pluralisme du produit de l'Agence Maghreb Arabe Presse

Les statistiques annuelles de l'Agence Maghreb Arabe Presse pour 2013 confirment la ligne éditoriale professionnelle de l'agence quant au respect de la diversité et du pluralisme. Selon ces données statistiques[16], les dépêches sur les activités gouvernementales ne représentent que 12,4% du produit de la MAP, soit 4986 activités. Le pluralisme et la diversité se vérifient en particulier dans la couverture des activités des partis politiques et des syndicats, toutes tendances confondues. En effet, l'Agence a couvert 1488 activités des partis politiques (4%), 261 activités relevant des syndicats (0,65%) et 4660 activités d'associations de la société civile (11,6%). La part des activités régionales dans le produit annuel de l'Agence s'est établie à 3774 activités, soit 9,43% de l'ensemble des activités - ce qui consacre une tendance vers l'information de proximité - suivie des activités culturelles avec 3093 activités (soit 7,7%). S'ajoutent à cela les dépêches relatives à la vie économique, sociale et sportive.

XVIII. Transparence du secteur de la publicité, des annonces légales et des exonérations fiscales

75. Augmentation des investissements du secteur de la publicité dans les médias

Les investissements publicitaires dans les secteurs de la presse écrite, la radio et la télévision ont atteint environ de 4,32 milliards de dirhams en 2012 selon les premières estimations de l'agence «Imperium» qui s'intéresse au secteur de la communication. Ces investissements se répartissent comme suit: 2,02 milliards de dirhams pour la télévision, 1,01 milliard de dirhams pour la radio, et 1,28 milliard de dirhams pour la presse écrite. Par ailleurs, le volume global des investissements publicitaires en 2013 a atteint 5,99 milliards de dirhams, contre 5,63 milliards de dirhams en 2012 selon les mêmes estimations. Le nombre total des annonceurs s'est établi à 3688 et plus de 50 mille nouveaux messages publicitaires.

[16] Des informations plus détaillées sur la diversité et le pluralisme dans le produit de la MAP figurent en annexe du présent rapport.

76. Renforcement de la transparence dans la répartition des annonces légales

Au cours de l'année 2013, le Ministère de la Communication a procédé à la répartition de 7337 annonces administratives au profit de 21 journaux et de la radio nationale, dont 17 quotidiens, le reste étant composé de publications hebdomadaires. Un dialogue a également été engagé avec les éditeurs en vue de la mise à niveau du secteur de l'édition, ce qui renforcera la transparence de la répartition des annonces sur des bases objectives afin de garantir l'égalité des chances, la compétence et l'efficacité.

77. Elaboration de projets de dispositions relatives à la transparence et à la concurrence en matière de publicité dans la presse écrite

Suite au processus de dialogue engagé avec les professionnels concernant la mise à niveau du secteur publicitaire ainsi que la mise à jour de l'arsenal juridique y afférent, des dispositions relatives à la publicité dans la presse écrite ont été stipulées dans le cadre du projet de loi sur les métiers connexes à la presse et à l'édition. Le projet proclame que la liberté de la publicité dans la presse écrite est garantie. Il organise, par ailleurs, la relation entre les parties impliquées dans le processus publicitaire (à savoir l'annonceur, l'agence publicitaire et l'imprimé publicitaire) dans le cadre de relations contractuelles entre les professionnels du secteur de la publicité. Le projet met également en place un système de facturation en matière d'achat d'espace publicitaire dans la presse écrite, de manière à assurer la transparence sur la base d'une grille tarifaire. Il stipule également les règles déontologiques s'appliquant à la pratique de la publicité en passant en revue les différentes catégories de publicité interdite.

78. Aucun cas d'utilisation du boycott publicitaire comme moyen de pression sur des journaux

79. Garantie de la transparence dans le secteur de la publicité

Le dialogue s'est poursuivi en 2013 avec les institutions professionnelles du secteur de la publicité en vue de l'organisation du secteur, de son développement, et de sa transparence, afin de promouvoir l'égalité des chances et la libre concurrence, et de mettre en place des mécanismes d'autorégulation du secteur de la publicité.

80. Création d'un fonds de promotion du paysage audiovisuel, des annonces et de l'édition publique

Le Bulletin officiel n° 6113 en date du 31 décembre 2012 stipule qu'en vertu de loi de finances n° 8-96 portant modification des dispositions de l'article 44 relatif au compte d'affectation spéciale, il est institué un «fonds de promotion

du paysage audiovisuel, des annonces et de l'édition publique». Cette disposition permettra une gestion des ressources financières des annonces légales, judiciaires et administratives, réglant ainsi le problème des retards dans le paiement des annonces, et qui se traduisent par l'accumulation des arriérés relatifs à l'édition.

81. Elaboration d'un nouveau décret sur l'organisation de la diffusion de nouvelles annonces juridiques, judiciaires et administratives

Ce nouveau décret modifie le Décret n ° 072-64-2 du 29 mars 1965, devenu caduc, suite à la promulgation de la loi n ° 06-99 sur la liberté des prix et de la concurrence. Ce décret permettra d'encadrer et de réglementer les annonces compte tenu du rôle juridique assuré par la publication dans la validité des actes de procédure, et ce essentiellement en : regroupant et en rassemblant au sein du Ministère de la Communication toutes les demandes de publication provenant des diverses administrations publiques, des collectivités locales, des établissements publics et des tribunaux, et les distribuer de manière équitable aux journaux habilités à les publier. Ce nouveau texte vise également à veiller à assurer la parité entre les journaux dans la répartition des annonces, la préservation de l'équilibre et l'égalité des chances afin d'éviter tout monopole par certains organes de presse dans la publication des annonces, et pour assurer la publication des annonces dans les délais et les conditions exigées par les administrations concernées ainsi que le recouvrement des montants dus suite à la publication et qui sont prévus dans les budgets des administrations et des établissements publics, et d'en ordonner le versement aux journaux ayant respecté les délais prescrits pour la publication.

82. Maintien des exonérations de l'impôt destinées à élargir la distribution des journaux et à accroître la production audiovisuelle

Il s'agit de dix exonérations de taxe sur la valeur ajoutée[17] dans les domaines suivants :

- Vente et importation portant sur les journaux, publications, livres, de la musique imprimée ainsi que les CD-ROM reproduisant les publications et les livres. L'exonération s'applique également aux ventes de déchets provenant de l'impression des journaux, publications et livres;
- Travaux de composition, d'impression et de livraison y afférents;
- Opérations de vente et d'importation de papiers destinés à l'impression des journaux et publications périodiques ainsi qu'à l'édition, lorsqu'ils

[17] Exonérations prévues dans la loi de finances pour 2014 :
http://www.finances.gov.ma/Docs/2013/db/6217٪20A٪20BIS.pdf

sont destinés à une imprimerie;
- Exonération à l'intérieur et à l'importation de films documentaires ou éducatifs qui ne sont pas importés dans un but lucratif;
- Exonération à l'intérieur et à l'importation de biens et marchandises destinés à être livrés à titre de don par les personnes physiques ou morales marocaines ou étrangères à l'Etat, aux collectivités locales, aux établissements publics et aux associations reconnues d'utilité publique s'occupant des conditions sociales et sanitaires des personnes handicapées ou en situation précaire;
- Exonération des biens et des services acquis ou loués par les entreprises étrangères de productions audiovisuelles, cinématographiques et télévisuelles, à l'occasion de tournage de films au Maroc;
- Exonération à l'importation des publications de propagande, tels que guides, dépliants, même illustrées, qui ont pour objet essentiel d'amener le public à visiter un pays, une localité, une foire, une exposition présentant un caractère général, destinées à être distribuées gratuitement et ne renfermant aucun texte de publicité commerciale ;
- Exonération des personnes résidentes pour les produits qui leur sont versés en contrepartie de l'usage ou du droit à usage de droits d'auteur sur les œuvres littéraires artistiques ou scientifiques;
- Exonération au titre des revenus salariaux, des prix littéraires et artistiques dont le montant ne dépasse pas annuellement 100 000 Dhs;
- Retenue à la source après un abattement forfaitaire de 40% sur le montant brut des cachets octroyés aux artistes exerçant à titre individuel ou constitués en troupes.

XIX. Distribution et diffusion des journaux

83. Liberté d'impression et de distribution des journaux

Il existe au Maroc plusieurs entreprises d'impression et de diffusion des journaux. Les journaux demeurent par ailleurs libres de disposer de leurs propres imprimeries et outils de distribution, ou de recourir à des entreprises privées d'impression qui leur assurent la couverture de l'ensemble du territoire national. Des dispositions juridiques relatives à la distribution, à la diffusion et à l'impression ont été élaborées et feront partie du Code de la presse et l'édition.

84. Consécration de la transparence de la diffusion des journaux à travers l'organisme de justification de diffusion

En 2013, les éditeurs et les annonceurs ont été encouragés à restructurer l'Organisme de justification de la diffusion (OJD), à consolider son indépendance et à garantir la régularité de la publication des données relatives à la diffusion de la presse écrite.

XX. Offre de formation en matière d'information

85. Offre de formation diversifiée en matière d'information et de communication

Créé en 1969, l'Institut supérieur de l'Information et de la Communication (ISIC) est le plus ancien établissement universitaire public spécialisé dans la formation aux métiers de journalisme et de communication. La formation y est organisée en cycles, passerelles et unités. La formation dispensée à l'institut allie apprentissage théorique et travaux pratiques. Elle est également fondée sur des programmes visant à améliorer la qualité de la formation spécialisée en renforçant la formation professionnelle et les ateliers de production. L'enseignement à l'Institut supérieur de l'Information et de la Communication est structuré autour de trois départements: la presse écrite, l'audiovisuel et la communication des organisations. Chaque année, l'Institut forme des dizaines de diplômés. Leur nombre était de 36 en 2012-2013. Le nombre d'étudiants actuellement inscrits à l'Institut supérieur de l'Information et de la Communication est de 195 étudiants, tous niveaux confondus (formation de quatre ans), dans les sections arabe et française. Au cours de l'année 2013 – 2014, il y aura deux groupes de diplômés, le premier groupe de diplômés constituera le dernier groupe sous l'ancien système, tandis que les membres du deuxième groupe obtiendront leur diplôme après l'application du système Licence-Master-Doctorat. L'Institut a lancé la première branche de Master spécialisé en "économie, gestion et médias" au titre de l'année 2013 - 2014, et ce dans le cadre du nouveau système adopté par l'établissement (Licence-Master-Doctorat).

L'offre de formation au Maroc est portée par des instituts supérieurs, des facultés du secteur public, des instituts et des écoles publiques de formation professionnelle, des écoles et des instituts supérieurs privés ainsi que des instituts et des centres privés de formation professionnelle. Au total, il y a 35 établissements : quatre instituts et écoles supérieures publics, 12 facultés dispensant des formations dans le domaine de l'information et de la communication, 2 instituts publics de formation professionnelle, 10 écoles et instituts d'enseignement supérieur privés et 7 instituts et centres de formation

professionnelle. Ces établissements s'emploient à dispenser une formation spécialisée dans les domaines du journalisme, de la communication, de l'audiovisuel, du cinéma, de la publicité et de quelques professions connexes. Ils décernent un certain nombre de diplômes en fonction essentiellement du système et de la durée de formation.

Les 35 établissements sont situés dans 13 villes marocaines et se répartissant entre instituts supérieurs, écoles publiques et privées et instituts publics et privés de formation professionnelle:

Etablissements	Nombre	Pourcentage
Instituts supérieurs publics	16	45,7٪
Ecoles et instituts supérieurs privés	10	28,6٪
Centres publics de formation professionnelle	2	5,7٪
Centres de formation professionnelle privés	7	20٪
Total	**35**	**100٪**

86. Elaboration d'un guide sur les offres de formation dans le domaine de l'information et de la communication

Un guide faisant le point sur les offres de formation dans le domaine de l'information et de la communication proposées par des établissements d'enseignement supérieurs publics et privés et des instituts de formation professionnelle publics et privés au niveau national sera publié au cours de 2014. Ce guide fournira aux étudiants, aux chercheurs, aux professionnels et aux acteurs concernés un certain nombre de données sur les multiples offres proposées par ces établissements, ainsi que sur leurs programmes de formations et les diplômes décernés.

87. Préparatifs pour l'organisation d'un colloque national sur la formation dans le domaine de l'information et de la communication

Il est prévu d'organiser un colloque national sur la formation dans le domaine de l'information et de la communication au cours de l'année 2014, en collaboration avec les départements concernés, les organisations professionnelles et les chambres professionnelles œuvrant dans le domaine du journalisme, de l'audiovisuel, du cinéma et de la télévision, ainsi que les représentants des éditeurs, des journalistes, des syndicats et des associations professionnelles. Le but est de développer une stratégie nationale intégrée en vue de la mise à niveau du secteur de l'information et de la communication, et

de jeter les bases d'une coopération conjointe entre les secteurs public et privé dans ce domaine.

88. Liberté totale d’accès à la formation au métier de journaliste

Il n’existe au Maroc aucune restriction de quelle que nature que ce soit à l’accès à la formation au métier de journaliste.

89. Promotion de la formation dans les domaines de l’audiovisuel

Dans le cadre du renforcement de la formation dans les métiers de l’audiovisuel et du cinéma, il a été procédé à la mise en place de l'Institut Supérieur des Métiers de l'Audiovisuel et du Cinéma (ISMAC) en tant qu’établissement public d'enseignement supérieur, tout en poursuivant les travaux d’aménagement institutionnel, pédagogique et logistique. Une Commission consultative a également été mise en place en coordination avec les professionnels pour élaborer les méthodes d’enseignement et les programmes. L’Institut Supérieur des Métiers de l'Audiovisuel et du Cinéma a ouvert ses portes au début de l’année universitaire 2013-2014. Il est investi d’une mission de formation, de recherche et de fourniture de prestations dans le domaine des professions de l'audiovisuel, du cinéma et des métiers connexes, y compris l’image, le son, le montage, la post-production ainsi que dans les professions liées à la production et les métiers associés à la production et à l'écriture.

XXI. Promotion de la créativité journalistique et renforcement des capacités des journalistes

90. Adoption d'un nouveau décret sur le Grand Prix national de la presse

Trois nouvelles catégories ont été ajoutées dans le cadre du Prix : le prix de la presse électronique, le prix de la production journalistique hassanie, et le prix de la production journalistique amazighe. Au titre de l’année 2013 un total de 115 candidatures, toutes catégories confondues, ont été déposées : 12 pour la catégorie radio, 21 pour la télévision, 39 pour la presse écrite, 3 pour la presse électronique, 10 pour l’agence de presse, 5 pour la photographie, 4 pour la production journalistique amazighe/télévision et 21 pour la production journalistique hassanie. La répartition des candidatures par langue était comme suit : 67 candidatures en langue arabe, 18 en français, 21 en amazigh et 4 en dialecte hassani. A noter que le Grand Prix national de la presse vise à rendre hommage aux hommes et aux femmes journalistes qui ont contribué, par des efforts tant individuels que collectifs, à promouvoir divers aspects de la pratique journalistique.

91. Le Grand Prix national de la presse décerné à des journalistes dans de nouvelles catégories

Lors d’une cérémonie organisée à Rabat le 24 décembre 2013, le jury du Grand Prix national de la presse a révélé les noms des lauréats de cette onzième édition. Outre le prix honorifique et ceux de la télévision, de la radio, de la presse écrite, de l’agence de presse et de la photographie, les prix dans trois nouvelles catégories nouvellement créées ont été décernés lors de cette édition, à savoir le prix de la production journalistique amazighe, le prix de la production journalistique hassanie, et celui de la presse électronique.

92. Renforcement de la formation continue au profit des journalistes

En septembre 2013, le cahier de charges pour la formation de journalistes professionnels dans la presse écrite, audiovisuelle et électronique a été élaboré, et ce en application de l'accord-cadre de partenariat signé en octobre 2012 entre le ministère de la Communication, le Syndicat national de la presse marocaine et la Fédération Marocaine des Editeurs des Journaux. Cet accord a pour objectif l'organisation conjointe de sessions de formation au profit des journalistes professionnels et la réalisation de travaux de recherche et d’études sur le secteur de l'information et de la communication.

93. Organisation de cours de formation au profit de journalistes dans le domaine juridique

Conformément aux recommandations de la journée d'étude tenue le 3 mai 2012 sur the thème "La réforme du Code de la presse et la relation entre le pouvoir judiciaire" et suite aux travaux du onzième Colloque régional du dialogue national sur la réforme du système judiciaire, ayant pour thème "Justice et médias », une commission composée de représentants du Ministère de la Justice et des Libertés, du Ministère de la Communication et de représentants des professionnels du secteur de la presse et de l’édition a été mise en place dans le but de faire le point sur les besoins et les programmes de formation.

94. Renforcement des capacités des journalistes professionnels

Dans le cadre d’un programme de renforcement des capacités des journalistes, notamment en leur permettant de s’initier aux méthodes de travail des institutions européennes, une visite a été organisée en avril 2013 au siège de l'UE à Bruxelles au profit d’un groupe de journalistes marocains. Composé de 15 journalistes, ce groupe représentait différents médias, en respect du principe de la diversité et du pluralisme médiatique et linguistique, dont 11 quotidiens et 4 hebdomadaires, 8 d'expression française et 7 en langue arabe. Une deuxième visite a été organisée en septembre 2013, et a profité à 17

journalistes représentant 6 publications hebdomadaires, 9 quotidiens et 2 journaux électroniques, dont 7 d'expression française et 10 en langue arabe.

XXII. Promotion des conditions sociales des journalistes

95. Assistance spéciale pour la couverture médicale des journalistes

En vertu d'un accord signé avec la Mutuelle Nationale des Artistes (MNA), il a été décidé de réserver une dotation annuelle de 500.000 dirhams pour la couverture médicale de toutes les catégories de professionnels employés dans les métiers de la presse.

96. Examen d'un projet de création d'un fonds de solidarité et de prévoyance au profit des journalistes professionnels

Une réunion s'est tenue le 25 décembre 2013 au Parlement avec la Commission de l'enseignement, de la culture et de la communication concernant la création d'un fonds de solidarité et de prévoyance au profit des journalistes professionnels. Elle fait suite à une proposition introduite par le Groupe istiqlalien de l'unité et de l'égalitarisme à la Chambre des Représentants. A cet égard, le Ministère de la Communication a soumis une proposition pour la création d'une institution sous forme de «Mutuelle nationale des journalistes». D'importantes étapes ont été franchies dans l'élaboration de ce projet au sein de la Commission de l'enseignement, de la culture et de la communication à la Chambre des Représentants.

XXIII. Partenariat avec des acteurs clés dans le domaine des médias

97. Renforcement des capacités des organismes et institutions professionnels par le biais des partenariats

Au cours de 2013, plusieurs accords de partenariat et contrats-programmes ont été signés entre le ministère de la Communication et un nombre d'acteurs clés dans le domaine des médias:

- Contrat-programme avec la Fédération marocaine des éditeurs de journaux (FMEJ), en vue de la mise à niveau de l'entreprise de presse;
- Accord de partenariat avec la Fédération Marocaine des Médias (FMM) dans le but de développer le secteur de l'information et de la

communication;
- Accord de partenariat avec l'Association des Radios et Télévisions indépendantes (ARTI), dans le but de promouvoir et développer le produit radiophonique et audiovisuel;
- Protocole d'accord avec l'Agence Maghreb Arabe Presse et l'Association des Radios et Télévisions indépendantes afin de permettre à l'Association de bénéficier d'un certain nombre de services fournis par l'Agence Maghreb Arabe Presse;
- Accord de partenariat avec l'Association Marocaine des Droits des Spectateurs –AMDS) dans le but d'arrêter un cadre de coopération et de partenariat entre le ministère et l'Association marocaine des droits des spectateurs;
- Accord de partenariat et de coopération avec l'Observatoire Universitaire des Métiers et Pratiques des Médias relevant de la Faculté des Lettres et des Sciences humaines de l'Université Ibn Zohr, dans le but d'assurer la coopération et la communication en matière de formation, de promotion des médias régionaux et de renforcement des capacités des ressources humaines.

XXIV. Renforcement des engagements internationaux du Royaume relatifs à la presse

98. Mise en application de l'engagement du Maroc devant le Conseil des droits de l'homme des Nations unies à consolider la liberté de la presse

Le Ministère de la Communication s'est attelé à l'élaboration du rapport d'étape qui sera présenté lors de la prochaine session de la Commission des droits de l'homme, qui aura lieu en mai 2014 à Genève, sur la protection et la promotion des droits civils et politiques (liberté d'opinion et d'expression et droit d'accès à l'information), en plus des recommandations relatives à des mesures particulières pour la promotion et la préservation de droits catégoriels (égalité entre les hommes et les femmes).

99. Ouverture sur les organisations nationales et internationales de défense des droits de l'Homme

Le ministère de la Communication a pris part au symposium international organisé par le Centre d'études et de recherche en sciences sociales (CERSS) les 15 et 16 novembre 2013 sur le thème : «La liberté de la presse à l'épreuve de l'évaluation». Ce symposium a contribué à réunir les conditions nécessaires pour un renforcement du dialogue avec les organisations internationales des

droits de l'homme sur la liberté de la presse au Maroc. Par ailleurs, le ministère, en partenariat avec le bureau de l'UNESCO à Rabat et l'Association marocaine pour Internet (MISOC), a organisé un colloque sur "la liberté d'utilisation de l'Internet et la liberté de la presse" les 15 et 16 février 2013. Ce colloque a souligné l'importance de l'Internet et le rôle particulier qu'il joue dans le développement, notamment en permettant l'accès à l'information et en élargissant le champ de la liberté d'expression, sachant que cette liberté a besoin d'être protégée par des politiques de soutien.

XXV. Renforcement du cadre institutionnel général de promotion des droits de l'Homme, y compris la liberté de la presse

100. Consolidation du rôle du Conseil national des droits de l'Homme en matière de promotion de la liberté de la presse

En tant qu'institution nationale chargée de contrôler, de superviser et d'assurer le suivi de la situation des droits de l'homme aux plans national et régional, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) joue un rôle important dans la promotion de la liberté d'expression et de la presse, que ce soit à travers les rapports qu'il publie, ou les activités et les colloques qu'il organise au niveau national et régional, et qui ont trait à des domaines liés à la liberté d'expression et de la presse, y compris le droit d'accéder à l'information.

LISTE RÉCAPITULATIVE DES INDICATEURS

3

1. Elaboration d’un projet de Code de la presse moderne affranchi des peines privatives de liberté
2. Elaboration d’un projet de dispositions juridiques garantissant le droit des journalistes d’accéder aux informations et de les publier
3. Organisation des Assises Nationales sur le droit d’accès à l’information
4. Soumission au Conseil de Gouvernement d’un projet de loi sur le droit d'accéder à l'information
5. Restructuration et articulation du portail national « maroc.ma » selon les normes internationales
6. Régression de plus de 25% des cas d’harcèlement contre les journalistes dans le cadre de l’exercice de leur profession
7. Aucun cas d’interdiction ou de confiscation d’un journal national
8. Aucune violence ou exaction commise à l’encontre de journalistes
9. Aucun cas de mise sous surveillance d’un journaliste
10. Mise en place d’une commission d’arbitrage pour le règlement des contentieux du travail entre les journalistes et leurs employeurs
11. Respect du droit d’association et du droit de grève des journalistes
12. Consécration du mécanisme participatif et transparent en matière d’accréditation des journalistes
13. Possibilité de recours contre la décision de refus d’octroi de la carte de presse avec l’obligation de motiver le refus
14. Engagement au respect de l’indépendance des médias
15. Une procédure pour l’édition des journaux et des périodiques ne prévoyant qu’une déclaration sans aucune intervention de l’autorité exécutive
16. Les titres nationaux ont atteint 448 titres selon la procédure de dépôt légal
17. Régression continue des affaires en justice impliquant des journalistes

18. Renforcement des garanties de la liberté de la presse dans la Charte nationale sur la réforme du système judiciaire

19. Aucune condamnation définitive d'emprisonnement n'a été enregistrée à l'encontre de journalistes

20. Recours essentiellement au Code de la presse dans les contentieux relatifs à la presse en 2013

21. Consécration de la tendance vers une minimisation significative des indemnités

22. Tendance vers l'annulation des poursuites contre des journalistes pour le moindre vice de forme

23. Encouragement de la réconciliation entre les parties dans les contentieux relatifs à la presse

24. Aucun cas d'usage répété ou injustifié d'amendes, d'assignations à comparaître ou d'actions légales engagés contre des journalistes ou organes de presse

25. Poursuite du processus de communication entre les professionnels de presse et les magistrats

26. Elargissement de la présence de la presse étrangère et des agences internationales

27. Quatre magazines étrangers autorisés à paraître au Maroc

28. Augmentation du nombre d'autorisations de tournage octroyées

29. Augmentation de la distribution des publications étrangères

30. Aucun cas de retrait d'accréditation d'un organe de presse étranger

31. Augmentation de la distribution des journaux et périodiques étrangers au Maroc

32. Adoption d'un nouveau contrat-programme pour la mise à niveau de l'entreprise de presse

33. Octroi de l'aide au titre des trois premiers trimestres de l'année 2013 à 74 journaux

34. Publication de la liste des journaux bénéficiant de l'aide publique

35. Liberté de création de sites d'information électroniques

36. Adoption par le Ministère de la Justice et des Libertés de la circulaire n° 15 S 3 garantissant la reconnaissance juridique au profit de la presse électronique

37. Aucun cas de fermeture d'un site électronique ou d'interdiction d'accès

38. Adoption d'un projet professionnel pour la promotion de la presse électronique

39. Elaboration d'un projet de loi cadre pour la liberté de la presse électronique

40. Mise en place d'un cadre transparent, pluraliste et impartial en matière d'aide publique à la presse électronique

41. Elargissement de la connectivité et de l'accès à l'internet

42. Développement d'un cadre juridique et réglementaire favorable à l'Internet

43. Le Maroc ne figure pas sur la liste des « Ennemis de l'Internet »

44. Le Maroc ne figure pas sur la liste du rapport sur la transparence, publié par le réseau social "Facebook"

45. Extension des domaines enregistrés sous « .ma »

46. Consolidation de la diversité politique dans les médias publics grâce à l'accès croissant des partis de l'opposition aux médias

47. Une étude du Conseil de la Concurrence préconise l'ouverture du marché de la télévision à de nouvelles initiatives privées

48. Mise en œuvre des mécanismes de la bonne gouvernance au niveau des sociétés nationales de l'audiovisuel

49. Définition des conditions d'élaboration des contrats de production externe et de coproduction de programmes audiovisuels, lancement des procédures d'appel d'offres et activation de la procédure e-dépôt

50. Adoption par le Conseil d'administration d'une note d'orientation relative au contrat programme de la Société nationale de la radiodiffusion et de la télévision (SNRT)

51. Adoption du décret portant sur la création de la Commission nationale pour la transition vers la télévision numérique terrestre (TNT)

52. Mise en place d'une Commission d'éthique au sein de la Société nationale de radiodiffusion et de télévision et de la SOREAD 2M

53. Lancement du projet d'une chaîne parlementaire

54. Lancement du dialogue sur les radios associatives

55. Aucune sanction donnant lieu à l'interruption de la diffusion d'une station radio

56. La loi n’interdit pas la création de chaînes de télévision ou de radios privées

57. Mise en place d’un système de mesure d’audience en toute indépendance

58. Mise à niveau et renforcement du partenariat avec les stations radio privées

59. Une plus grande diffusion de journaux et magazines régionaux

60. Renforcement des capacités des ressources humaines des médias régionaux

61. Augmentation du nombre de journaux régionaux et locaux bénéficiant de l’aide

62. Lancement du portail amazigh «mapamazighe.ma» à la MAP

63. Création de la catégorie de la production journalistique amazighe dans le Grand Prix national de la presse, outre la catégorie de la production journalistique hassanie.

64. L’intégration de l’approche genre dans les cahiers des charges des sociétés nationales de l’audiovisuel à même de contribuer à améliorer et à promouvoir l’image de la femme dans les médias

65. Elaboration d’un projet d’amendement de la loi 77.03 relative à l’information l’audiovisuelle

66. Lancement des préparatifs pour le «Prix national de l’égalité et la dignité dans le domaine de la presse»

67. Signature d'un accord de partenariat entre le Ministère de la Communication et le Ministère de la solidarité, de la femme, de la famille et du développement social

68. Renforcement des capacités des femmes journalistes

69. Diversification du produit et augmentation de la production de l’Agence Maghreb Arabe Presse

70. Mise en place du Conseil de la rédaction de l’Agence Maghreb Arabe Presse qui veille au respect de la Charte de la rédaction adoptée par les journalistes

71. Consolidation de la présence de l’Agence aux plans national et international

72. Création d'une fondation chargée de promouvoir l'aspect culturel, la formation et les œuvres sociales en faveur des employés et des retraités de la MAP

73. Elaboration du projet de contrat-programme de la MAP

74. Renforcement de la diversité et du pluralisme du produit de l'Agence Maghreb Arabe Presse

75. Augmentation des investissements du secteur de la publicité dans les médias

76. Renforcement de la transparence dans la répartition des annonces légales

77. Elaboration de projets de dispositions relatives à la transparence et à la concurrence en matière de publicité dans la presse écrite

78. Aucun cas d'utilisation du boycott publicitaire comme moyen de pression sur des journaux

79. Garantie de la transparence dans le secteur de la publicité

80. Création d'un fonds de promotion du paysage audiovisuel, des annonces et de l'édition publique

81. Elaboration d'un nouveau décret sur l'organisation de la diffusion de nouvelles annonces juridiques, judiciaires et administratives

82. Maintien des exonérations de l'impôt destinées à élargir la distribution des journaux et à accroître la production audiovisuelle

83. Liberté d'impression et de distribution des journaux

84. Consécration de la transparence de la diffusion des journaux à travers l'organisme de justification de diffusion

85. Offre de formation diversifiée en matière d'information et de communication

86. Elaboration d'un guide sur les offres de formation dans le domaine de l'information et de la communication

87. Préparatifs pour l'organisation d'un colloque national sur la formation dans le domaine de l'information et de la communication

88. Liberté totale d'accès à la formation au métier de journaliste

89. Promotion de la formation dans les domaines de l'audiovisuel

90. Adoption d'un nouveau décret sur le Grand Prix national de la presse

91. Le Grand Prix national de la presse décerné à des journalistes dans de nouvelles catégories

92. Renforcement de la formation continue au profit des journalistes

93. Organisation de cours de formation au profit de journalistes dans le domaine juridique

94. Renforcement des capacités des journalistes professionnels

95. Assistance spéciale pour la couverture médicale des journalistes

96. Examen d'un projet de création d'un fonds de solidarité et de prévoyance au profit des journalistes professionnels

97. Renforcement des capacités des organismes et institutions professionnels par le biais des partenariats

98. Mise en application de l'engagement du Maroc devant le Conseil des droits de l'homme des Nations unies à consolider la liberté de la presse

99. Ouverture sur les organisations nationales et internationales de défense des droits de l'Homme

100. Consolidation du rôle du Conseil national des droits de l'Homme en matière de promotion de la liberté de la presse

ANNEXES

- Recensement des affaires en justice impliquant des journalistes au cours de 2013

- Les journaux bénéficiaires de l'aide publique au titre des trois premières tranches de 2013

- Les journaux bénéficiaires des annonces légales au titre de 2013

- Les données relatives à la carte de presse professionnelle

- Les données relatives à la presse accréditée

- Statistiques de la vie publique dans le produit de l'Agence Maghreb Arabe presse (MAP)

- Le volume horaire global des interventions des personnalités publiques dans les journaux d'information des médias audiovisuels

- Le volume horaire global des interventions des personnalités publiques dans les émissions de débat et autres magazines d'information des médias audiovisuels

- Liens utiles

Recensement des affaires en justice impliquant des journalistes au cours de 2013

Répartition selon la source de la plainte ou de la poursuite	Le nombre d'affaires
Plaintes directement introduites auprès de la présidence de la Cour	**46**
Plaintes introduites auprès du ministère public par les parties lésées	**47**
Affaires déclenchées d'office par le ministère public	**5**
Total	**98**

Répartition des affaires selon leur issue	Le nombre
Condamnations à la prison ferme et à l'amende	**0**
Condamnations à la prison avec sursis et à l'amende	**0**
Condamnations à l'amende uniquement	**13**
Accusés innocentés	**0**
Nullité de la poursuite	**0**
Jugements rendus suite à l'acceptation de la plainte	**0**
Incompétence	**2**
Annulation de l'action publique	**2**
Les affaires classées	**15**
Les affaires en cours d'instruction	**66**
Total	98

Les journaux bénéficiaires de l'aide publique au titre des trois premières tranches de 2013

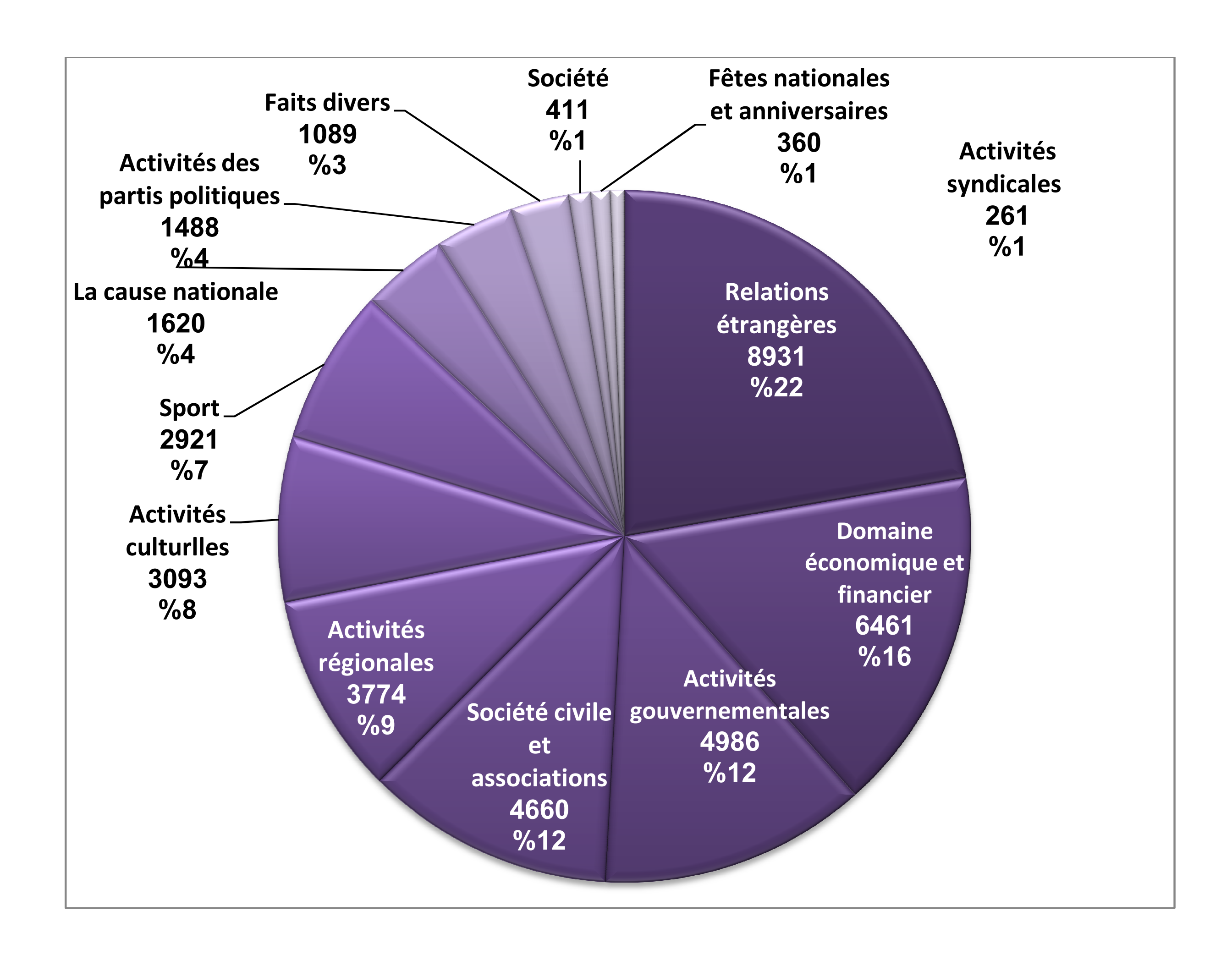
Les supports	Périodicité	L'aide globale au titre de 2013	Les trois premières tranches de 2013
Al Ahdath Al Maghribiya	Quotidien	2 000 000,00	**1 500 000,00**
L'Opinion	Quotidien	2 000 000,00	**1 500 000,00**
Al Alam	Quotidien	1 800 000,00	**1 350 000,00**
Al Bayane	Quotidien	1 100 000,00	**825 000,00**
Bayane Al Yaoum	Quotidien	1 100 000,00	**825 000,00**
Risalat Al Oumma	Quotidien	1 100 000,00	**825 000,00**
L'Économiste	Quotidien	1 800 000,00	**1 350 000,00**
Assabah	Quotidien	2 000 000,00	**1 500 000,00**
Attajdid	Quotidien	1 100 000,00	**825 000,00**
Al Watan Al An	Hebdomadaire	700 000,00	**525 000,00**
Al Ayyam	Hebdomadaire	1 400 000,00	**1 050 000,00**
La Vie Économique	Hebdomadaire	1 400 000,00	**1 050 000,00**
Maroc Hebdo	Hebdomadaire	1 400 000,00	**1 050 000,00**
Milaffat Tadla	Hebdomadaire	200 000,00	**150 000,00**
Al Alam Al Amazighi	Hebdomadaire	300 000,00	**225 000,00**
Machahid	Mensuel	200 000,00	**150 000,00**
Al Ittihad Al Ichtiraki	Quotidien	1 800 000,00	**1 350 000,00**
Libération	Quotidien	1 100 000,00	**825 000,00**
Le Matin du Sahara	Quotidien	2 000 000,00	**1 500 000,00**
Al Maghribiya	Quotidien	1 100 000,00	**825 000,00**
Aujourd'hui le Maroc	Quotidien	1 800 000,00	**1 350 000,00**
Annahar Al Maghribiya	Quotidien	1 100 000,00	**825 000,00**
Tel Quel	Hebdomadaire	1 400 000,00	**1 050 000,00**
Challenge Hebdo	Hebdomadaire	1 400 000,00	**1 050 000,00**
Asdae	Hebdomadaire	400 000,00	**300 000,00**
Achamal 2000	Hebdomadaire	200 000,00	**150 000,00**
le journal de Tanger	Hebdomadaire	200 000,00	**150 000,00**
Fadae Al Hiwar	Bimensuel	200 000,00	**150 000,00**
Version Homme	Mensuel	300 000,00	**225 000,00**
Économie et Entreprise	Mensuel	300 000,00	**225 000,00**
La nouvelle Tribune	Hebdomadaire	700 000,00	**525 000,00**
Al Minbar Al Ichtiraki	Mensuel	300 000,00	**225 000,00**
Al Massae	Quotidien	2 000 000,00	**1 500 000,00**
Akhbar Annoujoum	Mensuel	200 000,00	**150 000,00**
Al Montada	Hebdomadaire	200 000,00	**150 000,00**
Tamoda Tétouan	Hebdomadaire	200 000,00	**150 000,00**
Haqaiq Jihawiya	Bimensuel	200 000,00	**150 000,00**
Chabab Al Arab	Mensuel	200 000,00	**150 000,00**
Assafae	Mensuel	200 000,00	**150 000,00**
Al Hadath Arriyadi	Hebdomadaire	200 000,00	**150 000,00**

Sada Taounate	Hebdomadaire	200 000,00	**150 000,00**
Acharq	Hebdomadaire	200 000,00	**150 000,00**
Le Reporter	Hebdomadaire	700 000,00	**525 000,00**
finances news	Hebdomadaire	600 000,00	**450 000,00**
Asdae Abda Doukkala	Mensuel	200 000,00	**150 000,00**
Lalla Fatima	Mensuel	300 000,00	**225 000,00**
Femmes du Maroc	Mensuel	300 000,00	**225 000,00**
Nissae mina Al Maghrib	Mensuel	300 000,00	**225 000,00**
Al Islah wa Tanmia	Hebdomadaire	300 000,00	**225 000,00**
Al Mountakhab	Hebdomadaire	400 000,00	**300 000,00**
La vérité	Hebdomadaire	400 000,00	**300 000,00**
Al Alam Arriyadi	Hebdomadaire	200 000,00	**150 000,00**
Al Haraka	Quotidien	1 100 000,00	**825 000,00**
Al Mounataf	Quotidien	1 100 000,00	**825 000,00**
Al Michaal Al Ousbouiya	Hebdomadaire	700 000,00	**525 000,00**
Akhbar Al Yaoum Al Maghribiya	Quotidien	2 000 000,00	**1 500 000,00**
L'Observateur du Maroc	Hebdomadaire	700 000,00	**525 000,00**
Maghrib Al Yaoum Al Jadid	Hebdomadaire	400 000,00	**300 000,00**
Al Intifada	Hebdomadaire	200 000,00	**150 000,00**
Al Ousboua Assahafi	Hebdomadaire	1 400 000,00	**1 050 000,00**
FEMINA Mag	Mensuel	300 000,00	**225 000,00**
Majallat Nesma	Mensuel	300 000,00	**225 000,00**
Magazine ESSOR	Mensuel	300 000,00	**225 000,00**
LES ECHOS	Quotidien	1 100 000,00	**825 000,00**
Le SOIR Échos	Quotidien	1 100 000,00	**825 000,00**
Annahj Addimocrati	Mensuel	300 000,00	**225 000,00**
Akhbar Al Watan	Mensuel	200 000,00	**150 000,00**
Al Massaiya	Hebdomadaire	200 000,00	**150 000,00**
Saïss Akhbar	Mensuel	200 000,00	**150 000,00**
La Dépêche de Tanger	Hebdomadaire	200 000,00	**150 000,00**
Afrique News	Bimensuel	200 000,00	**150 000,00**
Ma Warae Al Hadath	Hebdomadaire	200 000,00	**150 000,00**
Al Hadath Acharqi	Hebdomadaire	200 000,00	**150 000,00**
Al Amal Al Maghribiya	Hebdomadaire	300 000,00	**225 000,00**
Total		**54 100 000,00**	**40 575 000,00**

Les journaux bénéficiaires des annonces légales au titre de 2013

Le support médiatique	Nombre d'annonces
Al Alam	357
Al Ittihad Al Ichtiraki	344
Rissalat Al Oumma	630
Assahrae Al Maghribiya	646
Al Mounataf	332
Al Haraka	312
Attajdid	375
Akhbar Al Yaoum Al Maghribiya	542
Annahar Al Maghribiya	537
Bayane Al Yaoum	194
Majalisse	20
Al Islah Wa Tanmia	97
Al Ousboua Assahafi	143
Le Matin	845
L'Opinion	391
Libération	294
Al Bayane	186
AUJOURD'HUI LE MAROC	214
Les ECO	264
Le Soir	282
L'étendard	322
La Radio nationale	10
Total	**7337**

Statistiques de la vie publique dans le produit de l'Agence Maghreb Arabe presse (MAP)



Statistiques relatives à la carte professionnelle au titre de l'année 2013

Supports médiatiques	Journalistes professionnels		Journalistes stagiaires		Caricaturistes		Photographes		Technicien		Réalisateur TV		Total		Total général	Pourcentage
	M	F	M	F	M	F	M	F	M	F	M	F	M	F		
Quotidiens	**325**	**26**	**40**	**26**	**1**	–	**28**	**1**	–	–	–	–	**394**	**135**	**529**	25,11%
Hebdomadaires	**114**	**8**	**24**	**8**	–	–	**6**	–	–	–	–	–	**144**	**38**	**182**	8,45%
Presse périodiques	**95**	**9**	**1**	**9**	–	–	**3**	–	–	–	–	–	**99**	**46**	**145**	6,82%
SNRT	**128**	**14**	**3**	**14**	–	–	**108**	–	**93**	**31**	**25**	**4**	**357**	**150**	**507**	24,16%
Radio	**92**	**1**	**2**	**1**	–	–	–	–	**34**	**2**	–	–	**129**	**92**	**221**	10,55%
Chaîne 2M	**28**	**1**	**3**	**1**	–	–	**13**	–	**8**	–	**4**	–	**56**	**29**	**85**	4,05%
MAP	**99**	–	**5**	–	–	–	**4**	–	–	–	–	–	**108**	**50**	**158**	7,49%
Médi 1 TV	**8**	**4**	**1**	**4**	–	–	**5**	**1**	–	–	–	–	**16**	**11**	**27**	1،28%
Radios privées	**75**	**5**	**6**	**5**	–	–	–	–	–	–	–	–	**81**	**46**	**127**	6،06%
Free-lance	**51**	–	–	–	–	–	**6**	–	–	–	–	–	**57**	**9**	**66**	3،05%
Sociétés de production	**14**	**2**	**4**	**2**	–	–	**7**	–	**2**	**1**	–	–	**27**	**7**	**34**	1،24%
Presse électronique	**9**	**2**	**12**	**2**	–	–	–	–	–	–	–	–	**21**	**5**	**26**	1،24%
Service photo au ministère de la Communication	–	–	–	–	–	–	**3**	–	–	–	–	–	**3**	–	**3**	0،14%
	1038	**72**	**101**	**72**	**1**	–	**183**	**2**	**137**	**34**	**29**	**4**	**1492**	**618**	**2110**	100%

(M) Masculin
(F) Féminin

Statistiques relatives à la presse accréditée au Maroc au titre de 2013

	Correspondant		Free-lance		Cameraman		Photographe		Total	
Supports	M	F	M	F	M	F	M	F	M	F
Agences de presse	18	5	–	–	7	–	3	–	28	5
TV	21	9	–	–	6	–	–	–	27	9
Radios	1	2	–	–	–	–	–	–	1	2
Presse écrite	16	8	2	1	–	–	–	–	18	9
Agences photo	–	–	–	–	–	–	1	1	1	2
Total	56	24	2	1	13	–	4	1	75	26
									101	

	Nationalités des correspondants					
	Marocain	Arabe	Africain	Européen	Américain	Asiatique
Agences de presse	18	4	-	6	1	4
TV	23	3	-	10	-	-
Radios	-	6	-	3	-	-
Presse écrite	9	9	3	6	-	-
Agences photo	6	-	-	2	-	-
Total	51	16	3	26	1	4

	Nationalités des organes médiatiques				
	Arabe	Africain	Européen	Américain	Asiatique
Agences de presse	4	1	4	1	2
TV	12	-	9	1	-
Radios	-	-	3	-	-
Presse écrite	11	3	8	-	-
Agences photo	-	-	2	-	-
Total	27	4	26	2	2

Le volume horaire global des interventions des personnalités publiques dans les journaux d'information des médias audiovisuels[18]

Premier trimestre de l'année 2013

	TV		Radio		L'ensemble des interventions	
	Volume horaire	%	Volume horaire	%	%	Volume horaire
Le Gouvernement	18 :04 :41	56.41%	22 :48 :46	37,96%	40 :53 :27	44,38%
La majorité	3 :16 :59	10.24%	7 :35 :37	12,64%	10 :52 :36	11,80%
L'opposition	2 :55 :10	9.11%	8 :04 :13	13,43%	10 :59 :23	11,93%
Partis non représentés au Parlement	0 :23 :23	1.22%	0 :29 :05	0,81%	0 :52 :28	0,95%
Chef de gouv.	1 :35 :37	4.97%	2 :00 :05	3,33%	3 :35 :42	3,90%
Pdt de la Chambre des représentants	0 :32 :14	1.68%	0 :46 :41	1,29%	1 :18 :55	1,43%
Pdt de la Chambre des conseillers	0 :18 :41	0.97%	0 :12 :00	0,33%	0 :30 :41	0,55%
Organisations syndicales	2 :20 :42	7.32%	9 :30 :05	15,81%	11 :50 :47	12,86%
Organisations professionnelles	2 :10 :53	6.81%	7 :00 :56	11,67%	9 :11 :49	9,98%
Chambres professionnelles	0 :24 :39	1.28%	1 :38 :20	2,73%	2 :02 :59	2,22%
Total	32 :02 :59 (34,78%)		60 :05 :48 (65,22%)		92 :08 :47 (100%)	

[18] Données de la HACA relatives aux interventions des personnalités publiques dans les journaux d'information des médias audiovisuels au titre du premier et du deuxième trimestres de l'année 2013

Deuxième trimestre de l'année 2013

	TV		Radio		L'ensemble des interventions	
	Volume horaire	%	Volume horaire	%	Volume horaire	%
Le Gouvernement	30 :21 :29	50.94%	13 :34 :20	40,43%	43 :55 :49	47,15%
La majorité	9 :35 :38	16.10%	5 :34 :07	16,59%	15 :09 :45	16,27%
L'opposition	7 :18 :10	12.25%	4 :36 :04	13,70%	11 :54 :14	12,78%
Partis non représentés au Parlement	1 :14 :38	2.09%	0 :14 :38	0,73%	1 :29 :16	1,60%
Chef de gouv.	2 :30 :31	4.21%	0 :57 :00	2,83%	3 :27 :31	3,71%
Pdt de la Chambre des représentants	1 :17 :47	2.18%	0 :17 :57	0,89%	1 :35 :44	1,71%
Pdt de la Chambre des conseillers	0 :54 :17	1.52%	0 :10 :26	0,52%	1 :04 :43	1,16%
Organisations syndicales	3 :14 :37	5.44%	5:10 :15	15,40%	8 :24 :52	9,03%
Organisations professionnelles	2 :09 :50	3.63%	2 :49 :21	8,41%	4 :59 :11	5,35%
Chambres professionnelles	0 :58 :41	1.64%	0 :10 :13	0,51%	1:08 :54	1,23%
Total	59 :35 :38 (63,97%)		33 :34 :21 (36,03%)		93 :09 :59 (100%)	

Le volume horaire global des interventions des personnalités publiques dans les émissions de débat et autres magazines d'information des médias audiovisuels[19]

Premier semestre de l'année 2013

	TV		Radio		L'ensemble des interventions	
	Volume horaire	%	Volume horaire	%	Volume horaire	%
Le Gouvernement	36 :12 :39	12.17%	25 :21 :33	12,00%	12 :34 :61	12,10%
La majorité	76 :48 :14	25.82%	62 :57 :52	29,79%	139 :46 :06	27,47%
L'opposition	75 :51 :35	25.50%	57 :31 :14	27,21%	133 :22 :49	26,21%
Partis non représentés au Parlement	14 :19 :30	4.82%	5:38 :57	2,67%	19 :58 :27	3,93%
Chef de gouv.	2:04 :52	0.70%	0 :37 :41	0,30%	2 :42 :33	0,53%
Pdt de la Chambre des représentants	0 :18 :35	0.10%	0 :48 :30	0,38%	1 :07 :05	0,22%
Pdt de la Chambre des conseillers	0 :34 :08	0.19%	0 :01 :03	0,01%	0 :35 :11	0,12%
Organisations syndicales	45 :16 :34	15.22%	36 :27 :46	17,25%	81 :44 :20	16,06%
Organisations professionnelles	35 :47 :37	12.03%	16 :02 :16	7,59%	51 :49 :53	10,19%
Chambres professionnelles	10 :15 :30	3.45%	5 :56 :47	2,81%	16 :12 :17	3,18%
Total	297 :29 :14 (58,46%)		211 :23 :39 (41,54%)		508 :52 :53 (100%)	

[19] Données de la HACA relatives aux interventions des personnalités publiques dans les émissions de débat et autres magazines d'information des médias audiovisuels au titre du premier semestre de l'année 2013.

Liens utiles

Institution	Site électronique
Ministère de la Communication	www. mincom.gov.ma
Portail national	www. maroc.ma
Chambre des représentants	www. parlement.ma
Chambre des conseillers	www.conseillers.ma
Ministère de la Justice et des Libertés	www. justice.gov.ma
Ministère de l'Industrie, du Commerce, de l'Investissement et de l'Economie numérique	www.mcinet.gov.ma
Secrétariat général du gouvernement	www.sgg.gov.ma
Ministère de la Fonction publique de la Modernisation de l'Administration	www.mmsp.gov.ma
La Haute autorité de la communication audiovisuelle	www.haca.ma
L'Agence Maghreb Arabe Presse	www.map.ma
La Société nationale de Radiodiffusion et de Télévision	www.snrt.ma
La Société Soread 2M	www. 2m.ma
La Société Médi 1 Sat	www.medi1tv.com
Le Centre cinématographique marocain	www.ccm.ma
L'Institut national de l'information et de la Communication	www.isic.ma
L'Institut supérieur des métiers de l'audiovisuel et du cinéma	www. ismac.ac.ma
Le Syndicat national de la presse marocaine	www.snpm.org
L'Agence nationale de réglementation des télécommunications	www.anrt.ma
Groupement des annonceurs du Maroc	www.gam.co.ma
Organisme de justification de la diffusion	www.ojd.ma



His Majesty King VI

“We say freedom because there can be no way to promote the press in the absence of freedom of expression.
We also stress responsibility which cannot be separated from freedom.
Media cannot gain credibility and fulfill their mission and role in public life unless freedom is exercised within responsibility”

Excerpt from
His Majesty King VI
letter to the Media
on the National Day of Media
Rabat, on November 15th, 2002.

EFFORTS TO PROMOTE PRESS FREEDOM

ANNUAL REPORT
2013

Executive summary

Edition
MINISTRY OF COMMUNICATION
May 2014

www.mincom.gov.ma

TABLE OF CONTENTS

Introduction

This report examines the efforts made in 2013 to foster press freedom and to assess the state of freedom of the press in Morocco. It uses a set of detailed indicators pertaining to press freedom which are seen within a general frame of reference. These indicators concern mainly the extent to which the laws governing the media and press sector are respected, the degree of freedom of the practice of journalism, and the right of access to information falling under the public domain. The indicators used as reference in this report to describe the situation of the media and press in Morocco are the same as those recognized internationally.

These indicators take into account the impartial and transparent character of the state aid granted to the print and electronic media; the impact this aid has on promoting the pluralism and the independence of the press; the independent and democratic press self-regulatory, as well as the linguistic, cultural, civil and political diversity in the public media, the judiciary's relationship with the press, and the institutional guarantees to protect journalists. The indicators underpinning the 2013 report on the efforts exerted to promote press freedom also include transparency in the advertisement and distribution market, the relationship with foreign media, and the participatory approach used in dealing with professional institutions, in addition to the offers available in terms of training and ongoing training programs.

The new Constitution has provided an advanced framework for the promotion of freedom of the press, through the principles and commitments enshrined in the Preamble in connection with human rights in general, and through several of its chapters. The government perceives the promotion of the freedom of press as a priority in its action plan, as reflected by several commitments made in its 2012-2016 government program. Thus, it seeks, in particular, to improve the press and publishing code, on the dual basis of freedom and responsibility; to create self-regulation mechanisms for the profession while continuing to revamp media companies; to promote press agency's work, in addition to seeking to improve the professional and social conditions of journalists and other employees in the sector. The government also pledged to raise the performance of public audio-visual firms and to modernize and revamp the advertising industry. All in the context of a new approach based on good governance and the strong partnership with the stakeholders concerned about the information sector, and to foster open, constructive dialogue at the international level, especially with UN bodies in charge of human rights.

Judging, first, from the international indicators used at the global level to assess the freedom of press and, second, from a figure-based comparison between 2012 and 2013 indicators, it is a fact that there has been significant progress in Morocco in the area of the freedom of press. Yet, challenges still remain, and require all stakeholders commitment in order to complete the reform process by, building on a collective, participatory approach, and to come up with reform projects so as to enhance Morocco's image and its pioneer model in the region.

In 2013, media and press freedom indicators in Morocco have been characterized by continued efforts regarding the main project of adopting an innovative press and publishing code and to make sure the electronic media has legal recognition. There has also been a decrease in the number of journalist harassment cases, and no national newspaper has been confiscated. Similarly, the number of court cases involving journalists has dropped. In 2013, the implementation of specifications and agreements for public audio-visual media has started, especially the adoption of a tender procedure, in addition to enhancing transparency and governance.

A new contract was also adopted during 2013 to support the print media and ensure capacity-building for journalists. Progress has also been achieved in promoting political, cultural and linguistic pluralism in the national media. Partnership relation with professional media institutions was also consolidated in 2013.

2014 is a watershed year for the completion of the reform process launched by Morocco in the media sector since the adoption of the 2011 Constitution. Indeed, the current year will be critical for the consolidation of what was achieved in recent years in the area of promoting the freedom of press and media. Another objective is to bolster good governance in the media sector in order to promote pluralism, freedom, independence and transparency in the information and media sector in our country, in addition to enhancing the competitiveness of the Moroccan media outlets at Arab, regional and international levels.

Following are some of the most important indicators of progress achieved in the area of the freedom of press in Morocco in 2013:

1 - Follow-up to the main project of adopting an innovative press and publishing code

As regards the press code, efforts have been made in 2013 to complete preparations for the development of an innovative press and publishing code without custodial sentences. It includes a number of measures that widen guarantees for the practice of journalism, strengthening the role of the judiciary, reconsidering repressive legislation and prosecution for libel or slander, and making sure the electronic media has legal recognition.

As part of further promoting the participatory approach, the scientific committee in charge of consultation and dialogue on projects relating to the press and publishing developed more than 100 comments and draft amendments regarding the legal texts submitted to it. The code includes legal texts relating to the draft press and publishing law, the draft status for professional journalists, and the draft national press council as a self-regulatory framework for the media sector. It also includes a bill on occupations related to the media sector, particularly printing, distribution and advertising in the print media. During the year 2014, legislative action will be continued to provide Morocco with a modern, innovative press code.

2 - Promoting the right of access to information

A comprehensive draft law on the right of access to information was submitted for adoption to the Government Council on August 1st 2013 as part of implementing Article 27 of the Constitution which makes this right, an integral part of fundamental rights and freedoms and in keeping with Morocco's international commitments, particularly Article 19 of the Universal Declaration of Human rights, Article 19 of the International Covenant on Civil and Political Rights, and Article 10 of the UN Convention against corruption. A draft legal provisions were also prepared to guarantee the right of journalists to obtain and impart information.

3 – Achieving legal recognition of electronic media

In 2013, a committee of experts prepared a draft legal framework for the electronic media, in the light of the recommendations of the study day held on 10 March 2012. The draft framework - to be incorporated in the draft press and publishing code will consolidate and strengthen the practice of journalism on the dual basis of freedom and responsibility, through précising definitions of the online media nature, aside from any other form of Web-supported content.

It also aims to protect intellectual property and original electronic press material as well as the moral and material rights of its owners, expand the judiciary's authority, and abolish custodial sentences.

On April 4, 2013, a White Paper for the promotion of electronic media was presented with a view to keeping pace with the development of online media and to better understand the challenges facing this type of electronic media.

The White Paper introduces 118 coherent, achievable recommendations for the promotion and development of online media. During 2013, state aid for the print media was extended to include the electronic media within the new 2013-2017 program contract in order to improve the quality of online journalism.

4 – Decline and limited number of journalist harassment cases

According to a report by the National union of the Moroccan press (SNPM) for 2013, there has been a significant decline in the cases listed under harassment of journalists in the course of their work. Thus, the number of journalists who were harassed in 2013 during the performance of their work stood at 14 journalists, against 20 in 2012. As for the number of assaults perpetrated against journalists in 2013, which did not exceed 9 cases, against 15 in 2012, knowing that some 20,000 protest movements are held in Morocco each year. The Minister of Communication, Spokesperson of the Government indicated on several occasions, that the harassment of journalists is both unacceptable and disgraceful, recalling in this regard the government's commitment to facilitate journalists' working conditions.

As for indicators regarding serious violence against journalists adopted by national and international organizations working in the field of journalists' protection, Reporters Without Borders has indicated in its report published in 2014 that there have been no cases in Morocco of torture, abduction, escape due to threats, anymore than there have been cases in which journalists had to resort to special measures to ensure their safety, or had to interrupt their professional activities due to political pressure, or were prevented from practicing their profession on grounds of gender, origin or religion. Similarly, no journalist was killed or imprisoned without trial.

5 - No national media outlet was confiscated or censored, and no electronic newspaper was shut down

In 2013, no national media outlet was censored or confiscated. During that same year, there was no interference which could compromise the

independence or influence the coverage of a media outlet, radio or television station. No electronic website was shut down in 2013 by virtue of an administrative decision, or was rendered inaccessible due to filtering measures, or was shut down by the authorities. There are approximately 500 news websites throughout Morocco. The only shutdown of an online news website was that of "lakome", upon a request sent by the site manager’s lawyer to the Crown prosecution, following a press release by the site manager dated October 14, 2013 in which he announced the "temporary suspension" of "Lakome", adding that as publishing director and editor of the site, it was not possible for him to shoulder his moral and legal responsibility regarding what was being published on the site while he was in detention.

It should be noted that through the Ministry of Justice and Liberties’ communiqué published on 17 September 2013, the Moroccan government announced its decision to bring charges against the Spanish newspaper "El País" before the competent Spanish judicial authorities for broadcasting the video in its original Arabic version.

6 – Drop in the number of court cases involving journalists and absence of any final sentence of imprisonment against journalists

During 2013, the number of press-related court cases decreased. There were 98 court cases involving journalists in 2013, against 106 in 2012, and 119 in 2011. In 5 cases, proceedings were instituted by the public prosecutor’s office; 3 are pending cases, and 2 cases are under investigation. There were 47 complaints made to the public prosecutor by the injured parties, and 46 cases in which complaints were made directly to the President of the Court. Out of the 98 court cases in 2013, 66 are pending cases and, 15 cases were closed. There were also 13 cases which resulted in a fine sentence.

Most cases involving the press in 2013 were raised under the press code. As regards the “lakome” site manager, he was granted temporary release on Friday 25 October 2013. It should be stressed that there was no final sentence of imprisonment against a journalist in 2013.

The tendency to cancel prosecution of journalists whenever there was the slightest procedural irregularity was further asserted. Moreover, efforts were made to encourage reconciliation between the parties involved in press disputes. In 2013, there was no repeated use of fines, summonses or legal action against journalists or the media. Furthermore, the conclusions of the National Charter for the reform of the judiciary, presented in September 2013,

were adopted during the same year. The recommendations concerned in particular the training of judges in press-related matters, the creation of a position within court to be in charge of relations with the press, the reassertion of the right of access to information, protection of sources, and the generalization of specialized legal training in press issues.

7 - Adoption of a new transparent, pluralist and impartial program-contract to support the print media

On March 8th 2013, A program-contract for the 2013-2017 period designed to revamp media companies was signed between the Ministry of Communication and the Moroccan federation of newspaper publishers (FMEJ). It aims to upgrade the institutional framework governing the state aid provided to the national press, to allow for the adoption of a diversified, effective, transparent and contract-based aid system, to enhance the economic performance of media companies, to modernize distribution structures and coverage, to improve readership rates, to promote the right of access to information, to ensure the quality and diversity of content, and to support efforts to keep pace with technical and technological developments in the communications sector.

The state support system also aims to strengthen human resource development, to promote the regional press, to support online media and to enhance political, linguistic and cultural pluralism in the framework of both diversity and unity.

Thus, state aid for the print media for the first three quarters of 2013 was granted to 74 media outlets. A number of regional and local small-circulation newspapers have also benefited from this aid, in accordance with the provisions of the program-contract for upgrading the newspaper business through state aid to the print media. The number of regional beneficiary newspapers in 2013 stood at 15 newspapers, compared to 11 in 2012.

8 - Strengthening the governance and transparency systems of public broadcast media

In 2013, the governance and transparency systems of public media were enhanced in keeping with the terms and conditions laid out in the specifications. Thus, both the national radio and television authority (SNRT) and SOREAD 2M set up ethics committees as well as program selection committees. Governance mechanisms were also enforced within national broadcast companies through the setting up of institutional board of directors'

committees, in accordance with the governance charter. They include the governance committee, the follow-up committee to the program-contract, the audit committee, the wage committee and the investment strategy committee. Implementing measures were adopted to put into practice the observations and recommendations contained in the reports of the official institutions concerned. During the year 2013, specifications setting out the terms that should govern contracts for external production and co-production of audiovisual programs were drafted. Similarly, tender procedures for external production were started, and the "e-dépôt" portal was activated.

The tender procedure became effective since the SNRT issued a call for tenders concerning the Ramadan 2013 grid for Al Oula, Tamazight and the Laayoun regional TV. More than 270 proposed programs were received, including 241 projects which fulfilled the administrative requirements. However, only 41 of them were selected after the technical and artistic phases. After the financial analysis phase and the final deliberations, the Selection Committee approved 24 projects. The same procedure was applied at 2M. Following the selection procedure stipulated by 2M's specifications, the call for tender regarding the Ramadan 2013 programming led to the selection of 12 projects.. Three calls for tender were then launched for Al Oula, (First Channel), Tamazight and the Laayoun regional TV. The actual implementation of good governance made it possible to ensure that the procedure was open and accessible, with well-reasoned decisions, a possibility for appeal and specific timelines; it also allowed the rationalization of public spending.

9 - Enhancing political, linguistic and cultural pluralism in the national media

Efforts continued in 2013 to enhance political pluralism in public and private audio-visual media, by the rising access of opposition parties to audiovisual media outlets. According to the report of the High Audiovisual Communication Authority (HACA) for the first quarter of 2013, the overall access rate for the government and the majority stood at 67.88 %, against 28.99 % for the opposition in the first half of 2013, compared to 69.66 % for the government and the majority in 2012, and 27.09 % for the opposition. As regards talk shows, the government and the majority's access rate was 58.30%, and that of the opposition stood at 37.97 %, against 62.57 % for the government and the majority in 2012, and 33.15% for the opposition. During the first quarter of 2013, there was a greater presence of the opposition in the news programs of public radio stations, compared to that of the parties of the parliamentary majority. In news reports, 39 trade union organizations received 11 hours, 50

minutes and 47 seconds of airtime, and two professional organizations were given more than 9 hours of airtime.

In 2013, there was greater diversity and pluralism in the production of the Maghreb Arab Press Agency. Indeed, the annual statistics for 2013 confirm the Agency's coverage policy in terms of respecting pluralism and diversity. According to those statistics, governmental activities represented a mere 12% of the 4,986 activities covered by the Agency. The emphasis laid on pluralism and diversity in the work of the Agency is even more evident, in particular, through the media coverage of the activities of political parties and trade unions of all persuasions. Indeed, the Agency has covered 1,488 activities of political parties, 261 trade unions activities, and 4,660 activities relating to civil society organizations. As for the number of regional activities covered by the Agency during the past year, it stood at 3,774 activities, followed by cultural activities with 3,093 events, in addition to covering economic, social and sports activities.

In September 2013, the Conseil de la Concurrence (Morocco's competition council) published a study advocating the liberalization of television broadcasting to allow new private initiatives and promote competition in this regard. The study concluded that the legislation governing the broadcasting sector is conducive to liberalization, it promotes pluralism and program diversity, both of which help stimulate competition. The study represents an endorsement of the government's approach, which seeks to revamp the broadcasting sector and successfully rise to the challenge of liberalization.

10 - Promote MAP activities

During 2013, Maghreb Arabe Arab Press (MAP) products and services increased in volume and became more diversified, thanks to several services such as MAP-TV and MAP-audio. Moreover, a number of programs were implemented, such as the setting up of an editorial council at the press agency. The council serves as an effective mechanism for good governance and as a powerhouse for proposals to help manage drafting services, in addition to offering advice and recommendations on matters relating to editorship, mobility, evaluation, promotion, training, discipline and ethics. Moreover, the Agency's presence at national and international levels was enhanced. An organ was also set up within the Agency to be in charge of cultural affairs, training and social services for the benefit of the Agency's staff and retirees. It will also draft a program-contract for the Agency.

In 2013, the Agency's "mapamazighe.ma" portal was also launched in order to promote the Amazigh language. It provides dozens of daily news reports in the Amazigh language, using the Tifinagh character.

11 -– Enhance the environment of private radio stations

In 2013, no radio station was subjected to a broadcast interruption penalty. It should be pointed out that it is the High Audiovisual Communication Authority (HACA) which is empowered to grant broadcast licenses. Morocco's broadcasting legislation allows the creation of private television channels and radio stations.

The national audio-visual broadcasting landscape was also marked by the adoption of an audience measurement system, in which private radio broadcasters are fully independent. The Ministry of Communication has sought to encourage this initiative, which has boosted competitiveness in the national audio-visual broadcasting sector, thus enhancing quality. As a result, broadcasters' programming has changed, and there have been improvements at the linguistic level, as well as at that of participating guests and the role of competition. The audience measurement system for radio and television, which applies to all national public and private broadcasters, has become one of the most important tools whereby to gauge how the country's broadcasting landscape is evolving. Moreover, the measurement system provides broadcasters broadcasting and advertising professionals with a clear indicative map of the audiovisual landscape. Private radio and television audience measurement indicators are published weekly as well as on a periodical basis. An annual report also makes an overview of the competition situation in the national broadcasting sector.

In order To strengthen the partnership with private radio broadcasters, an agreement was signed on 28 February 2013 between the Ministry of Communication, the Maghreb Arab Press Agency and the Association of independent radio and television stations (ARTI). Another partnership agreement was also signed between the Ministry of Communication and ARTI. Both agreements aim to define framework of cooperation and partnership in order to improve radio and television production, and to develop and revamp independent radio and television broadcasters so as to expand access to information and to promote pluralism and diversity.

12 – Promoting Morocco’s open media policy

Morocco’s open media policy towards the outside world continued in 2013, confirming Morocco’s status as an open country which imposes no restrictions on the freedom of movement of foreign journalists and reporters, and which is keen to respect their independence in carrying out their duties. Morocco also guarantees the free, safe movement of foreign journalists across the country using a flexible procedure in granting them shooting authorizations. In 2013, the Al Jazeera channel resumed its activities in Morocco. No broadcast license was cancelled during that year. the Ministry of Communications accredited 101 journalists in 2013, representing 21 nationalities and 61 foreign media organizations, including 36 television reporters, 35 news agencies and photojournalism reporters, 27 newspaper and magazine correspondents, and 3 radio stations reporters.

In 2013, the Moroccan cinema center (Centre cinématographique marocain (CCM) granted a total of 1,301 authorizations for filming in Morocco. Approximately 54% of beneficiaries were foreign media outlets. 652 of these authorizations were granted to foreign television and production companies to produce news content, reports and documentaries on Morocco, compared to 616 such authorizations in 2012. More than 30 million copies of 2,172 foreign news publications were distributed in Morocco. As regards cases of interrupted distribution, they were mainly due to the publication of pornographic content - which could have harmed underage audiences if it had been published - or pictures that undermine religious symbols. The decisions made in this respect are in keeping with the laws in force in the Kingdom as well as with Morocco's international commitments, including under the UN General Assembly resolution 65/224 on combating defamation of religions.

13 - Enhancing transparency in the advertising and publicity sector

Advertising spent in the print media, radio and television reached 4.32bn dirhams in 2013, compared to (4.11bn dirhams in 2012,), according to initial estimates by Emporium, a company interested in the communications sector. This amount is broken down as follows: 2.02bn dirhams for advertisement in television, 1.01bn dirhams in radio stations, and 1.28bn dirhams in the print media.

In 2013, there was no cases of advertising boycott as means to exert pressure on private newspapers. During the same year, the dialogue with professional bodies representing the advertising industry continued with a view to

organizing and revamping the sector, achieving transparency, equal opportunities, fair competition, and developing self-regulatory mechanisms.

There was also greater transparency, in 2013, in the allocation of administrative notices. The Ministry of Communication allocated 7,337 administrative notices to 21 newspapers, in addition to the national radio station - including 17 dailies, the rest being weekly publications.

In this regard, the provisions of Article 44 on the special purposes account were amended; that the account is now called: "Fund for the promotion of the audio-visual broadcasting publicity and public announcements". This new provision will help ensure the management of funds related to legal, judicial and administrative notices through resolving the issue of delays in the payment of published notices and the ensuing accumulation of arrears in this regard.

14 - Ensure training and in-service training for journalists

During September 2013, measures were taken to promote the in-service training of journalists through the preparation of specifications for the training of professional journalists working in the print, audio-visual and online media. The aim was to ensure the joint organization of training sessions for the benefit of professional journalists, and to jointly carry out studies and research work in the information and communication sector.

As part of a program designed to enhance capacity building for the benefit of journalists and enable them to learn about the working methods of European institutions, two visits to the EU headquarters in Brussels were organized in 2013 for the benefit of a group of Moroccan journalists. The first visit took place in April 2013 and involved 15 journalists representing several media outlets. Beneficiaries were selected in light of the principle of media and linguistic diversity and pluralism. The selected journalists represented 11 daily newspapers and 4 weeklies (8 of them published in French and 7 in Arabic). The second visit took place in September 2013 and benefited 17 journalists representing 6 weeklies, 9 daily newspapers and two online media outlets; 7. of these newspapers are published in French and 10 in Arabic.

15 - Appraisement of partnerships with key influential media players

During 2013, a number of partnership agreements and program contracts were signed between the Ministry of Communication and several key media players, including a program contract with the Moroccan federation of newspaper publishers (FMEJ), which aims to revamp media companies; a partnership

agreement with the Moroccan media federation, designed to further develop the information and communication sector; a partnership agreement with the Association of independent radio and television stations (ARTI), which is meant to promote and develop radio and audiovisual content; and a partnership agreement with the "Association marocaine des droits des spectateurs" (Moroccan viewers' rights association), which aims to lay down a framework for cooperation and partnership between the ministry and the said association.



Su Majestad el Rey VI

« Y cuando decimos libertad, es porque ne se puede conseguir el desarrollo de una prensa de calidad sin la practica de la libertad de expresion. Asi que la insistancia de reunir la responsabilidad con la libertad, tiene su explicacion en considerar que la informacion no puede lograr la credibilidad necesaria, jugar su papel y estar en el sitio que merece en nuestra vida publica, sin que esta libertad se practica en un marco de responsabilidad»

(Extracto del Mensaje Real dirigido a los profesionales de prensa y de comunicacion con ocasion del Dia Nacional de la comunicacion,
Rabat 15 de noviembre de 2002,
Traduccion no oficial)

ESFUERZOS PARA LA PROMOCION LA LIBERTAD DE PRENSA INFORME

INFORME ANUAL
2013
Resumen ejecutivo

edición
Departamento de Comunicación
Mayo 2014

www.mincom.gov.ma

TABLA DE CONTENIDO

Introducción

El presente informe tiene como objetivo destacar los esfuerzos realizados para promover la libertad de prensa en Marruecos durante el año 2013. Por eso, el documento tiene como base los distintos indicadores detallados relativos a la libertad de prensa según un marco general de referencia.

Se trata esencialmente de medir el respeto de la primacía de la ley que organiza el sector de prensa, el grado de libertad de la práctica periodística, así como el derecho de acceso a la información relativa al sector público. Los indicadores preconizados para la descripción de la situación en Marruecos en el dominio de la comunicación et la prensa son los mismos reconocidos a escala internacional.

Estos indicadores describen también el grado de neutralidad y transparencia del apoyo público a la prensa escrita y electrónica, así que su impacto en reforzar el pluralismo, la independencia de la prensa, el carácter independiente y democrático del sistema de autorregulación de la prensa, y finalmente el pluralismo y la variedad lingüística, cultural, política y civil en los medios de comunicación pública. Además de la relación del poder judicial con la prensa, y las garantías institucionales para proteger a los periodistas. Entre los indicadores básicos de este informe relacionados con los esfuerzos realizados para promover la libertad de prensa en 2013, hay que citar la transparencia en el mercado de publicidad y de distribución, la relación con los medios de comunicación extranjeros, el enfoque participativo en la relación con los organismos profesionales, así como de la formación profesional y la formación continua.

La nueva constitución ha ofrecido un marco avanzado en el campo de promoción de la libertad de prensa, a través los principios y los compromisos que figuran en su preámbulo y en sus capítulos y que están relacionados en general con los derechos humanos. Para el gobierno, promover la libertad de la prensa constituye una de las prioridades de su programa de acción, y esto se muestra en los programas de los años 2012-2016 y que radican esencialmente en desarrollar el código de prensa y de edición, basándose sobre la libertad y la responsabilidad, crear algunos mecanismos para la autorregulación profesional, además de continuar modernizando las empresas de prensa, el desarrollo de la agencia Magreb árabe prensa (MAP) y mejorando la situación profesional y social de los periodistas y de los profesionales que trabajan en este sector.

El gobierno se emprendió a mejorar el rendimiento de los medios de comunicación audiovisuales públicos, a desarrollar y modernizar el sector de la publicidad, todo con el fin de adquirir un nuevo enfoque basado en la buena administración y la participación de los que intervienen en el sector de prensa. Todo ello, colocado en el marco de la consolidación de un diálogo constructivo a nivel mundial, y sobre todo con los mecanismos de las Naciones Unidas relacionados con los derechos humanos.

La realidad de las libertades de prensa en nuestro país conoció un avance durante el año 2013, partiendo primero de medir la realidad de la prensa y los medios de comunicación en nuestro país con los indicadores adoptados internacionalmente, y segundo, a través del desarrollo que claramente se ve a partir de una comparación estadística entre los indicadores de 2013 y los de 2012, todo esto con el reconocimiento de la existencia de desafíos y apuestas. Todo el mundo puede participar y presentar proyectos para las reformas, esto tiene por objetivo promover la imagen y el modelo de Marruecos a nivel regional.

La libertad de prensa en Marruecos ha conocido muchos logros y un progreso continuo en 2013, ya que se ha procedido a la realización del proyecto de un código moderno de prensa y de edición, que no prevé penas privativas de libertad y que contiene una serie de disposiciones para la ampliación de la práctica periodística, el refuerzo del papel de la justicia y el reconocimiento del sector de los medios de comunicación electrónicos.

Igualmente, el año 2013 marcó el lanzamiento del proceso de la puesta en marcha de un número de los requisitos de los pliegos de condiciones de medios de comunicación audiovisual público, especialmente el establecimiento del sistema de licitaciones y la promoción de la transparencia y la buena administración.

El año 2013 vio también la adopción de un nuevo contrato para apoyar la prensa escrita, y fortalecer la capacidad profesional de los periodistas, además del registro de los avances en el nivel de adopción del pluralismo político, cultural y lingüístico en los medios nacionales. También este mismo año conoció el fortalecimiento de la alianza con los órganos profesionales que operan en el sector.

El 2014, es el año del cambio para el proceso de completar la reforma en los talleres que ha emprendido Marruecos a nivel de los medios de comunicación desde la aprobación de la Constitución de 2011.Por lo que el año actual, es un

año crucial e importante, con el fin de profundizar en lo que se ha logrado en los últimos años en la promoción de la libertad de prensa y de los medios de comunicación, y para promover la buena administración del sector con el objetivo de fortalecer los accesos al pluralismo, la libertad, la independencia y la transparencia en el sector de la prensa y los medios de comunicación en nuestro país, y reforzar la competitividad de los medios nacionales a distintos niveles árabe, regional e internacional.

1- El seguimiento de reformas para la adopción de un código moderno de prensa y de edición:

A nivel de la ley de prensa, durante el año 2013, se ha finalizado la elaboración del proyecto de un código moderno de prensa y de edición sin ningún tipo de privación de la libertad incluyendo una serie de disposiciones para ampliar las garantías del ejercicio del periodismo, además de fortalecer el papel del poder judicial y la revisión del sistema de retención y el seguimiento en los casos de difamación y calumnias, y lograr el reconocimiento jurídico del sector de la prensa electrónica.

El comité científico encargado de la consulta y el diálogo sobre los proyectos relacionados con la prensa y la edición han elaborado, siguiendo un enfoque participativo, más de 100 observaciones y propuestas de enmiendas relativas a los proyectos de textos presentados.

El código contiene textos legislativos sobre el proyecto de ley de prensa y edición, el proyecto de ley de periodista profesional, el proyecto del consejo nacional de la prensa y el proyecto de las profesiones relacionadas con la prensa en particular, la impresión, la distribución y la publicación en la prensa escrita. El año 2014 conocerá el seguimiento del proceso legislativo con el fin de lograr un código de prensa moderno.

2- Promoción del derecho de acceso a la información:

Un proyecto de ley global acerca del derecho de acceder a la información ha sido presentado ante el consejo del gobierno el 1 de agosto de 2013 para aprobación, y esto en el marco de aplicar las disposiciones del capítulo 27 de la Constitución, que prevé este derecho como un derecho fundamental, así como en el marco de la aplicación de los compromisos internacionales de Marruecos, en particular el artículo 19 de la Declaración Universal de los Derechos Humanos y el artículo 19 del Pacto Internacional de Derechos Civiles y Políticos, y el artículo 10 del Convenio de las Naciones Unidas contra la corrupción, del mismo modo se ha procedido a la elaboración de las disposiciones jurídicas que garantizan a los periodistas el derecho de acceso a la información y su publicación.

3- Elaboración de disposiciones jurídicas de la prensa electrónica:

En 2013, se ha procedido a la elaboración del proyecto del marco jurídico de la prensa electrónica para poder promover la práctica periodística basada en los principios de libertad y responsabilidad, a través de una definición precisa de este tipo periodístico, la protección de la propiedad intelectual y de productos mediáticos, ampliando el poder judicial y la abolición de las penas privativas de libertad.

Igualmente en el 4 de abril de 2013 fue la presentación del libro blanco sobre la promoción de la prensa electrónica. Este libro propone una serie de recomendaciones para la rehabilitación y la promoción de la prensa marroquí, que han llegado a 118 recomendaciones consistentes y aplicables con el propósito de mejorar la calidad de la prensa electrónica.

También el año 2013 ha conocido la integración de la prensa electrónica en el sistema de subvención de la prensa escrita en el marco del nuevo contrato programa 2013-2017 de prensa.

4- Disminución y escasez de casos de restricciones a periodistas:

El año anterior se produjo un descenso en el caso de las restricciones impuestas a los periodistas según los datos del informe del Sindicato Nacional de Prensa Marroquí, ya que 14 periodistas contra 20 en 2012 fueron víctimas de las restricciones y 9 casos de agresión se registraron en 2013 contra 15 el año pasado, teniendo en cuenta que Marruecos conoce anualmente la organización de 20.000 sentadas de protesta.

En lo referente a los índices de la violencia cometida contra los periodistas, el ministro de comunicación y portavoz del gobierno ha indicado más de una vez que los casos de incomodar a la prensa son inaceptables y que el gobierno obra para mejorar las condiciones de trabajo de los periodistas. En lo que se refiere a los indicadores relativos al uso de la violencia contra los periodistas, ningún caso se ha registrado en este sentido, citando al respecto el informe de Reporteros Sin Fronteras, publicado el 2014, y que no menciona ningún caso de tortura, secuestro, amenaza, asesinato o encarcelamiento sin juicio.

5- Ningún caso de prohibición o confiscación de un periódico nacional o cierre de un periódico electrónico

En 2013 no se registró ninguna prohibición o confiscación de un soporte de los medios de comunicación nacionales, o el cierre de una revista electrónica o de casos de intervención en la política editorial de los periódicos, canales de radio o televisión.

Cabe recordar que existe en Marruecos alrededor de 500 sitios web informativos en todas las regiones del país,

También durante el año de 2013, y salvo el único caso de cierre del diario digital « Lakome », que vino en el contexto de la solicitud presentada por el abogado del director del sitio web al fiscal (Procurador del Rey (fiscalía), a raíz de un comunicado emitido el 14 de octubre de 2013 del director del sitio en el cual ha solicitado "el cierre de su portal Lakome.com, por no ser responsable de lo que se publica mientras dure el juicio», ningún sitio web fue sometido al cierre en virtud de una decisión administrativa, ni se prohibió su acceso ni su cierre por las autoridades.

Cabe señalar que en un comunicado publicado por el Ministerio de Justicia y libertades, en el 17 de septiembre 2013, señala que el gobierno marroquí decidió demandar el diario El País ante las autoridades judiciales españolas competentes, por difundir un video de Al-Qaida en el Magreb islámico (Aqmi), que llama a cometer actos terroristas en Marruecos.

6- Disminución del número de casos de periodismo expuestos ante la justicia y ausencia de ninguna sentencia definitiva en prisión contra los periodistas

En el año 2013 se registró una disminución relativa en el número de asuntos de prensa presentados ante el tribunal, que en el 2012 se registraron 106 y 119 casos en 2011.

Cabe recordar que la mayoría de los casos relacionados con la prensa y los registrados en 2013, fueron llevados en virtud del (aplicación) código de prensa.

En cuanto al caso del Director del sitio web “Lakome” cabe señalar que ha disfrutado de libertad provisional el día 25 de octubre de 2013. Y hay que

confirmar también que ningún caso de enjuiciamiento de un periodista en prisión ha sido registrado durante este año.

Asimismo se ha consagrado la tendencia a la cancelación de los procesos de seguimiento contra periodistas por el vicio de forma. En 2012, los tribunales han tenido la tendencia hacia la cancelación del seguimiento de los periodistas por el más mínimo defecto, así como el fomento de la reconciliación entre las partes en los contenciosos relativos a (litigio) prensa. Además, es durante el año 2013 que no ha habido ningún caso de uso reiterado o injustificado de las multas, citaciones a comparecer o acciones legales presentados contra periodistas o órganos de prensa.

Este año se creó la adopción de la Carta Nacional para reformar el sistema de justicia, que fue presentado en el mes de septiembre de 2013, ya que se adoptaron recomendaciones referentes principalmente a la composición de los jueces en el ámbito de la prensa, la creación de un puesto dentro de los tribunales encargado de la relación con la prensa, así como la consolidación del derecho de acceso a la información, la protección de las fuentes y la difusión de la especialización jurídica en los casos de prensa.

7- La creación de un nuevo contrato programa moderno, transparente, pluralista y neutral para apoyar la prensa escrita

El 08 de marzo 2013 se firmó el contrato programa de rehabilitación de la empresa de prensa entre el Ministerio de comunicación y la Federación Marroquí de Editores de Periódicos.

La finalidad de este nuevo contrato consiste en desarrollar el marco institucional para la gobernanza de otorgar la subvención pública a la prensa nacional, y la adopción de un sistema de subvención diverso, eficaz, transparente y contractual, subvenir el rendimiento económico de la empresa de prensa, modernizar las estructuras de distribución, ampliar la difusión, cuotas de lectura, promover el derecho al acceso a la información, lograr la calidad y la diversidad de contenidos, además de apoyar los esfuerzos de seguir el ritmo de los avances técnicos y tecnológicos en el sector de la comunicación.

El objetivo del apoyo o la subvención reside en la promoción de los recursos humanos, la rehabilitación de la prensa regional, apoyo de la prensa electrónica, además de la consagración de la diversidad y del pluralismo político, lingüístico y cultural.

En este marco, se ha concedido una subvención a la prensa nacional del primer tramo del año 2013 a 74 plataformas de medios de comunicación, por lo tanto la prensa regional y local de poca tirada se beneficia del apoyo público de acuerdo con lo estipulado en el contrato programa de rehabilitación de la empresa de prensa de la subvención pública de la prensa escrita. El número total de periódicos regionales que han beneficiado de la dicha ayuda llegó, durante el año 2013, a 15 periódicos, frente los 11 del 2012.

8- Fortalecer los sistemas de gobernanza y la transparencia de los medios audiovisuales públicos

El año 2013 fue testigo del fortalecimiento de los sistemas de gobernanza y transparencia de los medios públicos a través del establecimiento del pliego de condiciones, ya que la Sociedad nacional de Radio y Televisión, y la SOREAD 2M, han creado comités de ética y otras de elección de programas a nivel de las dos sociedades.

También fueron activados los mecanismos de gobernanza en las empresas nacionales de la Comunicación Audiovisual, a través de la creación de los consejos administrativos propios a estas empresas, de acuerdo con el contrato de la gobernanza, se trata del Comité de gobernanza, el Comité del seguimiento del programa, el Comité de los ingresos y un Comité estratégico de inversión, donde se han manifestado las observaciones y recomendaciones contenidas en los informes de las instituciones oficiales.

2013 ha estado también marcado por la elaboración de un pliego de condiciones que define los términos de los contratos para la producción externa o la coproducción de programas audiovisuales, así como la puesta en marcha del sistema de licitaciones en el ámbito de la producción externa y la activación de la portada « e-depôt ».

Se ha puesto en marcha el sistema de licitaciones, la empresa anunció la licitación relativa a los proyectos de programas relativos a la red de programación para el mes del Ramadán de 2013, en el primer canal y el canal Amazigh, así como la estación de televisión regional « Laâyoune ».

El número de estos proyectos supero 270 programas, 241 dentro de ellos cumple con las condiciones de la fase administrativa, y sólo 41 proyectos lograron la fase técnica y profesional después del estudio financiero y de las deliberaciones finales del Comité, donde se seleccionaron 24 proyectos.

Lo mismo para el segundo canal, donde la licitación dio lugar a la solicitud de12 proyecto de programas, según el proceso de selección de su pliego de condiciones.

Después fue el lanzamiento de tres operaciones de licitación, se trata del primer canal, el canal Amazigh y la estación de televisión regional « Laâyoune ». También se logro la activación del sistema de gobernanza que hizo lograr la evidencia para decisiones razonadas, objeto de recurso y procesadas con plazos específicos, y la racionalización del gasto público.

9 - Fortalecer el pluralismo político, lingüístico y cultural en los medios nacionales

Se siguió trabajando, durante el año 2013 sobre el fortalecimiento del pluralismo político en el sector audiovisual público, puesto que partidos de la oposición han tenido más acceso a los medios de comunicación audiovisual.

Según el informe de la Alta Autoridad de la Comunicación Audiovisual (HACA), relativo al primer capítulo del año 2013, el porcentaje del gobierno y de la mayoría es de 67,88 % del total de los programas, mientras la oposición tuvo un porcentaje de 28,99 %, en frente al 69,66 % para el gobierno y la mayoría, y 27,09 % para la oposición en 2012.

En cuanto a los programas de debates, 58,30% es el porcentaje del tiempo dedicado al gobierno y a la mayoría parlamentaria, y 37,97% para la oposición, comparado a 62,57% para el gobierno y la mayoría, y 33,15 % para la oposición en 2012.

Durante el primer trimestre del año 2013, la oposición estaba presente en los informativos de las cadenas públicas de radio, más que los partidos de la mayoría parlamentaria.

Respecto a los informativos, 39 Organizaciones Sindicales se beneficiaron de 11 horas, 50 minutos y 47 segundos, y 2 Organizaciones Profesionales se han beneficiado de más de 9 horas.

Igualmente, se promocionó, durante el año 2013, la diversidad y el pluralismo en la producción de la Agencia Magreb Arab Press, dado que las estadísticas anuales del mismo año confirmaron el respeto a la diversidad y pluralismo en la línea editorial profesional de la Agencia, según estas estadísticas, las noticias

relativas a las actividades del gobierno representaron sólo el 12%, o sea 4986 actividades.

El pluralismo y la diversidad en el trabajo de la Agencia se destaca en especial en el cubrimiento de las actividades de los partidos políticos y los sindicatos en sus varias direcciones, la agencia ha cubierto 1488 actividad de los partidos políticos, 261 actividad de los sindicatos y 4660 actividad de la sociedad civil.

Las actividades regionales totales en la producción anual de la Agencia son unas 3.774 actividades, seguidas de las actividades culturales económicas y deportivas con 3093 actividad.

El Consejo de la competencia ha presentado un estudio en el mes de septiembre 2013, que aboga por la promoción de la apertura del mercado de la televisión hacia las nuevas iniciativas privadas, tal y como el desarrollo de la competencia en este sector.

El estudio concluyó que el sector audiovisual dispone de una legislación que apoya la edición, y promueve el pluralismo y la diversidad en la oferta, lo cual garantiza la competencia.

Este estudio se dedica a consagrar el enfoque adoptado por el gobierno, a través la rehabilitación del sector audiovisual público en el ámbito de conseguir la liberalización.

10 - Desarrollar la información de la Agencia

El año 2013 fue testigo de la diversificación de las ofertas y del aumento de la producción en la agencia Magreb Arab Press, a través de una serie de servicios, como el servicio de MAP-TV y MAP-Audio.

También ha puesto en práctica una serie de programas, entre ellos, en particular, figura la creación del consejo editorial que actúa como un mecanismo activador de la buena gobernanza, y una fuerza de sugestión para ayudar en la gestión de los servicios editoriales, además de proporcionar consejos y recomendaciones sobre todos los asuntos relacionados con la gestión de la edición, la ética, la evaluación, la promoción, la formación, la disciplina y la ética.

La presencia nacional e internacional de la Agencia se fortaleció, además de crear una institución que se interese al ámbito cultural, la formación, los

servicios sociales a favor de los empleados y jubilados de la Agencia, así como la preparación de un proyecto del contrato-programa relativo a la Agencia.

2013 también dio lugar al lanzamiento de la portada « mapamazighe.ma » destinado a promover la lengua Amazigh, y comenzó a emitirse diariamente decenas de información amazigh con el carácter Tifinagh.

11 – Fortalecer el marco de trabajo de las cadenas privadas de radiodifusión

En 2013, no se emitió ninguna sanción por cortar una emisora de radio. También hay que señalar que el derecho de conceder licencias para la explotación de los operadores de medios de comunicación audiovisuales esta otorgado a la Alta Autoridad de la Comunicación Audiovisual, y que también la ley audiovisual no impide la creación de canales de televisión o cadena de radiodifusión privadas.

El paisaje audiovisual nacional ha conocido el establecimiento de un sistema para medir la audición bajo el marco de la autonomía, para los operadores de las cadenas privadas, por su parte, el Ministerio de comunicación ha promovido esta iniciativa, lo que permitió elevar la competitividad en el sector audiovisual nacional, y por lo tanto incrementar la calidad de los servicios, ya que cambió el mapa de los programas, se mejoro el nivel de la idioma y la naturaleza de los invitados.

El sistema de medición, que está sujeto a todos los operadores de los medios de comunicación audiovisual nacionales, públicos y privados , se ha convertido en uno de los medios más importantes para controlar la dinámica del paisaje audiovisual en nuestro país, además de permitir a los actores de este sector, de disponer de un mapa clara dentro de este paisaje, puesto que se publican semanalmente y de forma periódica los indicadores sobre los porcentajes de audiencia relativas a los canales de televisión y las cadenas de radio privadas, como ofrece un informe anual que presenta un visión general sobre la competencia en el sector audiovisual nacional.

Con el fin de rehabilitar y fortalecer la colaboración con las cadenas privadas de radiodifusión, se firmo, el 28 de febrero 2013, un convenio entre el Ministerio de Comunicación, la Agencia Magreb Arab Press y la asociación de canales y cadenas privadas, así como un convenio de asociación entre el Ministerio de Comunicación y dicha asociación. Estos dos convenios tienen como objetivo definir un marco de cooperación y colaboración con el fin de

desarrollar el producto audiovisual y la rehabilitación y el desarrollo de las cadenas y canales autónomas con el fin de ampliar el alcance y la obtención de la información y lograr el pluralismo y la diversidad.

12 – Fijar la apertura informativa de Marruecos hacia el extranjero

La tendencia informativa internacional de Marruecos continuó aumentando durante el año 2013, considerando que es un país abierto, que no impone restricciones a la libertad de movimiento a los periodistas y reporteros extranjeros, respeta la independencia de su trabajo, garantiza su libre circulación y su seguridad a través de diferentes regiones del país y les otorga autorizaciones de filmación y rodaje de acuerdo con un proceso bastante flexible.

En el año 2013 el canal «Al-Jazeera » ha retomado sus actividades en Marruecos, y no se registro ningún estado de retirar la acreditación.

En este contexto, el Ministerio de la comunicación ha acreditado, a través de este año, a 101 periodistas, distribuyéndose sobre 21 nacionalidades, que representan el 61 institución de información extranjera, entre ellos 36 reporteros de canales de televisión, 35 reporteros para agencias de información y de fotoperiodismo, 27 reporteros para periódicos y revistas, y 3 reporteros de radio.

El Centro Cinematográfico Marroquí entregó en 2013 un total de 1.301 permisos de rodaje en el territorio nacional, 54 % para canales y medios de información extranjeros.

Entre estos permisos, se entregaron más de 652 autorizaciones de grabación para canales de televisión y empresas de producción extranjeras, con el objetivo de producir informes, reportajes, y películas documentales sobre Marruecos, mientras que en el año 2012 se ha concedido solo 616 permisos de este tipo.

En 2013, se distribuyó en Marruecos más de 30 millones ejemplares relativos a 2172 títulos de la prensa extranjera.

En cuanto a lo casos de prohibición de la distribución, se trato principalmente de medios que han publicado imágenes pornográficas que representan una amenaza para el publico menor de edad, o imágenes nocivas a los códigos religiosos, de acuerdo con las leyes en vigor en el Reinado y de acuerdo con los

compromisos marroquís con la Asamblea general de la ONU, en su resolución N º 224/65 relativa a lucha contra la difamación de las religiones.

13 – Fortalecer la transparencia de los sectores de la publicidad y de los anuncios

El total de inversiones en el sector de la publicidad, de la prensa escrita de radio y de la televisión, es 4,32 billón de dírhams en ano 2013 en comparación con 4,11 billón de dírhams para 2012, de acuerdo con estimaciones primeras de la agencia « Imperium », relativas el sector de la comunicación, estas inversiones se distribuyen de la manera siguiente: 2,02 billón de dírhams para la televisión, 1,01 billón para la radio y 1,28 billón de dírhams para la prensa escrita.

Durante el año 2013 no se registró ningún caso del uso del boicoteo publicitario como herramienta para presionar a los periódicos privados. El mismo año también vio la continuación del diálogo con los organismos profesionales del sector publicitario con el fin de organizar, desarrollar, lograr la transparencia, la igualdad de oportunidades, la libre competencia y el establecimiento de mecanismos de autoajuste para la profesión de publicidad.

El año 2013 vio el fortalecimiento de la transparencia en la distribución de los anuncios administrativos, dado que el Ministerio de Comunicación ha distribuido 7337 anuncios administrativos a 21 periódicos además de la radio nacional, entre ellas 17 periódicos diarios y el resto semanarios.

En el mismo contexto fue modificado el artículo 44 relativo a la cuenta destinada a asuntos privados, que se conoce como el "Fondo para la Promoción del Espacio audiovisual, de los anuncios y de la publicación pública". Este requisito permitirá la gestión de los recursos financieros de los anuncios legales, judiciales y administrativos, abordando el problema de la demora en el pago de las tarifas de anuncios, y por lo tanto la acumulación de atrasos en la publicación.

14 – Activar los sistemas de formación y formación continua a favor de los periodistas

Durante el mes de septiembre 2013 se ha mejorado la formación continua de los periodistas, dado que se preparo un pliego de condiciones para la formación de los periodistas profesionales que trabajan en la prensa escrita,

audiovisual y electrónica, que se enfoca en la organización conjunta de cursos de formación para el beneficio de los periodistas profesionales, así como la elaboración de estudios e investigaciones con interés común para el sector de los medios.

En el marco del programa de apoyo a las habilidades de los periodistas, a través el descubrimiento del funcionamiento de las Instituciones europeas, se organizaron dos visitas en el año 2013 a favor de un grupo de periodistas marroquíes a la sede de la Unión Europea en Bruselas.

La primera visita fue organizada en el mes de abril de 2013, de la cual se beneficiaron quince periodistas que representaban varias plataformas de prensa, respetando así el principio de la diversidad y el pluralismo de la información y del idioma, incluyendo once diarios y cuatro semanarios, ocho fueron en francés y siete en árabe.

La segunda visita se organizo el 15 de septiembre de 2013, a favor de una delegación de prensa compuesta por diecisiete periodistas que representan seis periódicos semanarios, nueve diarios y dos periódicos electrónicos, de los cuales siete fueron de idioma francés y diez en rabe.

15- Reforzar la colaboración con los actores que intervienen en el campo de los medios

Durante el año 2013, se realizo una serie de convenios de asociación y contratos de programas entre el ministerio de Comunicación y un número de actores en el ámbito de los medios. Un contrato-programa firmado con la Federación Marroquí de Editores de Periódicos, con el fin de rehabilitar la empresa de periodismo, un convenio de colaboración con la Unión Marroquí de los Medios, con el objetivo de desarrollar el campo de los medios , otro convenio con la Asociación de las canales de televisión de radio autónomas, para desarrollar el producto audiovisual, y un último convenio con la Asociación Marroquí de los Derechos del Telespectador con el fin de definir un marco de cooperación y colaboración entre el Ministerio y esta última.